الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

برنامج دراسة المجتمع

تنمية اجتماعية

المستوى الأول – فصل دراسى ثانى

كود (٥١٨)

دكتورة

ثروت محمد شلبى

كلية الآداب

جامعة بنها

(وما توفيقي إلا بالله)

صدق الله العظيم
(سورة هود، أية ٨٨)

الفهرس

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
مقدمة المؤلفه	١
الفصل الأول **مفاهيم أساسية**	١١
– مقدمة	١٢
– مفهوم التنمية	١٤
– مفهوم التخلف	١٨
– مفهوم النمو	٢٠
– مفهوم التقدم	٢١
– المساواة – الحرية– الشعور بالمواطنة	٢٨
– مفهوم التغير الاجتماعي	٣٣
الفصل الثاني **رؤية نقدية للأطر المفسرة للتنمية**	٥٢
أولاً: الاطار– السيكولوجي في تفسير التنمية	٥٣
ثانياً: الاطار الاقتصادي في تفسير التنمية	٥٦
ثالثاً: الاطار السوسيولوجي في تفسير التنمية	٧١
رابعاً: خاتمة الفصل – تعقيب علي مدي ملاءمة الاطر النظريـــة المفســـرة لعمليـــة التنميـــة وامكانيـــة تطبيعهـــا في المجتمعات التنمية.	٩٥

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الثالث **الصفوة والتغير الاجتماعي**	١٠٤
مقدمة	١٠٥
أولاً: الرؤية الكلاسيكية لنظرية الصفوه.	١٠٦
ثانياً: العلاقة بين الصفوة والطبقة.	١٠٩
ثالثاً: النظرة التعددية للصفوة.	١١٣
رابعاً: جماعات الصفوة في المجتمعات النامية والتغير الاجتماعي.	١٢٦
الفصل الرابع **العلاقة الوظيفية بين التنمية والتغير الاجتماعي**	١٢٧
– مقدمة	١٣٠
أولاً: ميردال وميكانيزم التنمية	١٤٤
ثانياً: كيف تؤدي التنمية إلي التغير الاجتماعي	
الفصل الخامس	١٥٢
الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديث في التنمية	١٥٣
أولاً: مقدمة فيما يحمله المستقبل بالنسبة لنظريات التنمية.	١٦٠
ثانياً: التراث السيوسيولوجي لنظريات التنمية.	

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
ثالثاً: الاتجاهات المنهجية والمنطلق المنهجي	١٨٣
– الاتجاهات المنهجية.	
– المنطلق المنهجي	١٩٠
رابعاً: خاتمة.	
الدور المستقبلي لعلم اجتماع التنمية	١٩٧
خامساً: المراجع والتعليقات للفصل الخامس.	٢٠٤

الفصل الأول
مفاهيم أساسية

- مقدمة
أولاً: مفهوم التنمية الاجتماعية.
ثانياً: مفهوم التخلف وعلاقته بالتنمية.
ثالثاً: مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية.
رابعاً: مفهوم التقدم وعلاقته بالتنمية.
خامساً: المساواة والحرية والشعور بالمواطنة.
سادساً: مفهوم التغير الاجتماعى.

الفصل الثانى
رؤية نقدية للأطر المفسرة لعملية التنمية

أولاً: الإطار السيكولوجى فى تفسير التنمية.
ثانياً: الإطار الاقتصادى فى تفسير التنمية.
ثالثاً: الإطار السوسيولوجى فى تفسير التنمية.
رابعاً: خاتمة الفصل.
- تعقيب عن مدى ملاءمة الأطر النظرية المفسرة لعملية التنمية وإمكانية تطبيقها فى المجتمعات النامية.

الفصل الثالث
الصفوة والتغير الاجتماعي

مقدمة:
أولاً: الرؤية الكلاسيكية لنظرية الصفوة.
ثانياً: العلاقة بين الصفوة والطبقة.
ثالثاً: النظرة التعددية للصفوة.
رابعاً: جماعات الصفوة في المجتمعات النامية.

الفصل الرابع
العلاقة الوظيفية بين
التنمية والتغير الاجتماعى

مقدمة:
أولاً: ميردال وميكانيزم التنمية.
ثانياً: كيف تؤدى التنمية إلى التيغر الاجتماعى.

الفصل الخامس
الاتجاهات النظرية والمنهجية في التنمية

أولاً: مقدمة فيما يحمله المستقبل بالنسبة نظريات التنمية.
ثانياً: التراث السوسيولوجى لنظريات التنمية.
ثالثاً: الاتجاهات المنهجية والمنطلق المنهجى.
- **الاتجاهات المنهجية.**
- **المنطلق المنهجى**

رابعاً: الخاتمة الدور المستقبلي لعلم اجتماع التنمية.
خامساً: المصادر والهوامش للفصل الخامس.

مقدمة المؤلفة

إن الدراسات الخاصة بالتنمية لم تعد تشكل كيانا من المعرفة له هوية، أو هويات متماسكة– كذلك فإنها لم تعد تملك حججا قوية بأنها ستصبح نظاماً أكاديمياً متكاملاً.

وإنما بدأت تدريجيا تتخلي عن مكانها، لكي يحل محلها أو لكي تندمج فى موضوعات أخري.

وفكرة العالم الثالث– لم يثبت ابدأ أنها تشكل فئة تحليلية في فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، علي الرغم من أنها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت فكرة العالم الثالث تعد وسيلة مفيدة في تلخيص التجارب والمواقف المشتركة لدول هذه المنطقة– أما وفاه هذا المفهوم اليوم فقد أصبح يعكس بصورة مؤثرة تحلل العالم الثالث نفسه، بعد أن صارت بعض مناطق العالم الثالث هي مراكز الديناميكية في الاقتصاد العالمي (بعض دول شرق آسيا) واضمحلت بلدان اخري إلي حد الاختفاء مبددة كافة الآمال المستقبلية فى التقدم والتنمية.

وفى بداية الثمانينات كانت الدراسات الخاصة بالتنمية قد أصبحت محصورة عن طريق مغلق– حيث كان العمل فى حقل دراسات التنمية مبعثرا فى طائفة متباينة من المساعى الفكرية دون أن يربط بينها اتجاه أو غرض مشترك وقد تم أخذ هذا التشرزم خمسة مظاهر:

* إنه أخذ شكل الدراسات التى تركز علي منطقة معينة كان فيها نجاح الدول التنموية" بشرق آسيا يمثل بؤرة الاهتمام واعده لإحياء الفكر النظرى، وأن كان ذلك من أجل الاقتصاد السياسى المقارن بأكثر من كونه دراسة للتنمية ذاتها.

– كانت هناك تلك المباحث النقدية التي تخطت المرحلة النظرية للأشكال النظرية التى ظلت لفترة طويلة تشكل أدوات نظرية للتنمية. وهكذا صارت مسائل مثل التبعية، الاستغلال، نمط الانتاج، التحديث، الترشيد، التقدم تحت وطأة التفكك في ظل ما بعد الحداثة، ... ما بعد التبعية.

لقد أصبح جانبا كبيرا من الدراسات التى تناولت قضايا التنمية مختزلا فى نطاق أدبيات الاقتصاد السياسى العالمى مركزا بصفة خاصة علي قضايا تتعلق بالديون، والفقر، والتهميش باعتبارها الجانب السئ لعولمة الاقتصاد العالمى التى تسير بخطوات متسارعة.

مع الانشغال بالدراسات البيئية اتجهت بعض أدبيات التنمية إلى التركيز على الفقر فى العالم الفقير باعتباره دراما العالم الثالث والمأساة للعالم الفقير، وبالطبع، فإن هذه القائمة من المظاهر ليست شاملة، وإما هى تخدم فى توضيح كيف تبعثرت الدراسات الخاصة بالتنمية، وذرتها رياح التغيير فى مجال طائفة من البحث الفكرى.

وأتساءل كيف يمكن أن يساعد كل ذلك فى ترتيب تسلسل فصول هذا الكتاب بحيث يضمن علي الأقل وجود أجنده جديدة متماسكة مع بعضها؟ ويبدو لى أن الغرض الرئيسى ينبغى أن يتركز علي فهم العمليات التى تمثل الأزمة والتحول فى الاقتصاد العالمى اللذان يشكلان رياح التغيير التى تبعث بدراسات التنمية فى اتجاهات مغايرة– فبدون هذا الفهم، فإنه سوف نفقد الرؤية لاستمرارية التغيير، فى العملية التاريخية.

وإذا كان الارتباط بين الفقر وخلق الثروة (الغنى) يعتبر هو الحقيقة المستمرة فإنه أحد الخطوط الرئيسية لهذا الكتاب. إننا فى الوقت الراهن نمر بحالة تغير نوعى فى التطور التاريخى للرأسمالية وللعولمة.

فمن الملاحظ أن أزمة الاقتصاد العالمى بدأت فى السبعينات قد أدت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى، وإلى حدوث تحول كبر فى تنظيم الانتاج وتوزيعه.

رغم أن هناك اقتصاد سياسى جديد يمر بمرحلة التكوين (العولمة) إلا أن هذا الاقتصاد السياسى الذى يمكن القول أنه ظهر أولا فى مكان معين ثم امتد خارجه وإنما هو بالأحرى يعد اقتصادا سياسيا له صفة العولمة منذ بدايته الأولى- مما يجعل له نتائج تؤثر على فهمنا لتوزيع الثروة والفقر، وللتنمية والتخلف فى مواقع العالم.

ويمكن القول أن الهرم التنظيمى المعروف الذى يمثل:

القلب- المحيط لم يعد هرما جغرافيا بل إنه صار تقسيما اجتماعيا للاقتصاد العالمى.

وهذا ما ركزنا عليه فى الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الإطار العام لهذا الكتاب:

- يتناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حيث تمثل المفهومات محددات وموجهات نظرية فى دراسات التنمية.

وركزنا علي المفهمات الوثيقة الصلة بالتنمية مثل مفهوم التنمية، التخلف والنمو، والتقدم وبعض المفهومات التى ظهر الاهتمام بها حديثا مثل المساواة والحرية والشعور بالمواطنة ثم مفهوم التغير الاجتماعى، حيث تهدف التنمية إلي التغيير الاجتماعى.

- ويتناول الفصل الثانى رؤية نقدية للأطر المفسرة لعمليات التنمية مثل الإطار السيكولوجى والاقتصادى والسوسيولوجى فى تفسير التنمية.

وخاتمة توضيحية لمدى ملاءمة هذه الأطر وإمكانية تطبيقها فى المجتمعات النامية.

– ويناقش الفصل الثالث الصفوة وعلاقتها بالتغيير، حيث يعرض الرؤية الكلاسيكية لنظرية الصفوة، والعلاقة بين الصفوة والطبقة، والنظرة التعددية للصفوة، والدور الذى تقوم به جماعات الصفوة فى المجتمعات النامية من تغير اجتماعى مطلوب.

– ويتناول الفصل الرابع، العلاقة الوظيفية بين التنمية والتغيير الاجتماعى ويعرض آراء "جانرميردال" عن ميكانيزم التنمية وكيف تؤدى التنمية إلى التغير الاجتماعى.

– أما الفصل الأخير من الكتاب وتركز فيه على الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة جدا في دراسات التنمية. ويبدأ الفصل بإعطاء مقدمة عن ما يحمله المستقبل بالنسبة لنظريات التنمية وتركز مقدمة الفصل عن أن النظريات الثلاث (التحديث – التبعية– النظام العالمى الجديد) لن تختفى بل بالأحرى سوف تكون جميعا أكثر فعالية فى تحقيق حصيلة بحثية متنوعة، مفسرة لما يحدث من ديناميكيات وتغيرات كبيرة ومصيرية وخطيرة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

ويعرض الفصل الخامس التراث السوسيولوجى لنظريات التنمية والتعليق عليها.

وهو تراث ضخم يذخر بالعديد من الدراسات ذوى الرؤية العملية فى التحديث والتبعية والنظام العالمى الجديد. كما يعرض الفصل الخامس الاتجاهات المنهجية الحديثة والمنطلق المنهجى– ورؤية المؤلفة فى أنه لابد من اتخاذ المنهجية الواقعية أو المذهب العملى Pragmatism الذى يعتمد على الوعى الحقيقى الناضج وليس المزيف بإننا نحن الآن أمام العولمة globalization وهى بمثابة نظرية كبرى تحتوى كل نظريات التنمية التى سبق ذكرها– من نظرية تحديث– وما بعد الحداثة– ونظرية التبعية ونظرية النظام العالمى الجديد – فهى تشتمل كل الأطر النظرية المعروفة فى زمن التنمية.

وأخيرا ينتهى الفصل الأخير بالدور المستقبلى لعلم اجتماع التنمية والرؤية المستقبلية له. وأخيرا سيظل مستقبل التنمية نهاية مفتوحة open-end على الأقل فى الفترة القادمة فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين.

لقد أسهينا وأعطينا اهتمام كبير بالفصل الأخير– حيث أنه يناقش ويعرض ويتنبأ بالاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة جداً فى دراسات التنمية.

وتأمل المؤلفة أن يسهم الفصل الأخير بصفة خاصة فى تحقيق بعض الوضوح الفكرى فيما يتعلق بدراسات التنمية المستقبلية.

والله إساله التوفيق،،،

يناير ١٩٩٩

ثروت محمد محمد شلبى

الفصل الأول
مفاهيم أساسية

مقدمة:

التنمية مهما اختفت تعاريفها فهى عملية ترمى إلى إحداث التغير في المجتمع من حالة إلى أخرى، ومن الصعوبة الاعتماد على تعريف واحد للتنمية، قد يتناول جانبا واحدا، أو عدة جوانب من التنمية دون البعض الآخر.

ولقد المفكرون في تصور أبعاد اصطلاح التنمية كل بحسب المنطلق الذى ينطلق منه، فأصحاب نظرية التحديث يعتبرون أن الدول النامية حاليا توجد في مرحلة متخلفة عن تلك التى بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويأخذون بفكرة النمو التدريجى المستمر، ويسود الاعتقاد بأن العالم الغربى هو الذى يقوم بنشر التنمية ويساعد الجزء الآخر من العالم المتمثل في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فالدول المتقدمة هى أمل المستقبل بل هى المثل الذى يجب أن تسير الدول النامية على خطاه، ويذهب "فرانك" Frank [١] إلى أن النظريات الرأسمالية تفترض أن التنمية ماهى إلا عملية تطور من دول نامية إلى دول متقدمة، ومن ثم فلا بد من اتصال هذه المجتمعات المختلفة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية. وتتجاهل هذه النظريات الرأسمالية ن حدوث التنمية لما يسمى بالعالم المتحضر – وكما يذهب فرانك هم مجرد حفنة من القوى الرأسمالية في أوربا وأمريكا الشمالية– يكون على حساب ما يحدث من معاناة وخراب لشعوب بلاد أخرى وهى ما أطلق عليها الدول النامية. فاستعمار هذه القارات جعل من الممكن للرأسمالية في الغرب أن تحقق

التنمية السريعة ولكنه في نفس الوقت حقق للشعوب المستعبدة دمارا وفقرا وقهرا سياسيا.[٢]

ومن ثم فإن مفهوم من وجهة نظر أصحاب نظرية التحديث هو ضرورة نقل القيم الأمريكية وتحول المؤسسات التقليدية والتخلص من الاشتراكية فالحل في نظرهم هو الرأسمالية[٣]. أما منطلق نظرية التبعية في فهم التنمية هو أنها:

عملية تغير اجتماعى موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلدان المتخلفة إذ أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذى يراد الوصول إيه بل إن هذا المنطلق يشترط عدة شروط لتحقيق التنمية أولها: الاستقلال السياسى. وثانيا: الاستقلال الاقتصادي. والشرط الثالث هو التحول الاجتماعي الذى يؤدى إلى اختفاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار بل أن هذا المنطلق يؤكد على ضرورة الثورة من أجل التنمية، فالتنمية لن تتم بالنمو التدريجى ولكن لابد من الثورة للقضاء على البناء الاجتماعي القديم وعلى التخلف ولابد من وعى أفراد المجتمع النامى بدورهم في القيام بعملية إنماء مجتمعهم، كما يستلزم وعيهم بإتباع منهج شمولى (أي إدراك العالم كوحدة واحدة) الأمر الذى يساعدهم على فهم حقيقة مجتمعهم وحقيقة العلاقات بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وبذلك يمكن القضاء على التخلف وأن العلاج الوحيد لتحقيق التنمية بالنسبة للبلدان النامية هو الخروج من دائرة الرأسمالية عن طريق الاشتراكية[٤]، كما يذهب (شارل بتلهايم) إلى ضرورة الثورة الوطنية من أجل تحقيق التنمية[٥].

ويذهب ميردال[٦] إلى أن المجتمعات النامية في حاجة إلى إتباع أسلوب الدفعة القوية Big push التى تنتج من تفاعل عناصر النسق الاجتماعي،

فالأخذ بالتدريج في عملية التنمية أمر لا يجدى، فهذه المجتمعات النامية ليست شبيهة في ظروفها بالمجتمعات الغربية[٧]، إن التنمية في البلدان النامية تحتاج إلى التغيير الثورى أو ما أسماء "ميردال" الدفعة القوية المؤثرة لكى تنهى الجمود وتحقق التقدم الاقتصادي الذى لن يأتي من تلقاء نفسه أو على الأقل لن يتحقق بالسرعة الكافية.

أولاً: مفهوم التنمية الاجتماعية:

لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد وإنما تعددت النظرة إليها. وقد أكد هوبهاويس Hobhouse [٨] على دراسة العلاقات الاجتماعية فالتنمية في نظره هى تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له مالم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة. [٩]

ولقد وضع "هوبهاوس": أربعة معايير تستند إليها" التنمية العالية" High development على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وألا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هى:

١- الحجم (السكان) Scale
٢- الكفاية Efficiency
٣- الحرية Freedom
٤- المشاركة Mutuality

ويقصد بالحجم عدد السكان، والكفاية يعنى بها تخصيص وتنسيق الوظائف في خدمة البيئة، أما الحرية فيعنى بها مجال الفكر والشخصية والمبادرة من جانب أعضاء المجتمع، وأخيرا مشاركة الأفراد.

ويرى "هوبهاوس" أن مجرد النمو الكمى الذى يحدث في تزايد مطرد بالنسبة لحجم السكان قلما يؤدى إلى تنمية معينة، ولكن إذا ما أخذنا عنصر" الكفاية" في التنظيم لهذا الحجم أو هذه الزيادة فسيكون لها النمو أهمية. كما أن "الحرية" وهى المعيار الثالث تعتبر أفضل مساع للفرد في المجتمع، فهى تضمن له المساواة والمشاركة في التقدم العام، وتسير التنمية بذلك في الطريق الصحيح، فالمجتمع من وجهة نظره يمكن أن يتقدم بفضل الجهود المقصودة المتواصلة وبجهد الإنسان الواعي المدرك.

والنقطة الثانية التى أكد عليها "هوبهاوس" هى عنصر التعاون في العمل Co-operation داخل الحياة الاجتماعية القائم على الحاجات المتبادلة. فالتنمية هى انجاز متقدم، فلن يعتمد على عنصر الإكراه بل على عنصر التعاون[١٠]، فالتنمية عنده تقوم على عنصر العلاقات الاجتماعية لتوفير وتقديم الخدمات، وعلى عنصر العمل المشترك أى التعاون.

وهناك نظرة أخرى إلى التنمية الاجتماعية على اعتبارها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، بل تنمية كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين؛ ونجد أن التعريف الذى طرح للمناقشة في المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ينطوى على هذه الفكرة "مؤداه" أن التنمية تعنى" انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا" [١١].

ولها التعريف عناصر:

أ – إن التنمية عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أى عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانية.

ب– إن التنمية عملية ديناميكية مستمرة أى أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

جـ– إن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع (الإمكانيات الكامنة) potentials في داخل كل كيان وعلى ذلك فهناك شرطان لعملية التنمية. الشرط الأول: هو إزاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد– أو المجتمع). الشطر الثانى: هو توفير المؤسسات التى تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها، وأن المعوق الرئيسى لعملية التنمية هو "الاستغلال "بكل صورة ومستوياته، وأن التنمية بهذا المفهوم تعنى التحرر، فالتنمية والتحرر هما مفهومان لنفس المضمون كلاهما يعنى الآخر وكلاهما يعنى إزاحة الاستغلال. وكلاهما ينطوى على تفجير كل الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإسباع والتنمية. فضلا عن أن التنمية لن تتم إلا في جو نضالى شعبى، وهى الطريقة الوحيدة لخلق تراكم مادى ومعرفى (مشابه للتراكم الرأسمالي والتراكم الاشتراكى) في نتائجه ووظائفه وليس في وسائله، لأنه سيحمل في طياته حوافز روحية لا مادية، وهى مرتبطة برؤية مستقبلية تمد الجماهير بحياة أفضل ولكي

تتحقق هذه الرؤية تعتد على القدوة أو النموذج الذى تقدمه قيادتها فكرا وسلوكا ومظهراً. (١٢)

وعلى أي حال فإن كافة التعريفات وغيرها تحصر في ثلاثة اتجاهات وهى:

الاتجاه الأول: مؤداه أن التنمية مرادفة لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.

الاتجاه الثانى: يعتبر أن التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التى تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم، والتنمية عملية تخطيطية وديناميكية للتحول في ثلاثة مستويات:

التحول في اتجاه الأفراد: لتصل بهم إلى تأكيد الأيمان بقدرتهم على تغيير الواقع والاشتراك في العمل الجماعى والرغبة في الانجاز على أسس عملية.

التحول في البناء الاجتماعي ووظائفه: لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة والدخول وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعا، كل ذلك في ظل مؤسسات لا مركزية ديمقراطية.

التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجى: تحقيق الاستقلال السياسى والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وتطويع وتطوير التكنولوجيا الملحية وانتقاء التكنولوجيا المتقدمة. وكل ذلك يهدف إشباع رغبات

الأفراد المتزايدة المتغيرة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثورة اجتماعية من جانب الدولة.

أما الاتجاه الثالث: ويرى أن التنمية الاجتماعية هى عمليات تغير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة بمعنى أنها عملية تغير اجتماعى لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعى جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لاحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود، فالتنمية الشاملة هى: تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدم الاجتماع والاقتصادى للمجتمع ككل معتمدة على إسهام المجتمع المحلى والمشاركة الشعبية..

ثانياً: مفهوم التخلف وعلاقته بالتنمية:

ويستلزم التعرض لمفهوم "التنمية" دراسة مفهوم" التخلف Underdevelopment ويرجع ظهور وتداول مفهوم التخلف إلى التغير السريع في المجالات السياسية والاقتصادية، وبتحليل مفهوم التنمية والتخلف، نجدهما يشتملان على عناصر غير محددة الأوزان، مندمجة مع بعضها البعض في مصطلح الفقر الذى يدفع إلى التنمية للخروج من دائرته، فلا يقصد بالتخلف غياب عنصر التنمية، فقد يعنى به أن دولة ما تعتبر متخلفة إذا ما قورنت بمستويات التنمية في الدول الأخرى. ومن أهم وظائف دراسة التنمية والتخلف بحث حدود العلاقات الموجودة داخل النسق الاجتماعي إذ تعبر تلك العلاقات مؤشرا لمستوى التخلف، وقد تتناول دراسة التخلف إجراء مقارنة بين فترتين

زمنيتين في تاريخ مجتمع ما أو بإجراء مقارنة بين مجتمعين متزامنين من حيث حالة التخلف التى يعانيان منها "فالتخلف إذن هو عملية تشويه، يصبح البلد مفككا بتعدد هياكله داخليا وبتكامله خارجيا مع السوق العالمية، فالتخلف ضمن ما يعتبر إدماج البلدين قبل الرأسمالية في السوق الرأسمالية العالمية طبقا لنمط معين من تقسيم العمل الدولى. ومن ثم يترتب على ذلك نتيجتان: ضمور قوى إنتاجية معينة داخليا، والتعجيل بنمو قوى إنتاجية أخرى (مرتبطة بالخارج) فالتخلف ليس هو عدم النمو لكنه تشويه النمو، تشويه الانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية الكبيرة، تشويه الانتقال من رأس المال التجارى إلى رأس المال الصناعى، تنمية الانتقال من الإنتاج السلعي الصغير إلى الإنتاج السلعي الكبير، وتشويه الانتقال من الإنتاج السلعي في الأسواق الصغيرة المفتتة إلى السوق القومية الواحدة، وما زال التشويه يصيب البلدان المتخلفة في عصرنا، إذ أن جوهر التخلف في ظروف تطور الرأسمالية العالمية قد أصبح السعى. لابقاء البلدان المتخلفة في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمى، ولو كان ذلك بتنمية الرأسمالية فيها[١٣]. فظاهرة التخلف تستلزم دراسة تحليلية للعملية التاريخية والتى أدت إلى ظهور المجتمعات المتخلفة إلى جانب المجتمعات المتقدمة، فهى من نتاج عملية التطور الرأسمالي في وقت كانت تسود فيه طرقة الانتاج الرأسمالي، والاقتصاد العالمى حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات، الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، والاقتصاديات المتخلفة التى كانت اقتصاديات تابعة.

فمن الضرورى تحليل التخلف على المستوى العالمى وعلى طبيعة الاقتصاد الخارجى والعلاقة بين اقتصاد الدول "المركز" والدول" التوابع" أو ما يسميها البعض "المحيط[١٤]" فظاهرة التخلف هى نتاج التطور الرأسمالي.

وذهب "فرانك" إلى أن التنمية والتخلف ماهما إلا وجهات متقابلان لعملة واحدة، فكلاهما هو النتيجة الحتمية والمظهر المعاصر للتناقض الداخلى في النظام الرأسمالي العالمى فلا تمثل إحداهما مزيدا من التنمية عن الأخرى فهى نتاج لبناء اقتصادى واحد وعملية رأسمالية واحدة. فإن ذات العملية التاريخية الواحدة لتوسع وتطور الرأسمالية في أنحاء العلم قد ولدت– ومازالت– كلا من التنمية والتخلف في آن واحد [١٥].

ثالثاً: مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية:

وننتقل إلى نقطة أخرى وهى أن مفهوم التنمية development يختلف عن مفهوم النمو growth فهذا الأخير يمكن أن يكون كما وتراكميا لا يشترط المساواة بل ويمكن أن ينطوي على الاستغلال كما ان النمو بهذا المعنى يمكن أن يكون غير متوازن ويمكن ن يكون طفيليا يضر بالكيانات المحيطة التى ينمو على حسابها، بينما "التنمية" بمعناه التحرر تنطوى على التوازن والشمول والمساواة، فإذا انطوت (التنمية بمعناها التحرري) على تراكم فهذا التراكم يكون كيفيا وكميا على السواء ولا ينطوى على استغلال كيان لكيان أخرى[١٦]. وعلى ذلك "فالنمو" يشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث من جانب معين من جوانب الحياة، بينما التنمية عبارة عن زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن "فالنمو" يحدث عادة عن طريق التطور البطئ والتحول التدريجى، بينما التنمية تمثل الدفعة القوية Big push لكى تخرج المجتمع من حالة الركود

والتخلف وهذه الدفعة هى عكس عملية التطور والتدرج، أن التغير الذى يحدث عل عملية النمو يكون ضئيلا[١٧]، هى أقرب إلى التغير الكمى منه إلى التغير الكيفى، بينما التغير الذى يسبق عملية التنمية أو يتحصل عنها فهو تغير يتناول الجوانب البنائية والوظيفية أى أنه أقرب إلى التغير الكيفى منه إلى التغير الكمى [١٨] فضلا عن أن النمو يعنى بجانب واحد من الحياة كالنمو الاقتصادي [١٩]، أو النمو السياسى في حين أن التنمية تمثل جوانب الحياة على اختلاف صورها وقد تحدث تغيرات كيفية عميقة وشاملة فيها.

رابعاً: مفهوم التقدم وعلاقته بالتنمية:

مفهوم التقدم progress زاخرا بالمدلولات التى تعنى التغير.. والتغير هنا من المفترض أن يؤدى إلى الأفضل ويحقق إيديولوجيات التقدم.

إن الفكرة العصرية عن التقدم تتميز بتصورها للإنسان أنه خالق المعرفة والعمل الرئيسى في عملية التقدم، وفى تصورها للبشرية جمعاء بوصفها هى الفاعل والمستفيد النهائى من هذه العملية [٢٠].

إن إيديولوجيات التقدم في صورتها الأوربية الغربية لأمريكية قد سلمت واعترفت جزئيا بمجموعة من التغيرات المترابطة ببعضها أو وضحها فيما يلي:

لقد تسبب تطور وانتشار المعرفة والعلم والتكنولوجيا في تزايد الرخاء المادي، وكل هذا معا قد أدى إلى تزايد المشاركة السياسية وظهور التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحديثة، وبالمثل فإن تطور التنظيمات الحديثة أسهم بالتالي في نمو وانتشار المعرفة ونمو التكنولوجيا وفى تزايد الرخاء بمعنى أن العلاقة والتأثير متبادلات بينهما (التقدم والرخاء المادى) إلا أن ذلك لم يقترن بتزايد الشعور بالرضاء لدي الإنسان نتيجة لحدوث هذا التقدم، إن

إشكالية التقدم لا يمكن أن ننسبها إلى فشل (نسق التقدم) لأن هذا النسق قد حقق في بعض الجوانب نجاحا غير عادى خاصة في الغرب. ولكن في العقود الأخيرة فإن كلا علاقة من العلاقات السابقة أصبحت موضع تساؤل مثل العلم والتكنولوجيا وإمكانية تحقق الرغبة في تزايد الرخاء المادى- ومدى فعالية التنظيمات والمؤسسات الحديثة، ثم علاقة ثقافة وبنية التقدم.

هل كل ذلك قد حقق بالفعل الشعور بالرضاء للإنسان؟ وهى أدى إلى التحسين البشرى...؟

التقدم كايديولوجية لم يتعرض أبدا للاجهاض في حقل فلسفة التاريخ فالرؤية في نظريات التغير الدائرى والتى ترى أن الثقافات والجماعات تظهر وتندثر (التغير الدائرى) قد عبر عنها في العصور الحديثة كتب مثل نيتشه Nietzsche وشبنجلر Spengler وسوروكن Sorokin توينبى Toynbe قد اتفقوا كلهم على أن التقدم مسألة نسبية (٢١).

إن التقدم الذى حققه العلم قد استطاع كما يذهب ماكس فيبر Max weber أن يبدد ستار السحر والغموض الذى يغلف العالم، ويأتى برؤى مناهج عقلانية امبريقية. وإذا نظرنا إلى تطور وانتشار الرخاء المادى، سنجد أنه قد أصبح يمثل إشكالية في عدة جوانب فعلى الرغم من أن العلم والتكنولوجيا قد أثبتا قدرتهما على التغلب على مظاهر القصور المادى في الماضى، إلا أنهما الآن يتعرضان للضغوط من أجل انجاز معدل أكبر بكثير من الابتكار وهو من العوامل التى تجعل من الممكن استمرار النمو في العالم الصناعى المتقدم، وأيضا انتشار مزايا المجتمع الصناعى المتقدم المتزايد بسرعة إلى شعوب العالم الثالث. وبافتراض بإمكانية حل مشكلات التقنية لهذه البلدان النامية إلا أن هناك

قدرا كبيرا من الشك في أن قدرة التكيف الثقافي والقدرة والإرادة السياسية لدي البشرية كافية لمواجهة تحديات النمو والتوزيع على النطاق الكونى (حيث يوجد تصور بالقيود المفروضة على النمو في العامل الثالث [٢٢]" بمعنى أن التقدم وهو استمرار وتزايد تعميم الرخاء المادي قد بدأ يقترب من حدوده القصوى بالنسبة للغرب ولكن ليس بالنسبة للدول النامية الفقيرة للأسف، فلن يحدث تحسين مستوى رخاء هذه الشعوب الفقيرة من تزايد النمو والإنتاجية بالفلاسفة والمفكرين بصفة عامة الذين يعدون الحرية والاستقلال أمرا مهما، فكان الهدف النهائى للتقدم هو الدفع المطرد والشامل دائما لحرية الفرد في العالم.

والتقدم هو ما يتحقق من مكاسب في مجال المعرفة الإنسانية في تمكين الإنسان عالم الطبيعة، غير أن هذه المكاسب لم تكن ممكنة فحسب بغير إزالة كافة القيود الممكنة التى تحقق حرية الفرد في التفكير والعمل والإبداع.

وهكذا صار مقياس التقدم هو درجة ما يتمتع به شعب ما أو أمه من حرية [٢٣].

ونجد أن "آدم سميث Adm Smith في كتابة ثورة الأمم كان مهتما بتاريخ فكرة التقدم وعرض نموذج هذا التقدم والأسباب الجذرية للتقدم الاقتصادي، كان "آدم سميث" يشعر بحساسية عميقة إزاء حاجات الفقراء والطبقات العاملة، ومن أقوى النقاط التى يثيرها حول التنافس الاقتصادي هى أن العمال (الطبقة الفقيرة) سوف تكون مستفيدة من هذا التنافس الاقتصادي.

ويقول سميث:

"ومما يستحق الذكر، أنه حين يسير المجتمع في طريق المزيد من الامتلاك ولا يكون قد حقق لنفسه الدائرة الكاملة للأغنياء فإن أحوال العمال

الفقيرة، وهى السواد الأعظم من الشعب، لن تكون أكثر سعادة وراحة إلا في الدولة التقدمية حيث أن السعادة والراحة لن يتحقق في دولة جامدة بائسة ومتأخرة" (٢٤).

بمعنى أن الدولة المتقدمة عند "أدم سميث" هى دولة البهجة والاشباع لكافة النظم المختلفة في المجتمع.

ويرى "آدم سميث" أن العامل الرئيسى وراء التقدم الإنسانى يتجسد بقوة في المجال الاقتصادي وهو "الجهد الطبيعى يبذله كل فرد لتحسين أحوال الخاصة" وعندما يتاح لهذا الجهد الطبيعى نفسه بحرية وأمان، فهو قادر وحده دون أية مساعدة على دفع المجتمع إلى الثروة والرفاهية، بل وعلى التغلب على مئات العقبات وحماية القوانين البشرية من عرقلة عمليات، على الرغم من أن تأثير هذه العقبات يكاد يتمثل دائما في التعدى على حرية هذه النظم أو التقليص من أمنها فكان سميث محرر التقدم الاقتصادي.

ويعد كوندرسيه Kondorcet أول من أرسى التقدم بوصفه يمثل أحد القوانين الحيوية لدراسة البشرية، وظهر ذلك في كتابه "صورة تاريخية عن تقدم العقل البشرى "Picture of the progress of human Mind" وعرض فيه كوندرسيه عشر مراحل للتقدم البشرى بدءا من المرحلة الهمجية البدائية والتى ختمها بالمرحلة العاشرة التى خصها للمستقبل (مستقبل الإنسانية) الذى يمكن أن يتحقق، كما كان يعتقد أنه نفسه يعيش في مرحلة العلماء من قرنه والقرن السابق عليه(٢٥).

ويتناول كوندرسيه مسألة الكمال النهائى للبشر وما سيحققونه على الأرض من رصد يتمثل في الرخاء الفردى والرفاهية العامة والتحسن الحقيقى في

الملكات الفكرية والأخلاقية والجسمانية وكل هذا سوف يتحقق أيضا نتيجة للقوانين التى وصلت بالبشرية إلى حالتها الراهنة المتقدمة في الأجواء المتحضرة من العامل وفى تكثيف إتاحة التعليم للجميع بمعنى أن العامل المحرك الأساسي في نظر كوندرسيه هو العقل.

كما تنبأ كوندرسيه بحدوث انفجار سكانى، وذهب إلى أنه إذا استمرت البشرية في تحقيق المزيد من الكمال في أحوالها والمزيد من الرفاهية نتيجة التقدم في مجالات الفنون والعلوم، سيأتى وقت سوف يتجاوز فيه إعداد البشر الرسائل المتاحة لهما سينجم عنه انخفاض في مستوى الرخاء في السكان وسيكون ذلك مصدرا دائما للنكبات الدورية لبعض المجتمعات.

ويمكن القول أن هذا هو بالبط السؤال لذى وجهه مالتوس وأجاب عليه في مقاله الشهير Population in tits first forms وأن كوندرسيه يدرك تماما مدى خطورة المشكلة ويعترف بأن تحسن حالة الإنسان سوف يؤدى إلى وجود فائض سكانى غير محتمل إزاء الموارد الغذائية، غير أن كورندسيه يصل بتفكيره كما فعل مالتوس إلى أن استمرار نمو المعرفة والكفر سوف يشكل ضابطا أخلاقيا يكبح عملية التناسل والإنجاب [٢٦].

ويبدو أن توقعات كوندرسيه لم تصدق في هذا الصدد وخاصة في البلدان النامية.

وأستكمالا للاتجاه السابق، وإذا انتقلنا إلى الدول النامية فما هى بالتحديد فكرة التقدم في العالم الثالث؟

يذهب "بيرى Bury إلى أن التقدم هو حركة الحضارة في الماضى والحاضر والمستقبل في الاتجاه المرغوب، التقدم هو تغير في الاتجاه التحسن يتعذر منعه.

ويقدم لنا نانيرل كيوهان Nonnerl Keohon أساسا لفكرة التقدم في الغرب تتمثل في تزايد المعرفة الإنسانية بالعالم، وتزايد السعادة نتيجة لذلك.

في مقابل ذلك نجد أن جوهر "التقدم" في العامل الثالث يكمن في التنمية والتحديث وثلاثية (الفقر والجهل والمرض) على حد قول "كيوهان" حيث يعدهم (الفقر – الجهل– المرض) الشياطين المناهضة للتقدم بمعنى معوقات التقدم وحتى يمكن تحقيق التغير في اتجاه التحسن الذى يتعذر منعه، فلا بد من التخلص من هذه الشياطين، كذلك يذهب إلى أن المعرفة والقدرة وسلتا علاج متوافرتان في العالم، ولا يحتاج الأمر سوى الإحاطة بهما.

إن التطلع إلى الرقى والتقدم هو استيعاب لثقافة العامل والأخذ بالعصرية استنادا إلى التكنولوجيا المتقدمة وروح العلم، وإلى رؤية عقلانية للحياة وإلى مدخل علمانى للعلاقات الاجتماعية، وإلى الشعور بالعدالة في الأمور العمة، بمعنى المشاركة في المجال السياسى والاعتقاد بأن الوحدة الأساسية للنظام السياسى هى الدولة (٢٨).

وتستطيع القول أن مفهوم التقدم عند معظم علماء السوسيولوجيا في القرن التاسع عشر يقوم على أساس الاقتراض بان التقدم يعادل عملية التصنيع وأن تحقيق التقدم التكنولوجى يؤدى إلى تحسن الرخاء المادى متمثلا في ارتفاع المعايير الصحية وخلافه.

كما ترتبط عملية التصنيع بتنامى حقوق المواطنين ومحو الأمية والتعليم، ولقد ان التقدم هو التجسيد الاجتماعي للعقل والمعرفة والتكنولوجيا.

وفى القرن العشرين اتخذت السوسيولوجيا منعطفا تشاؤميا مع تبخر الثقة في الطبيعة التقدمية للمجتمع الصناعى، ولد فشلت النظريات التقليدية عن التقدم في تقديم إجابات عمن هم المستفيدون من التقدم؟ ومن الذى يحدد مقدار التقدم المسموح به للدول النامية على الأقل من الناحية لتكنولوجية؟

إن التقدم هو التغير نحو الاتجاه المرغوب فيه، من قبل المجتمع وهو تغيير في اتجاه التحسن يتعذر منعه، وهو بدء التنمية من الريف وارتفاع مستوى الخدمات الضرورية بها، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد في الريف والحضر، وتحقيق الأمن الغذائي والاهتمام بمشروعات تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، والحافظ على الأراضي الزراعية ومنع استفادة أقلية من أصحاب هذه الأراضي على حساب المصلحة العامة، وحل المشكلة السكانية فهى أولى المشكلات التى تعوق التقدم والتنمية، وثقة الشباب بمقدرتهم على التغيير وإحداث التقدم في المجتمع عن طريق الاستفادة منهم (الشباب) وإدماجهم في تحقيق أهداف التنمية وفى صنع التقدم.

خامساً: المساواة والحرية والشعور بالمواطنة:

أ – المساواة:

لقد كان لـ "كوندرسيه" اهتمام كبير في التركيز على "المساواة Equality وأعطى رؤية تنبؤية عن تطور المساواة، وعلى الرغم من ذلك نجد أن نظرة "كوندرسيه" لمستقبل البشرية ليست هى المساواة المطلقة Not absolute equality الشاملة وليست المساواة بين الكائنات البشرية من أجل المساواة في

حد ذاتها، فعلى الرغم من كل آماله أن تسود المساواة التحررية Oiberating equality إلا أنه يدرك أهمية المحافظة على إمكانية وجود مظاهر التفاوت والتى ستكون من وجهة نظر: كوندرسيه" مفيدة لصالح المجتمع [٢٩].

وفى تأملاته في تاريخ الحضارات السالفة، يرى كوندرسيه أنه غالبا ما يوجد اختلاف بين المساواة التى أقرتها المؤسسات السياسية وتلك القائمة بالفعل بين الأفراد. وعند تفسيره للتفاوت في الثروة Inequality والتفاوت في الظروف السياسية والتفاوت في التعلم، فإن "كوندرسيه" يؤكد على العلاقة بين المساواة والحرية بقوله "أنه ليتوجب علينا أن نوضح أن هذه الأنواع الثلاثة من التفاوت الحقيقى (ويعنى بها التفاوت في الثروة والظروف السياسية والتعليم) سوف تتضاءل بصورة مستمرة ولكن لن تختفى لأن وراءها أسبابا طبيعية وضرورية حتى أنه سوف يكون من البعث والخطرة الرغبة في القضاء عليها دون فتح الباب أمام مصادر أكثر فائدة للتفاوت والتمايز، ودون تتويه ضربة قاصمة ومباشرة للحقوق الإنسانية [٣٠].

بمعنى أن كوندرسيه يذهب إلى أن التفاوت في الثروات وفى الظروف البشرية يمكن التخفيف من حدته عن طريق إتاحة فرص التعليم للجميع وتحسين الملكات الفكرية والقدرات البشرية، فكان يعطى اهتماما كبيرا بالعقل والتعليم للقضاء على التفاوت الذى لن يختفى تماما ولكنه سيتضاءل.

وفى الوقت الحاضر نجد "أن المساواة" كقيمة تنموية كانت بين القيم الخمس عشر والتى حددها "روبن ويليامز Robin Williams من القيم الأساسية للمجتمع الأمريكي حيث يؤكد الأمريكيون على المساواة بين البشر وخاصة المساواة في الفرص الاجتماعية، فالمساواة يجب أن تتضح في الفرص

الاجتماعية بمعنى أن يتمتع كل فرد بما يمتاز به الآخرون من فرص اجتماعية وغيره. وفى ادماج المرأة في العملية التنموية والاستفادة بطاقاتها، فالمرأة لها دور في التنمية حيث تعيش مصيرا واحدا ومجتمعا واحدا مع الرجل، إن المساواة قيمة تنموية تتحقق بزيادة معدل التنمية والتحديث في المجتمع.

ب- الحرية:

إن الاهتمام "بالحرية" اهتمام قديم، حيث كان العلماء والفلاسفة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يعدون "الحرية" Freedom أمرا مقدسا ويذهبون إلى أن الهدف النهائى للتقدم هو حرية الفرد في العالم. حيث أن حدوث التقدم وتحقيق مكاسب في مجال المعرفة الإنسانية وفى سيطرة الإنسان على الطبيعة لن يتحقق إلا بعد إزالة كافة القيود التى تحد من حرية الفرد في التفكير Freedom to think والعمل Work والإبداع Create، وهكذا بات اختبار مدى التقدم بدرجة ما يتمتع به شعب ما أو أمة من حرية.

فالحرية ضرورية لعملية الإبداع البشرى وهى أعظم أهداف التقدم الإنسانى [٣٢]، فكان التنبؤ بأنه سيقل التفاوت الكبير في جميع الدول ويصبح هناك تمايز يحقق مصلحة الجميع حيث كانت الفكرة السائدة هى التخفيف فحسب من حدة التمايز مع عدم إلغاء الفوارق الطبقية.

الحرية شي أساسي في تاريخ الفكر الإنسانى والرؤية المستقبلية لمستقبل البشرية والتى من أهمها أن العقل سوف يسود العصر، وأن العلم سيتبوأ قيادة المجتمع، والعالم الطبيعى.

فالعلماء كصفوة سوف يحق لهم تشكيل طبقة حاكمة مماثلة لتلك التى شكلها العلماء والمهندسون في بوتوبيا utopias سان سيمون وأوجيست كومت..

وكل ذلك الذى يمل التقدم لن يتحقق (في نظر فلاسفة وعلماء القرن الثامن عشر والتاسع عشر) إلا إذا كان الإنسان حرا [٣٢].

الحرية هى شعور الإنسان بالأمن الاجتماعي حيث لا يكون هناك قيود على حرية الفرد في التعبير عن رأيه دون خوف، والحصول على الاحتياجات الضرورية للإنسان دون خوف من الغد، والايمان بوجود الرأى والرأى الآخر، والتحرر الحقيقى للتنمية بمعنى عدم الامتثال لكل ماهو غربى من السمات الثقافية والتكنولوجيا (التحديث)، والاعتماد على الجهود الذاتية (التنمية من الداخل) والتقليل من المعونات والقروض الأجنبية.

جـ – الشعور بالمواطنة Citzenship

هو علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد والمجتمع من خلال هذه العلاقة يقدم الفرد الولاء وتتولى الدولة مهمة حمايته.، وتتعدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة، وتشير "المواطنة" إلى فكرة القومية Nationalism-patriotism وذلك على الرغم من أن مصطلح القومية أوسع في معناه.

فالشعور بالمواطنة تقتصر على الأشخاص فحسب الذين تمنحهم الدولة حقوقا معينة بمعنى أن المنظمات والشركات لها قومية وليس مواطنة.

فهذا المفهوم (المواطنة) يعنى التزامات متبادلة بين الأفراد والدولة فالأفراد يحصلون على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائهم إلى مجتمع سياسى معين وفى المقابل عليهم أيضا أن يؤدوا بعض الواجبات [٣٤].

ويعمق مارشال T.H. Marshall[٣٥] مفهوم "المواطنة" ويذهب إلى أن "المواطنة" كوضع يؤدى إلى مدخل للحقوق حيث تشتمل الحقوق المدنية للأفراد

على حرية التعبير والمساواة أمام القانون، بينما تحتوى الحقوق السياسية حق التصويت والمشاركة في النظم السياسية، أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فإنها تحتوى على الرفاهية الاقتصادية والأمن الاجتماعي.

وفى المجتمعات ما قبل الصناعة، كانت هذه الحقوق منحصرة في لجنة من أهل الصفوة، وكنتيجة لعدم حصول الأغلبية على حقوقهم المدنية والسياسية الكاملة فإن الأفكار الثورية والطبقات قد انتشرت.

ويرى "مارشال" أن انتشار الحريات الاجتماعية والاقتصادية والتى تشتمل على إنشاء الاتحادات العمالية، ونمو الرفاهية يمكن أن تؤدى إلى زيادة اندماج الطبقة العاملة وشعورها بالمواطنة أيضا [٣٦].

فالمواطنة هى مجموعة النظم الاجتماعية والقوالب والأوضاع التى يصيب فيها الأفراد أعمالهم وفقاً لما ترسمه لهم الجماعة في حدد فهى (المواطنة) مجموعة من العلاقات والتفاعلات التى تربط أعضاء الجماعة مع بعضهم البعض والأسس التى تقوم عليها هذه العلاقات وعوامل توجيهها وتشكيلها بهذه الصورة أو تلك ما ينجم عن ذلك من تحديد مكانة الفرد في خريطة الجماعة التى ينتمى إليها ودوره فيها بوصفه عضوا في كل اجتماعى أو يمثل خلية في جسم مجتمع حى يعمل بوحدة وككل متشابك من حيث علاقاته وتفاعلاته مع الآخرين في المجتمع [٣٧].

ولعل هذه القيمة (الشعور بالمواطنة) تمثل قيمة مهمة بالنسبة للمجتمع الأمريكى، حيث يفخرون ببلادهم وبما حققوه فالحياة على الطريقة الأمريكية يعدونها ذات قيمة عالية وفى نظرهم أحسن طريقة في العالم [٣٨].

ويختلف ذلك الوضع بالنسبة لبعض الدول النامية حيث تكون الايديولوجية المعبرة عن المواطنة تعنى من نوع ما من الوعي الزائف tales consciousness الذى من نتيجته قلب الواقع رأسا على عقب، فهذه الايديولوجية تزعم الدفاع عن الثقافة الشعبية في حين أنها في الحقيقة تعمل على صياغة نوع من الثقافة الأعلى، كما تزعم حماية المجتمع الشعبى القديم بينما هى على حد قول ارست جيليز Ernest Gelliner تساعد على بناء مجتمع لصفوة معينة، بمعنى أن "المواطنة" بوصفها تجسيدا لمبدأ الوحدات الثقافية المتجانسة التى تشكل أسس الحياة السياسية وتجسيدا للوحدة الثقافية الإلزامية التى تضم الحكام المحكومين، ليست هى الأرض المحفورة في طبيعة الأشياء ولا بالشئ المنقوش على قلوب البشر، والدول بغير هذا ضلال نجحت المواطنة في تقديمه كأمر يعبر عن نفسه، وهى شئ متأصل في مجموعة معينة من الظروف الاجتماعية وقد تصادف أن هذه الظروف هى ظروف عصرنا بمعنى أن الشعور بالمواطنة يتشكل ويتلون بحسب الايدويوجليا السياسية للمجتمع وللصفوة الحاكمة.

كما يذهب "ارنست جيلنر" إلى أن وسائل الاتصال تلعب دورا مهما في نشر الشعور بالمواطنة [٣٩]، وأن الشعور بالمواطنة يدعم عمليات التنمية بشكل مباشر.

سادساً: مفهوم التغير الاجتماعي:

أ – التغير في مقابل التطور والتقدم:

من الضرورى قبل أ، نقبل على عملية تفهم "التغير" أن يكون لدينا خط أساسي نرتكز عليه ويمكننا أن نبدأ منه، ويكمن في اختيار المصطلح الذى يدل

على انتقال المجتمع من حالة لأخرى، والخلفية الفكرية أو القيمية التى تكمن وراءه، وقد تمثلت هذه الصعوبة في اختيار المصطلح المناسب هل هو التطور Evolution أو التقدم progress أو التغير Change.

فالتطور يمكن أن يكون تقدما إلى الأمام، وهو شكل فيه أشكال التغير التدريجى الهادئ، ويدل على الطريقة إلى تتغير بها الأشياء من حالة إلى حالة" والتطور؛ بذلك هو الحالة الطبيعية العادية للجماعات الإنسانية فالمجتمع الذى لا يتطور يكون شاذا بل لايمكن أن يتصور مجتمع بدون تطورا وقد يكون التطور في جماعة أكثر وضوحا وجلاء وأقوى منه في جماعة أخرى، وقد يكون في فترة أكثر وضوحا في جماعة منه في فترة أخرى، ولكن لا يمكن أن يخلو منه مجتمع والخلاف الوحيد بين المجتمعات في هذا يتلخص في مدى سرعة التطور [٤٠].

وقد ركز "لابير La Piere [٤١] على موضوع التطور واعتبره مفهوما حتميا ولقد استطاع عدد من المفكرين من خلال دراسة هذا المفهوم أن يفسروا التغيرات العديدة إلى كانت تحدث بالفعل في مجتمعاتهم، ويعتبر "لابير" أن نظرية "مورجان"، "هنرى مين" و "وسترمارك" قد تضمنت فكرة المراحل التى ذكرها ومن ثم فإذا حاولنا أن نفسر مفهوم" التغير الاجتماعي" فباستطاعتنا القول بأن التغير الاجتماعي هو تلك التحولات التى تحدث في التنظيم الاجتماعي أى بناء ووظائف المجتمع، فهو بمثابة تبديل للبناءات الاجتماعية متضمنا النتائج التى تحدث في هذه البناءات متمثلة في قواعد السلوك والقيم والناتج الثقافى والرموز، فالتغير الاجتماعي له صلة وثيقة بالتحولات العديدة التى تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية، وكل تغير في المجتمع ينعكس أثره على الإنسان

بالضرورة، لذا فعند استخدامنا لمفهوم التغير لابد أن نضع في اعتبارنا التجربة الماضية للإنسان في أبعادها الثقافية والاجتماعية من خلال مجتمع معين لأنها هى التى تجعله قادرا على خلق الثقافة ونقلها في شكل اجتماعى من جيل إلى جيل والتغير الاجتماعي لابد ان يكون تغيرا في آلية الترابط الإنسانى [٤٢]، فهو نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماع معين يظهر عليه التغير في فترة محدودة من الزمان [٤٣]، ويذهب "سمسلر " Smelser [٤٤] إلى أن التغير يتمثل في أحد الأنماط التالية:

١- التغير الذى يحدث في الوحدات الاجتماعية (الأشخاص) في مختلف الأعمار في شعب ما، الأشخاص الذين يشغلون وظائف مختلفة، الأشخاص الذين يعبرون عن مختلف العقائد الدينية والأفراد الأميين (هذا من وجهة نظر سملسر).

٢- التغير فى معدلات السلوك: لشعب ما عبر الزمن ويعطى "سمسلر" أمثلة على ذلك التغيرات في معدلات التصويت، المواظبة الدينية- الجريمة- الانتحار- الاحتجاج الجماعى.

٣- التغير في البناء الاجتماعي: أو نماذج التفاعل بين الأفراد وتأثير التغير في البناء الاجتماعي يكون من خلال البناء والوظيفة التغير في هذه الأحوال يشتمل على الأدوار والمكانات الاجتماعية بحيث يكون نتيجة التغير ظهور أدوار مستحدثة ومكانات جديدة تعمل على تأصيل التغير.

٤- التغير في النماذج الثقافية : إن النماذج الثقافية وتشمل القيم الخاصة بالحكم الدستورى الديمقراطى والآراء الدولية، المعرفة، الرموز التعبيرية [٤٥].

وهذا يؤدى بنا إلى مناقشة العلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافى.

ثانياً: التغير الاجتماعي وعلاقته بالتغير الثقافى:

يذهب "كينجزلي دافيز" إلى ن التغير الاجتماعي هو تلك الحولات التى تحدث في التنظيم الاجتماعي أى بناء ووظائف المجتمع، ومن ثم فإن التغير الاجتماعي ماهو إلا جزء من شئ أكبر يسمى "بالتغير الثقافى" وهذا الأخير يشمل كافة التغيرات التى تحدث في أى فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفن والعلوم والتكنولوجيا والفلسفة.. إلى أخره بقدر ما يشتمل من تغيرات تحدث في اشكال وقوانين التنظيم الاجتماعي (٤٦).

فالتغير الاجتماعي يشير أساسا إلى السلوك البشرى الفعلى، والتغير الثقافى بشير أساسا إلى الرموز المليئة بالمعانى الثقافية التى تمثل حصيلة نتاج البشر (٤٧).

إن التغير الثقافى يعتبر أ:ثر اتسعا من التغير الاجتماعي وحيث أن اهتمامنا بتركيز الجانب الضيق من الموضوع لذلك فلن تسهب القول في موضوعات التغير الثقافى ذلك أن أى جزء من الثقافة لا يعتبر بعيدا تاما عن النظام الاجتماعي، إلا أن التغيرات التى قد تحدث في هذه الفروع (التغير الثقافى) قد تقع دون أن يكون لها تأثير سوسيولوجى قوى على النسق الاجتماعي، وبالتالى فإن اهتمامنا بمفهوم التغير الثقافى يبدو في مدى انبعاثه من التنظيم الاجتماعي أو تأثيره عليه.

ثالثاً: مداخل متعددة في تفسير التغير الاجتماعي:

ذهب "رتشارد ابلبام "Richard Appel Baum [٤٨] إي أن ولبرت مور يضع مداخل أربعة، اهتمت من وجهة نظره بدراسة التغير الاجتماعي كما يلى:

المدخل الأول: وهو نظرية التطور:

التى أصبحت عنصرا سائدا في الكفر الاجتماعي في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فقائمة المنادين الرئيسيين بالتطور الاجتماعي تتضمن "هربرت سبنسر" Herbert Spencer ولويس مورجان Lewis Morgan حيث قاما باستخدام المفاهيم التى أرساها "دارون "Darwen كالتكيف الاختيارى لتعليل حدوث مراحل التنظيم الاجتماعي المفترض تعاقبها.

المدخل الثانى: النظرية الماركسية:

ويذهب ولبرت مور إلى أنه حتى الماركسية لم تكن شكلا مغايرا عن نظرية التطور خاصة في تمسكها بمفهوم المراحل المتعاقبة للتنظيم الاجتماعي بتركيزها بشكل كبير على ما يحدث من تفاعل بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، وفى الواقع فإن الفكر الماركسى في أقل صورة نضجا قد شارك فكر النظرية التطورية اعتقادا بأن أية مرحلة من مراحل التنظيم الاجتماعي تعقب الأخرى من خلال تفاعل القوى التى بقدر ما هى لا شخصية فهى حتمية كانت نظريته الماركسية وديناميكية رغم أنها قللت من القدر الذى تلعبه الأفكار والقيم من دور مستقل.

المدخل الثالث: النظرية الوظيفية:

فهى تحاول تفسير الظواهر الاجتماعية وظيفيا وتكمن الفكرة الأساسية فيها في أن الأجزاء المختلفة للبناء الاجتماعي هى أجزاء يسود بينها التساند

ومن ثم فهى متوازنة ذاتيا إلى حد ما وهى تفرض البحث في منشأ الأشياء ومن دعاة ذلك دوركيم Dorkeim وراد كليف براون Radcliffe Brown ومالينوفسكى Malinowski على أساس نبذ التفسير القائم على مبادئ وراثية فضلا عن أن الوظيفة مالت نحو رفض أو تجاهل كافة التساؤلات حول ديناميكيات التغير الفعلية فالوظيفة تتجاهل العامل الديناميكى للتغير على أساس أن اهتمامها الأكبر بتوازن المجتمع.

المدخل الرابع:

الذى طرحه "ولبرت مور" وهو من البدائل القليلة الحية للوظيفة هو نموذج "الصراع في المجتمع، وأن هذا لايبدو كأنه عملية انشائية شاملة ولكنه تغير فقط في إبراز العناصر المتصارعة لموازنة التكامل الاجتماعي أو إيجاد التوازن الاجتماعي بوجود الصراع هو بمثابة احتمال لوقوع التغير(٤٩).

إن مناقشة ولبرت مور "لمداخلة الأربعة التى اهتمت من وجهة نظره بدراسة التغير الاجتماعي، أخفقت في أن تبين بشكل كاف كيف تختلف هذه النظريات عن بعضها ويبدو أن الملاحظات القليلة التى ذكرها قد صممت لكى تبين لنا التشابه بين الماركسية والوظيفية والتطورية أن كافة النظريات التى وضعها في تقديره تعتبر بدائل لنمط الأساسي (النظرية التطورية) ولا يتضح في هذه الحالة ماهى هذه الفوارق الهامة في هذه المداخل.

فالماركسية مثلا أخذت على أنها تختلف عن نظرية التطور بتركيزها على الجوانب الديناميكية للتغير الاجتماعي ومع ذلك فإن نظرية الصراع وهى تتصف بتركيزها على عدم التكامل فمن الواضح أنها هى الأخرى ديناميكية بنفس الطريقة التى عليها الماركسية.

كما أن "ولبرت مور" أخذ الوظيفية على أنها أصبحت تشكل النموذج المثالى السائد اليوم وتختلف عن نظرية التطور في أنها تؤكد على الثبات المتماثل، أى تؤكد على جوانب الاتساق في التغير وتنظر إلى المجتمع على أنه متوازن ذاتيا ومع ذلك فإن "دوركايم" وهو أب الوظيفية كان من أوائل التطوريين.

وبالنسبة "لولبرت مور" فإن الشئ الذى يفرق بين هذه المداخل هو أنها كلها تتوافق مع الافتراض بان المجتمعات تنمو في تجاه مزيد من التعقيد البنائى وهو المبدأ المشترك بين المؤمنين بنظرية التطور في القرن التاسع عشر، إلا أنها تبتعد عن هذا الافتراض في نواح هامة، فبعض النظريات تكون بعيدة عن تأكيد ما يتسم به التغير من عدم اتساق وعدم استمرارية أي أنها تؤكد علي الجوانب الديناميكية للتغير، مثل هذه النظريات تدخل في مجال النظريات الماركسية أو نظريات الصراع، والبعض الآخر يؤكد علي جوانب الاتساق في التغير وتنظر إلى المجتمع علي أنه متوازن ذاتيا، ومثلا ذلك النظريات الوظيفية المعاصرة خاصة ما أصبح يطلق عليه بنظريات "التوازن" تسير في هذا الاتجاه.

إن المبدأ الذى يقوم عليه هذا التصنيف يتيح الفرصة لظهور ثلاث مجموعات تختلف في افتراضاتها فيما يتعلق بمثل هذا الاستقرار، هذه النظريات هى:

نظريات التوازن – التطور – نظريات الصراع فالأولي تؤكد الاستقرار علي حساب التغير والأخيرة تؤكد على التغير علي حساب الاستقرار، أما الثانية فلا تؤكد علي هذا أو ذاك مفترضة أن التغير يجب أن يكون متسقا ومستمرا.

واستكمالا لهذا الوضع تذكر أيضا أن نيل سمسلر Smelser طرح تصورا لبعض المداخل التي يمكنه من خلالها دراسة التغير الاجتماعي بل ويقيم هذه المداخل.

فالسمات المحددة لنظرية "التطور" من وجهة نظر "سمسلر" تركز علي التطور التقدمى من الأشكال السفلي إلى العليا، فالثقافات تسير من حالة تخلف إلى حالة تقدم، لهذا نرى مراحل كونت Conte تسير من الحالة اللاهوتية عبورا بالميتافيزيقية إلى الوضعية، وأيضا التقدم البشرى عند "مورجان" Morgan يسير من حالة الوحشية إلى البربرية ومن ثم فلقد أثارت التطورية الكلاسيكية اعتراضات لا حصر لها.

يتركز معظمها على أنها تقوم علي أسس غير قابلة امبريقيا بحيث في حالات عددية أخفقت في التوافق مع البحث التجريبي (والانثروبولوجى أساسا). ولم تكن ظهور العديد من المداخل الأخرى بمجئ القرن العشرين الا كرر فعل لنظرية التطور، وتعتبر كافة النظريات التى استعرضها"سمسلر" مصنفة باعتبارها بدائل لنظرية التطور، وهذه البدائل كثيرة فمثلا قام أوجبرن Ogburn بتقديم نظرية التخلف الثقافى زاعما بان نظرية التطور الكلاسيكى لم يتم اثباتها فقط بل تم دحضها أيضا، وطبقا لقوله فإن الثقافة المادية (وأبرزها الابتكارات) تسير نحو التغير بمعدل أسرع من ثقافة التكيف (اللامادية) العادات والمعتقدات والفلسفات والقوانين والحكومات إلى سوء التكيف المستمر [٥٣].

كذلك نظرية الانتشار الكلاسيكية، التى ترتبط بعلماء الانثروبولوجيا تعتبر هى الأخرى بديلا آخر لنظرية التطور التي ناقشها "سمسلر" لقد رفض أصحاب نظرية الانتشار ذلك الافتراض الضمنى للتطورين بأن المجتمعات

تظهر ونمو لتكيف داخلى مع البيئة وهو طبقا لعبارات "سمسلر عبارة عن نظرية ذات خط واحد للتغير الاجتماعي فهم يؤكدون علي العلاقات الامبريقية المبادل بين المجتمعات وكيف أنها نتيجة لذلك تستعير عناصر الثقافة بعضها البعض.

إن أصحاب نظرية الانتشار يركزون على حركة عناصر الثقافة بين المجتمعات ولم يهتموا كثيرا بمضمونات النسق الاجتماعي لمثل هذه الحركة، فكانوا من الدارسين للسلالات والشعوب البشرية وليسوا من رجال الاجتماع ونتيجة لذلك لم تلق أعمالهم قبولا كبيرا بين الدارسين الاجتماعيين للتغير.

وأيضا الوظيفة الكلاسيكية بديل آخر، فالوظيفة تعمل طبقا للتماثل مع الكيان الحي فيما يحققه من صلات داخلية بين الأجزاء وبعضها- فكل وحدة تؤدى وظفتها لانجاح الكل لذلك فالوظيفية بالتالي تفسر نموذجا معينا من النشاطات فيما يختص بالنسق الاجتماعي الذى هو جزء منه.

وتعتبر مناقشة "سمسلر" للوظيفية شبيهة بمناقشة و"لبرت مور" والنقطة الحاسمة المثارة هى أن الوظيفية بالقدر الذى تعتبر فيه شكلا من نظرية التوازن فهى تركز بتوسع في الاستقرار والتجانس وأن هذه العملية الصعبة ليست متوطنة في النظرية نفسها بل في الواقع تم علاجها بمفاهيم مثل (معوق الوظيفة) على أساس أنه إذا ساد بعض الأجزاء خلل أدى إلى عدم التساند بين الأجزاء وبعضها يكون من نتيجة عدم قيام كل جزء بوظيفته وبالتالى يؤدى إلى إعاقة الوظيفية، وعلى ذلك يكون هناك احتمال قيام التغير نتيجة سوء الوظيفة.

أما البديل الرابع الذى ناقشه "سمسلر" فهو التطور المتعدد للخطوط وهى نظرية مرتبط تعريفها بـ "جوليان ستيوارد Julian Steward أن نظرية التطور المتعدد الخطوط ببساطة شديدة تؤكد على تعدد نماذج التطور أكثر من تأكيدها

على النموذج الخطي الواحد الذى يجب أن تعمل بموجبه يجب كافة المجتمعات في كل الأزمنة وبهذا يعتبر مدخل "ستيوارد مدخلا امبريقيا إلى حد ما أكثر دقة من التطور الكلاسيكى فهو يتلاءم بشكل أفضل مع الحقائق وأن كان مثله في ذلك مثل نظرية الانتشار يكاد يكون مدخلا وصفيا أكثر منه تطبيقيا.

وتشكل نظرية الازدهار والاندثار Rise and fall theories

المدخل الأخير الخامس الذى ناقشه "سمسلر" فهذه النظرية تركز على نمو وازدهار ثم اضمحلال الثقافات الكبرى، كما أنها تؤكد على التطور الدائرى أكثر مما تؤكد علي النماذج التراكمية، ويعتبر "سوروكن" و "شينجر" و"توينبى" من الأسماء التى ارتبطت بهذا النمط من النظريات(٥٦).

ومن الواضح أن التصنيف الذى قام به "سملسر" المقصود منه أن يكون كقائمة لفحص أنماط النظريات التى ظهرت كرد فعل لنظرية التطور الكلاسيكية في القرن التاسع عشر (كونت- ومين- مورجان) وهذه النظريات كان تقديرها إلى حد كبير يتم من منطلق اضافتها إلى نظرية التطور أو تجاوزها لها. ولقد نجح بالفعل "سمسلر" في تغطية أنماط النظريات التى لم يذكرها" ولبرت مور "فناقش "سمسلر" نظرية التخلف الثقافى ونظرية الانتشار والتطور المتعدد الخطوط ونظرية الازدهار والاندثار، وهذه النظرية بقدر ما تؤكد على الاندثار فهى تؤكد على التغير.

وقبل الانتهاء من هذه الفقرة تذكر أن الاختلاف بين نظريات التطور ونظريات التوازن هو إلى حد كبير اختلاف في عملية التأكيد علي التغير فالنظريات الأخيرة (التوازن) تركز على الميكانيزمات الاجتماعية التى تنحو إلى استعادة التوازن في مواجهة القلاقل (الآتية من الخارج بصفة عامة) في حين أن

النظريات الأولي (التطور) تركز على عملية التغير نفسها، ففى كلا النظريتين يكون التركيز علي عملية التغير نفسه، ففي نظرية التوازن، تركز على التغير فهما وجهان لعملة واحدة، والاختلاف هو اختلاف تحليلى أكثر منه فعلى، أما النظريات الخاصة بالصراع من ناحية أخرى فهى تتميز عن النظريتين الأخريتين، فوجود الصراع ينتج عنه أشكالا جديدة من التنظيم الاجتماعي، مركب جديد يختلف عما يفترضه أصحاب نظريات التوازن والتطور.

أما بالنسبة للتطوريين يعتبر عامل الثبات هو بمثابة الفكرة الرئيسية وبالتالى فإن التغير لابد أن يكون هادئا ومستمرا، أما بالنسبة لأصحاب نظريات التوازن فهم يفترضون عدم الثبات وأن التغير يكون فجائيا وغير مستمر وشاملا ومن ثم فإن نظرية الازدهار والاندثار تبدو أن تتقاطع مع الثبات والتغير بهدوء، وهى تشترك أيضا مع نظريات الصراع في الافتراض بأن المجتمعات تحوى في داخلها عوامل اندثارها في المستقبل إلا أنها بخلاف نظريات الصراع فلا ننظر إلى مثل هذا الاندثار على انه بالضرورة لابد أن يكون فجائيا.

هوامش الفصل الأول

1. Frnak, Ande Gunder, Capitalism and under development. In: Latin America., Historical studies of Chile and Brasil, penguin Books. 1971.
2. Ibid., p.33

٣. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية – معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠، ص ٩٢ وما بعدها.

وأنظر أيضا:

د. إسماعيل حسن عبد البارى: أبعاد التنمية– مطبعة الكيلانى ١٩٨٧، ص ٨٨ وما بعدها.

4. Frank, Ander Gunder: Capitalism and under development in : Latin America op. cit., p. 38.

٥. شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية– ترجمة د. إسماعيل صبرى عبد الله– دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٤٣ وما بعدها.

6. Myrdal, Gunner: Asian Drama. An Inquiry into the poverty of Nations. Vol. 11. Penguin Books. 1968.
7. Ibid., P. 715,
8. Hobe house, L.T.: Social development, its nature and condition George Allen & unwion Ltd, 1960.
9. Ibid., p. 76.
10. Ibid., p. 87.

١١. طرح هذا المفهوم للتنمية الاجتماعية في المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين. أنظر: د. سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث في: استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٤-٢٦ مارس، ١٩٧٧,

١٢. المرجع السابق ص ٦٧ وما بعدها.

١٣. د. فؤاد مرسى: محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية في: استراتيجية التنمية في مصر- أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٧م.

14. Smith, Sheila: The Ideas of Samir Amin "Theory or tautology In: The Journal of development studies. Vol (17) October. 1980.

وفى هذا المقال هجوم على أفكار سمير أمين، ولكنه يصر على ضرورة تحيل التخلف على المستوى العالمي فهو يعتبره نتاج التطور الرأسمالي.

15. Frank, Ander Gunder: Capitalism and underdevelopment, In latin America op-cit. PP. 33-34.

١٦. أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين من ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧ – مرجع سابق ص ٦٨ وما بعدها.

17. See: World development Report, 1980. The world Bank. Washington. D.C. August 1980, chap. 6.

18. Ibid., p. 85.

19. International Encyclopedia of social science. Vol (4). The Macmillan Company the free press. 1968, pp. 397-398.
20. Almond, Gabriel A, and Marivn, chodorow and Ry, Harvery Pearce: Progress and Its Discontents. University of California press. 1982.
21. Ibid., p. 6.
22. Ibid, pp. 8-9.
23. Nisbet, Robert: History of the Idea of progress: Basic Books, publishers New York, 1980.
24. Ibid., p. 190.
25. Ibid., p. 207.
26. Ibid., p. 212.
27. See:

Bury, J.B.: The Idea of progress New York. Dover. 1956.

28. Ibid., p. 2.
29. Nibset, Robert :History of the Idea of progress. Op. cit.
30. Ibid., p. 211.
31. Robert, Ian: Sociology worth Publishers. New York. 1987. pp. 64-65.

32. Nisbet, Robert: History of Idea of progress & op-cit. pp. 179-180.

33. Ibid., p. 209.

٣٤. د. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ص ٥٦–٥٧,

35. Abercrombie, Nicholas and Hill, Stephen the Penguin Dictionary of sociology Penguin Books, 1986.

36. Ibid., p. 37.

٣٧. انظر في ذلك:

د. يوسف خليل يوسف: القومية العربية ودور التربية في تحقيقها– الدار القومية للطباعة والنشر ,١٩٦٦

38. Robertson, Ian; Sociology. Worth Publishers. New York. 1987. p.65.

39. See:

Gellner, Ernest: Nations and Nationalism, Basil Black well. 1983. pp: 124-126.

٤٠. سناء الخولي: التغير الاجتماعي وأثره في الأسرة المصرية– رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة جامعة القاهرة– ١٩٧٧. الفصل الأول.

41. La Piere, R: Social change. Mcgraw, Hillbook. N.Y. 1965.

42. Moore, Wilbert: Social change In International Encyclopedia of social science op-cit. p. 366.

٤٣. د. عاطف غيث: التغير الاجتماعي والتخطيط – دار المعارف ١٩٦٦، ص ١٧ وما بعدها.

44. Smelser, Neil: Sociology, An Introduction- John Willy and Sons. N.Y. London. Sydney 1967.

45. Ibid, pp. 691- 692.

46. Davis, kingsley : Human Society. The mac millan Company. N. Y. 1949. pp. 622-623.

47. Moore, Wilbert, Op-cit. P. 366.

48. Appel Baum, Richaerd P. Theories of Social Change Markham Publishing Company Chicaga. 1970.

49. Ibid., pp: 118-123.

50. Ibid., P. 123.

51. Smelser, Neil J.: "Sociology An Introduction. Op-cit. pp 700-701.

52. Ogbrun, William fielding: Social change with Respect to culture and original nature The Viking press. 1922.

53. Ibid., pp; 257-265.

54. Worng, Dennis: Makers of Modern social science. Maxweber prentice Hall. New Jersey-1970. pp. 199-203.

55. Steward, Julian: Theory of culture change. The Methodology of Mutilineal Evolution urbana University of illinoise press. 1963.

56. Appel Baum, Richard p. op – cit. 120-125.

الفصل الثانى
رؤية نقدية للأطر المفسرة لعملية التنمية

أولاً: الإطار السيكولوجى فى تفسير التنمية:

هذا الإطار مؤداه أن عملية التنمية رهن بتغيير أفراد المجتمع، قيما وحوافز وسلوكا، ويذهب إلى أن المجتمعات التى حققت تنمية فى الماضى أو التى تحققها فى الحاضر كان قدرها أن يوجد بها عدد كبير من الأفراد، يتصفون بالرغبة فى الانجاز need of achievement والقدرة على التصور capacity for empathy لأدوار وإمكانيات مستقبلية، فالتنمية الاقتصادية قامت على أكتاف هؤلاء المنظمين الذين يحملون مهمة نقل مجتمعهم من إطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة إلى إطارات حديثة متقدمة ذات دفع تنموى دائم، وإذا كان المجتمع لا يضم هذا النوع من الأفراد بأعداد كافية فعليه أن يزيد من إعدادهم بوسائل مختلفة وأهم منظرى هذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة دافيد ماكليلاند David Macllelland وافريت هيجن Everett Hagen .

ويعد "هيجن" أحد رجال الاقتصاد الذين حاولوا دمج مبادئ علم النفس فى نظرية للتنمية الاقتصادية ويرى أن التنمية الاقتصادية – والتى يعرفها من زاوية الزيادة المستمرة فى دخل الفرد الناتجة عن التقدم التكنولوجي– يتعين فهمها من زاوية الشخصية المبدعة– ويذهب إلى أن التنمية الاقتصادية لن تحدث بدون تنمية الإبداع فى الشخصية، فالتغير الاجتماعى لن يحدث بدون تغير فى الشخصيات [١] ولقد رفض "هيجن "النظريات الاقتصادية التى تتناول التخلف فى ضوء درجة الاحتكاك بالغرب ورفض أيضا محاكاة الدول النامية للأساليب التكنولوجية السائدة فى الدول المتقدمة وذهب إلى أن متطلبات التحول

إلى التنمية الاقتصادية تتمثل فى خلق الإبداع ونشره ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفنى اليدوى بحث توجه الطاقات الإبداعية فيما أسماه "هيجن " التجديد أو " الاستحداث " innovation فى مجال تكنولوجيا الإنتاج فالمستوى العالمي من الإبداع والخلق هو الشرط الأساسي لأحداث التنمية الاقتصادية، فالشخصية الإبداعية Creative personality تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الانجاز والقوة والاستقلال والنظام والانتظام [٢]. وفى هذا الصدد نجد أيضا "دافيد ماكليلاند David Ma cleeland قد تناول قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز أيضا على الجانب السيكولوجى، فيحاول الربط بين الدوافع النفسية ولاسيما الدافع إلى "الانجاز" والتنمية الاقتصادية موضحا أن الدافع إلى الانجاز يؤدى إلى النمو الاقتصادى، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين الاقتصاديين ذوى بناء نفس خاص يشجعهم ويدفعهم إلى الاجتهاد والابتكار والانجاز بغية تحقق أهداف اجتماعية تتمثل فى تحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى كما يربط: ماكليلاند "أيضا بين التنمية الاقتصادية والقيم فيذهب إلى أن المجتمع المتخلف إذا أراد البدء فى تنمية نفسه اقتصاديا فلا بد له من دعم الشعور بالحاجة إلى لانجاز لدي الأفراد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية فى المدرسة الأسرة والمجتمع وتشجيع المجتهدين والمجددين على الدخول فى ساحة العمل الاقتصادى، فضلا عن تغيير القيم والمعايير التقليدية التى يكون بعض منها قيما مثبطة واستبدالها بقيم مستحدثة إيجابية تدفع بشدة عجلة التحديث الاقتصادى [٣]، وعلى ذلك نجد أن ماكليلاند" يعتقد أنه ينبغى على الدول المتخلفة أن تزيد من درجة دافعية الأفراد نحو الإنجاز لكى يغيروا من الظروف

الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعهم، فالمجتمع الذى يشعر بالحاجة العالية إلى الانجاز ينتج منظمين قادرين على تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة(٤)، ويذهب "ماكيلاند" إلى أن المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء لا تستطيع تحقيق أهدافها المبتغاة إلا من خلال أفرادها المنظمين الذين على قدر كبير من المهارة والفطنة والقدرة على التخطيط والتنظيم.

وبذلك يتفق "ماكليلاند" مع "شوميتر" Schumpeter الذى يعتبر أول من حدد دور المنظم entrepreneur واعتبره هام وأساسى فى التنمية الاقتصادية. بل أن دوره هام أيضا فى جميع الأبنية الاجتماعية من القبيلة حتى المجتمع الشيوعى(٥).

فالمنطلق الذى انطلق منه "شوميتر" يماثل "ماكيلاند" و "هيجن" ومؤداه أن المجتمع الذى يشهد درجة عالية من الانجاز يؤدى إلى ظهور طبقة نشطة من المنظمين وه التى تسرع بعملية التنمية الاقتصادية. ولكنه لم يحاول تفسير البعد التاريخى لظاهرة التجديد التى يتصف بها منظمة، كما أن ماكليلاند لم يحاول أيضا تفسير الأصول التاريخية لظاهرة الانجاز مكتفيا بان التنمية تنبع تلقائيا عن التغير السيكولوجى (٦).

إن الاتجاه السيكولوجى يذهب إلى أن العالم الغربى هو الذى يقوم بنشر التنمية ويساعد الجزء الآخر من العالم فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فالاتجاه السيكولوجى يدرس العمليات السيكولوجية التى يمكن بواسطتها أن تتمثل شعوب الدول النامية الخصائص السيكولوجية المعبرة عن تقدم الدول المتقدمة، هذا بصرف النظر عن الفكرة السطحية التى ذهب إليها ماكليلاند من أن المجتمع لابد من أن يزيد من إعداد الأشخاص ذوى الرغبة العارمة فى الانجاز من خلال

التربية والتنشئة الاجتماعية فى المدرسة والأسرة والمجتمع بوسائل مختلفة أهمها قصص الأطفال التى تمجد صفات البطولات الفردية المنجزة والطموحة.

ثانياً: الإطار الاقتصادى فى تفسير التنمية:

أ – التنمية فى مفهوم نظرية التحديث:

تفترض نظريات التحديث أن التنمية ماهى إلا عملية تطور من دول تقليدية متخلفة إلى دول حديثة متقدمة، وأنه لابد من اتصال هذه المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، لهذا افترضت هذه النظريات الرأسمالية أن التنمية أصبحت موضوعا يتمركز البحث فيه حول كيفية تحديث الدول النامية والوصول بها إلى مستوى الدول المتقدمة.

وتتجاهل نظريات التحديث أن الدول النامية مازالت متخلفة بسبب إسهامها فى عملية إنماء العواصم الرأسمالية (المركز) كما أنها تجهل أنوضع الدول النامية حاليا لايمكن مقارنته بالمجتمعات الأوربية قبل عملية التصنيع، وبعد ذلك تلقي الدول المتقدمة (المركز) اللوم على أفراد الدول النامية لكونهم فى حالة تخلف فلم يكن تقدم الدول "المركز" على حد قول "فرانك" إلا علي حساب تخلف الدول النامية، ومن ثم فإن رؤية الرأسمالية للدول النامية لاتختلف فى جوهرها عن النموذج الاستعمارى.

فالعالم الغربى هو الذى يقوم بنشر التنمية ويساعد الجزء الآخر من العالم فى أسيا وأفريقيا. وأمريكا اللاتينية، فالدول المتقدمة هى الطريق الذى يجب السير على خطاه، والتنمية هى عملية تطور تدريجى من دول نامية إلى دول متقدمة.

ب– مراحل النمو للمؤرخ الاقتصادى والت روستو:

يحدد هذا الإطار أو الاتجاه التطورى كما أطلق عليه بعض الكتاب- خمس مراحل متعاقبة تمر بها المجتمعات فى طريق التنمية.

١- المرحلة الأولي: مرحلة الاقتصاد والتقليد The traditional Society تتسم هذه المرحلة بالسكون والعزلة عن العالم والعزوف عن التجديد وضالة الاستثمار وقد عاشت الدول فى ظل الركود الاقتصادى والاكتفاء الذاتى بدرجات متفاوتة، ولم يعرف العالم النمو المستقر إلا منذ قرنين أو ثلاثة.

٢- المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق Preconditions take-off تظهر مقومات التنمية فى المرحلة الثانية بمعدل بطئ فى بادى الأمر ثم تبدأ القوى الجديدة فى مواجهة النظام الاقتصادى والاجتماعى العتيق وتسعى لأن يكون لها الغلبة على القوى القديمة التى تختص بالرجعية، وإبان هذه المرحلة الطويلة يزيد الادخار والاستثمار والتبادل التجارى وتزيد انتاجية الزراعة لا طعام السكان المتزايدين وخاصة فى المدن، وقد مرت انجلترا بتلك المرحلة بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر [٧].

وشقت طريقها إلى التجديد فى مجتمع تكتنفه العلاقات الاقطاعية ونقابات الحرف، وساعد على ذلك حدوث تغيرات بعيدة الأثر على مجرى التاريخ عبد القرن السادس عشر، اصطلح على تسميتها فى مراحلها النهائية بالانقلاب الصناعى.

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق – Take off into self-sustained growth.

وتستغرق عادة عقدين أو ثلاثة وتعتبر أعظم المراحل خطورة، إذ يظهر خلالها أثر الأستثمار الماضى فى دعم الصرح التمهيدى للتنمية الذى يشمل

النقل والمواصلات والقوى المحركة والتدريب، ويصبح الجو مناسبا لتطبيق المستحدثات العلمية والفنية، وتتضافر عدة عوامل رفع التنمية فى عدة جهات فى نفس الوقت وقد اجتازت بريطانيا هذه المرحلة الثالثة من مراحل نظرية "والت روستو" بين سنة ١٨٧٠- وسنة ١٨٠٠.

المرحلة الرابعة: الاتجاه نحو النضج The drive to maturity

يتحقق فى هذه المرحلة النضج الاقتصادى اثر توسع القطاع الحديث وتعميقه وتزدهر صناعة الالات بصفة خاصة فى هذه المراحل تستمر التطورات الاجتماعية التى بدأت فى المرحلة السابقة وقد أشار زومبارت وشوميتر إلى تغلغل الاحتكار فى هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية وإلى مواجهة لنقابات العمال وزيادة حدة الكفاح الطبقى والتكالب على المستعمرات ومناطق النفوذ واسغلال الشعوب المتخلفة.

المرحلة لخامسة: مرحلة الاستهلاك الكبير: Mass consumption

وفى بعض الكتب اطلقوا عليها مرحلة الاستهلاك الوفير- والتى تمر بها الولايات المتحدة حاليا، وهى تتسم بازدياد الشراء والقضاء على الفقر والجل والمرض إلا فى جيوب متناثرة وبزيادة الطلب على السلع المعمرة والخدمات على حساب السلع الهابطة وتطالب نقابات العمال الفنيين خلالها بخفض ساعات العمل حتى يتيسر للعاملين التمتع بثمار التنمية، بعد أن أتاح نمو الدخل الحقيقى للمجتمع التوسع فى الخدمات وإشراك الطبقات العاملة فى مزايا الرواج (٨).

سلبيات نظرية والت روستو:

بالرغم من أن كثيرا من الباحثين اعترفوا بفائدة هذا التحليل المرحلي إلا أنهم ينكرون حتمية حدوث التنمية على الوجه الذى تحدده نظرية روستو، إذ أن مرور الدول الأوربية بمراحل محددة المعالم فى تاريخها الاقتصادى، لا يعنى حتما أن الدول النامية سوف تجتاز نفس المراحل فى المستقبل، فهذه الدول تواجه صعوبات خطيرة وهى على أبواب مرحلة الانطلاق– وهى المرحلة الرابعة بالنسبة لمراحل والت روستو– أهمها ازدياد السكان بنسبة مرتفعة، ونقص طلب أوربا وأمريكا على المواد الأولية وتثاقل معدلات التنمية.

تتعرض مرحلة الانطلاق بكثير من النقد من حيث صعوبة تحديد موعد بدئها وانتهائها بالدقة، فضلا عن تعذر الفصل بين مرحلة الانطلاق وبين المرحلتين السابقة واللاحقة وصعوبة تحديد القطاع الرائد الذى يمارس التجديد لأول وهلة[٩]. فضلا عن أن اعتقاد رستو بأن مستقبل الدول النامية سيماثل الدول المتقدمة الآن، يتجاهل تاريخ كل من الدول المتقدمة والنامية ويذهب "فرانك" فى هذا الصدد إلى أن التوسع السياسى لأوربا منذ القرن الخامس عشر قد أدى إلى ادماج تاريخ الدول النامية فى التاريخ العالمي، وإلى وجود دول متقدمة فى الوقت الحاضر ومتزامنة مع وجود الدول الأخرى النامية، لذلك يرى "فرانك" أن إقامة أية نظرية سياسية فى التنمية يستلزم دراسة تاريخ الدول النامية والتاريخ العالمي. فضلا عن أن تاريخ الدول النامية المعاصر يوضح أنه لا توجد دولة نامية استطاعت أن تحقق تقدما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا مستعينة بمراحل النمو التى قررها والت روستو [١٠].

ب– التنمية فى مفهوم نظرية التبعية:

لقد قدم "شارل بيتلهايم "Bettlhiem [١١] وجهة نظره فى مشكلة التخلف على جانب كبير من الأهمية، بل أنه وضع شروطا لتنمية الدول المتخلفة فأول شرط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى هو الاستقلال السياسى أى أنهاء الوضع الاستعمارى حيث لايزال مفروضا ثم اقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالأمبريالية والتى تقبل التعاون معها عن السلطة والشرط الثانى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى هو الاستقلال الاقتصادى، وهذا يعنى فى جميع البلدان التابعة تقريبا نزع ملكية راس المال الكبير الأجنبى، تأميم المزارع والمناجم، والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الكبير الأجنبى الاستغلال الاقتصادى يعنى كذلك تعديلا عميقا للعلاقات النقدية والجمركية والمالية والتجارية التى تربط كل بلد تابع بدولة أو مجموعة من الدول الامبريالية وهذا الشرط على النقيض تماما مع ما يقترحه أصحاب نظريات التخلف عندما يعلنون أن الالتجاء المتزايد إلى رأس المال الأجنبى والاستثمارات الأجنبية هو وحده الذى يمكن البلاد التابعة من التعجيل بتنمية اقتصادياتها، ولا يتنافى الاستقلال الاقتصادى بالطبع مع إقامة علاقة تجارية مع مختلف البلاد الامبريالية ولا حتى مع قبول قروض منها، ولكنه يقتضى أن تكون العلاقات الجديدة على قدم المساواة وهذا لا يتيسر لبلد ضعيف اقتصاديا إلا إذا بدأ بطرد الامبريالية من المواقع التى تحتلها فى اقتصاده ثم نمى علاقاته التجارية مع عدد كبير من الدول الأجنبية ولا سيما مع البلدان الاشتراكية حتى لا يعود خاضعا للضغوط التى تسمح بها التجارة مع بلد احد.

والشرط الثالث للتقدم هو التحول الاجتماعى العميق الذى يقضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار، وهذا الشرط يعنى نجاح الثورة

الوطنيـة للديمقراطيـة، بـدون تلـك الثـورة لايمكـن الوصـول بالنضـال مـن أجـل الاستقلال إلى غايته، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية.

وتلـك حقيقـة يؤكـدها كـل تـاريخ بـلاد أمريكـا اللاتينيـة وتؤكـد أن الثـورة الديمقراطية الوطنية تحرر إلى حد بعيد القوى المنتجة والمبادرة والقدرة الخلاقة كمـا تثبـت الثـورة الكوبيـة كـذلك أن الوصـول بـالثورة الوطنيـة الديمقراطيـة إلـى نهايتها يعنـى بالضـرورة تحولها إلـى ثـورة اشـتراكية والثـورة الاشـتراكية مـن وجهـة نظـر شـارل "بلتهـايم" هـى وحـدها القـادرة علـى التعجيـل بالتنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة بشـكل يجعـل مـن الممكـن خـلال جيـل واحـد تصـفية الجـوهرى مـن تخلـف مسـتوى المعيشـة الـذى تعـانى منـه حاليـا الشـعوب الفقيـرة، والمحرومـة، ويمكن فى معظم تلك البلاد بلوغ هذا الهدف علي أساس من التكنيك الحديث والتعاون الدولى لأن معظمها يملك ثروات طبيعية ضخمة وقوى انتاجية عظيمة تعانى قلة الاستخدام، واستخدام تلك الثروات وهذه القوى سيكون من أعم المهام فى الجزء الأخير من القرن العشرين وعدم استخدامها حاليا سيظل شاهدا بين كثير من الشواهد على الطبيعة الرجعية للأصلية للامبريالية[١٢]. ويفسر شارل بلتهايم" ظـاهرة تخلـف دول العـالم الثالـث مـن خـلال ثلاثـة عوامـل وهـى التبعيـة [١٣]، وتظهـر علـى مسـتوى سياسـى واقتصـادى ويـذهب بتلهـايم" إلـى أن أملـة التبعيـة السياسية عدديـة فـى بـلاد أمريكـا اللاتينيـة وتتميـز البـلاد الخاضـعة لهـذا النـوع مـن التبعيـة بعـدم الاسـتقرار السياسـى وتـدعيم النـظم الديكتاتوريـة الموالـية، وفـى جميـع أحـوال التبعيـة السياسية يكـون نـوع النمـو الاقتصـادى الـذى يـتم فـى البلدان التابعة خاضعا لمصالح خارجية وهذا لا يستتبع بالضرورة وقف كل نمو أو التراجع العام لكل القوى المنتجة ولكنه يستتبع نوعا خاصا من النمو يؤدى

إلى تضخم بعض القطاعات التى يكون من مصلحة الطبقات المسيطرة الأجنبية تنميتها وإلى إهمال القطاعات الأخرى. ويذهب "شارل بتلهايم" إلى أن هذا النوع من النمو يوفر الأساس للنوع الثانى من التبعية الاقتصادية التى تشكل سمة مميزة جوهرية للبلدان المسماة متخلفة [١٤]" وعلى المستوى الاقتصادى نجد صورا عديدة للتبعية التجارية (وهى تتمثل فى أن حج وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من المنتجات وغالبا ما تكون فى شكل مواد أولية أو شبه أولية، وأما العامل الأول فهو التبعية المالية (وهى سيطرة رؤوس الموال الأجنبية الامبريالية على الدول التابعة).

أما العامل الثانى: فهو الاستغلال: وهو استغلال مالي واستغلال تجارى والاستغلال المالى: هو حجم ما يقتطعه رأس المالي الأجنبى من الناتج القومى للبلد المستثمر فيه، دون أي إضافة حقيقية يضيفها رأس المال الأجنبى إلى التراكم الداخلى، بل يزيد من مديونية البلد المستقل، أما الاستغلال التجارى فهو نتيجة التبادل غير المتكافئ بين البلد التابع والبلد المسيطر لأنه يخسر مشترواته من البلد الاستعمارى أكثر مما يكسب فى مبيعاته إليه.

أما العامل الثالث للتخلف: من وجهة نظر: شارل بتلهايم "فهو التجميد: أي بطء نمو القوى الانتاجية للبلد المتخلف أى يظل النمو الاقتصادى للدول المتخلفة فى حالة تكبيل، وذلك ينتج عن عوامل خارجية وداخلية. أما العوامل الخارجية، فهي الاقتطاعات المفروضة على البلاد التابعة مثل التبادل غير المتكافئ والجهد المنظم الذى يبذله رأس المال الكبير الأجنبى للوقوف فى وجه نمو القوى الانتاجية فى البلاد التابعة، والدافع إلى ذلك الجهد هو أن استغلال

تلك البلاد يكون ايسر كلما كانت ضعيفة قليلة الصناعة. أما العوامل الداخلية فهى مترابطة ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية[١٥].

فالعامل الاقتصادى يتمثل فى ضعف تراكم رأس المال الذى يعود بدوره إلى الاقتطاعات الخارجية، فضلا عن سوء استخدام رأس المال المتاح. والعامل الاجتماعى يتمثل فى الدور الهام الذى تلعبه الطبقات التى تفضل الاقتصاد السابق للرأسمالية وهى لاتميل إلى التجديد فى التكنولوجيا، كل هذا بجانب أن هذه الطبقات تكون لها مصالح مع الامبريالية. أما العامل الحضارى فيتمثل فى الروح الروتينية والتمسك بما هو قديم من تقاليد، وعدم الثقة بالمستقبل وضعف الشعور بالمسئولية.

ونجد أن "شارل بتلهايم" يتشابه مع "فرانك Frank [١٦] فى أن فهم تخلف الدول المتخلفة ووسائل تنميتها يتطلب فهما عميقا لكل من العوامل الخارجية والداخلية التى أسهمت فى تدعيم هذا التخلف، ولقد طرح لنا "فرانك Frank قضية أساسية وتحللها تحليلا نظريا منظما وهي ظاهرة تخلف الدول المتخلفة، ويتفق مع "بول باران" Baran على حد قوله فى أن الرأسمالية سواء العالمية أو الوطنية هى التى أحدثت التخلف فى الماضى ومازالت تعمل عليه فى الوقت الحاضر. وتفسر حالة التخلف فى هذا البلد، فلقد بدأت الرأسمالية تتغلغل وتشكل المجتمع فى أمريكا اللاتينية، فقامت الرأسمالية العالمية بغرض بنائها وأسلوب تنميها الاستغلالي على الاقتصاد الوطنى "لشيلى" واستوعبت هذا الاقتصاد بالكامل داخل النسق الرأسمالى العالمي، وذلك بتحويله إلى اقتصاد استعمارى تابع يدور فى فلك الرأسمالية العالمية كما أن الدراسة تعرض لنا أيضا، كيف أن النتيجة الحتمية لهذا البناء والتطور الرأسمالى على مستوى

العالم وشيلى، وكذلك على المستوى المحلى كانت تنمية التخلف فى شيلى، ويذهب "فرانك" إلى أنه لايمكن أن نتوقع من البلاد المتخلفة فى الوقت الراهن أن تكرر مراحل النمو الاقتصادى التى مرت بها المجتمعات الحديثة المتقدمة، التى نشأ تطورها الرأسمالى الكلاسيكى من مجتمع ما قبل الرأسمالية والاقطاعية، لأن توقعنا هذا يناقض الحقيقة ويتعدى كل الإمكانيات الواقعية من الناحية النظرية، ولا نتوقع أيضا أن تقوم الرأسمالية- العالمية أو الوطنية- بالتنمية الاقتصادية لما يسمى بالعالم الثالث، وذلك بأنها تقوم بتحرير القطاع الرأسمالى الوطنى من الاستعمار الداخلى والخارجى ثم التوسع (فى القطاع الرأسمالى) فيه حتى يتمكن فى النهاية من الانتشار والتغلغل والقضاء على القطاع التقليدى فى المجتمع والاقتصادى المزود داخل الدولة. كما يذهب "فرانك" إلى أه إذا كان لابد من وجود ثورة ديمقراطية، وإذا ما كان على هذه الثورة أن تؤدى إلى حدوث ثورة اشتراكية والقضاء على التخلف الرأسمالى، إذا فلن تكون الرأسمالية مهما كان الثوب الذى ترتديه هى التى يمكن أن تقوم بهذه الثورة [١٧]. وهنا يتضح هجوم "فرانك" للرأسمالية فلقد اعتبرها (الرأسمالية) العدو الحالى لأنها انتجت الامبريالية وكسر لها أحد عوائق التنمية والتغير الاجتماعى ومثلما فسر "شسارل بتلهايم" تخلف دول العالم الثالث من خلال ثلاثة عوامل التبعية- والاستغلال والتجميد، نجد أن فرانك يرجع حالة التخلف فى دول العالم الثالث إلى ثلاثة عوامل وأسباب وهى:

أ – التناقض الخاص بحالة التجريد والاستحواز على الفائض الاقتصادى

The contradiction of Expropriation Appropriation of Economic Surplus:

ويذهب "فرانك" أن التحليل الى قام به ماركس عن الرأسمالية هو الذى عرف وأكد على عنصر التجريد من فائض القيمة الذى يحققه المنتجون ثم الاستحواز عليه من جانب الرأسماليين. وجاء بعد قرنين من الزمان" بول باران" Baran ليؤكد على الدور الذى يلعبه الفائض الاقتصادى فى احداث التنمية الاقتصادية وكذلك فى تحقيق التخلف، وما يسميه "باران" بالفائض الاقتصادى" الفعلى actual economic surplus وهو ذلك الجزء من الإنتاج التجارى الذى يتم ادخاره واستثماره (وبذلك يكون مجرد جزء واحد من قيمة الفائض) ولقد ميز "باران" كذلك الفائض الاقتصادى الممكن أو المحتمل استثماره وهو الفائض "غير المتاح Not available أمام المجتمع لأن بناءه الاحتكارى يمنع انتاجه أو (إذا ما تم انتاجه) يتم الاستحواز عليه ويضيع هباء بسبب الاستهلاك الترفى، كذلك ميز: باران "بين ذوى الدخول المرتفعة والدخول المنخفضة وفشل الفئة الأولى فى توجيه دخلهم إلى جانب الاستثمار الانتاجى ويرجع هذا أيضا إلى عملية الاحتكار ولذلك فإن عدم تحقق الفائض الاقتصادى " الممكن:" وعدم توافره للاستثمار يرجع أساسا إلى طبيعة البناء الاحتكارى للرأسمالية(١٨).

ويذهب "فرانك" إلى أن البناء الاحتكارى للرأسمالية الدولية أدي إلى إحداث التخلف فى شيلى.

ب التناقض الخاص باستقطاب المركز – التوابع:

The contradiction of Metropolis- Satellite Polarization

ويعتبر "فرانك" أن هذا العامل يعتبر أكثر أهمية بالنسبة لأسباب التخلف والتنمية وهو ما قدمه "ماركس" فى تحليله عن "التمركز" للنسق الرأسمالى يأخذ شكل الاستقطاب داخل العاصمة المركز والتوابع (الدول المتخلفة) وقد لاحظ

"بـول بـاران" نفـس هـذا التنـاقض عنـدما رأى أن حكـم الاحتكـار الرأسـمالى والاستعمار فـى الـدول المتقدمـة، والتخلـف الاقتصـادى والاجتمـاعى فـى الـبلاد المتخلفة يرتبطان ببعضهما بصلفة وثيقة ولا يمثلان سوى جانبين مختلفين ملا هو فى الواقع بمثابة مشكلة تحيط بالعالم كله[١٩]. فالتنمية والتخلف كلاهما هو النتيجـة الحتميـة والمظهـر المعاصـر للتنـاقض الـداخلى فـى النسـق الرأسـمالى العالمي فالتنمية الاقتصادية والتخلف ليس مجرد حالات نسبية وكمية فى أن أحـداهما تمثـل مزيـدا مـن التنميـة الاقتصـادية عـن الأخـرى، بـل أن التنميـة الاقتصادية والتخلف ماهما إلا حالات علاقية ونوعية، فأن كل منهما يختلف من الناحية البنائية ولكنه يتسبب بعلاقته عن الآخر، وإن كانا متناقضين من الناحية الجدلية المنطقية، ولذلك فلا يمكن النظر اليها على أنهما تتاح لبناءين أو نسـقين اقتصـاديين مـن المفتـرض أنهمـا يختلفـان أو علـى أنهمـا اختلافـات مفترضـة فـى مراحـل النمـو الاقتصـادى تحققـت داخـل النسـق ذاتـه، فـإن ذات العمليـة التاريخيـة الواحـدة لتوسـع وتطـور الرأسـمالية فـى أنحـاء العـالم قـد ولـدت ومازالت كلا من التنمية والتخلف فى أن واحد.

لذا فيجب النظر إلى التنمية والتخلف نظرة تحليلية على المستوى الدولى ويـذهب "فرانـك" إلـى أن علاقـة التبعيـة لا توجـد فقـط علـى مسـتوى المركـز الرأسمالى العالمي والبلاد المتخلفة التابعة ولكن توجد أيضا داخل البلدان نفسها فهنـاك تبعيـة أيضـا فـى علاقـة المـدن والمراكـز الصـناعية التـى تتميـز بالتنميـة السريعة نسبيا وبين الأقاليم، وتظهر أيضا علاقة الاستحواز للفائض الاقتصادى وتتغلغـل خـلال النسـق الرأسـمالى بأكملـه فيمـا يشـبه نظـام السلسـلة التـى تـربط

العواصم المتروبولية العالمية الأعلى بكل من المراكز القومية والإقليمية والمحلية وماركز المشروعات المختلفة.

ومن النتائج الواضحة للعلاقات الخارجية للاقتصاد التابع هو فقدانه لبعض من فائضه الاقتصادى لصالح المركز، واستحواز المركز على الفائض الاقتصادى لهذا الاقتصاد التابع، (وغيره من التوابع)، لتحقيق التنمية فى هذا المركز مالم ينقلب المركز بدوره كما حدث لأسبانيا والبرتغال، ويتحول إلى تابع هو الأخر، يقوم الأخرون بالاستحواز على فائضه الاقتصادى قبل أن يتمكن من الشروع فى تحقيق تنميته الخاصة، وأن كان المركز فى كلا الحالتين متجه بشكل متزايد إلى فرض هيمنة على التابع ويزيد من تبعيته له [٢٠].

ويذهب "فرانك" إلى أن التبعية ليست فقط تبعية اقتصاد الدول التوابع (المحيط) على حد قول سمير أمين لدول المركز (الرأسمالية) أى استنزاف الفائض الاقتصادى من الدول التوابع بعد اندماجها فى الرأسمالية العالمية، ولكن هناك أيضا استنزاف للفائض الاقتصادى من جانب المركز الوطنى إلى الإقاليم- كما يحدث فى المستوى العالمي فهناك تبعية من جنب الأقاليم إلى المركز الوطنى مع الاختلاف فى أن المركز الوطنى نفسه يعانى من التخلف والقيود، وهو الشئ الذى لا يعرفه المركز الرأسمالى العالمي لأن المركز الوطنى يعتبر هو نفسه تابعا أيضا. لذا فيذهب "فرانك" إلى أن عدم التحرر من هذا البناء الرأسمالى العالمي ككل يجعل الدول، والأقاليم، والمحليات، والقطاعات التابعة للرأسمالية محكوما عليها بالتخلف [٢١].

٣- التناقض الخاص باستمرارية التغيير:

The contradiction of Continuity in Change

إن فكرة "فرانك" فى هذا الصدد مؤداها أن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم فى القيام بعملية إنماء مجتمعهم، كما يستلزم وعيهم بإتباع المنهج الشمولى (أى إدراك العالم كوحدة واحدة) الأمر الذى قد يساعدهم على فهم حقيقة مجتمعهم وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة وبذلك يمكن القضاء على التخلف، إذ يعتقد "فرانك" أن العلاج الوحيد للتخلف هو بالخروج من دائرة النسق الرأسمالى عن طريق الاشتراكية، وبهذا يتفق" فرانك" مع "شارل بتلهايم" على ضرورة الثورة الوطنية فبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية واقتصادية. فهذا الاتجاه لنظرية التبعية يؤكد على حتمية الثورة من أجل التنمية، فالتطور وحده لا يكفى لأحداث عملية الإنماء وأنه لابد من الثورة لتحقيق ذلك. فالاختلاف والصراع العميق بين الرأسمالية الغربية وتقدم الدول النامية، وتنمية الدول الغربية على حساب الدول النامية، كل ذلك يحتم القضاء على الامبريالية والأخذ بالنظام الاشتراكى.

كان "فرانك" أول من نادي بالنظر إلى العالم نظرة شمولية وذهب إلى أنه يجب على أي نظرية فى دراسة التنمية أن تضع فى اعتبارها النظرة الشمولية التحليلية التاريخية ومعرفة أسباب وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة، والأخذ فى الاعتبار سلسلة تبعية العلاقات. أي خضوع اقتصاديات دول (تابعة) لدول أخرى (مركز).

كما أن التخلف لا يرجع إلى عزلة المجتمعات النامية أو بعض اجزائها عن المجتمعات الرأسمالية، وإنما يرجع إلى ارتباط المجتمعات النامية بالمجتمع الرأسمالى واستغلال المجتمعات الرأسمالية لهذه المجتمعات النامية، وعلي ذلك فقد اتضح أن قضايا الماركسية الحديثة تركز علي علاقة الدول النامية

بالامبريالية الرأسمالية، أي حول فكرة الاحتكار العالمي والتبعية وتفسر التخلف في ضوء استنزاف الدول المتقدمة لاقتصاديات الدول النامية، وهذا ما أكده "فرانك" فى أكثر من موضع.

وإذا نظرة التبعية، اهتمت بدراسة عملية التنمية والدول النامية وحاولت أن تلفت الانظار إلى الاهتمام بما بين الدول النامية، والمتقدمة من علاقات على المستوى العالمي، واتجهت إلى دراسة العالم كوحدة متكاملة، وعلى ذلك أدركت حقيقة التبعية وعلاقة الدول النامية بالدول المتقدمة، على عكس الماركسية الكلاسيكية فلم تهتم بالنظر إلى أبعاد تنمية الرأسمالية للمستعمر، فضلا عن عدم اهتمامها بما إذا كانت التنمية فى الدول النامية قد نبعت من البناء الاجتماعى كما هو الحال فى المجتمعات الأوربية أم أنها تنمية استوردت من الخارج؟ ولقد كانت الماركسية الكلاسيكية واعية بأن الرأسمالية تتغلغل فى المجتمع وأن عملية الانماء تتجه إلى خلق الثورة ولكن تصورها ذلك كان بالنسبة لداخل المجتمعات فقط ولم تتعرض لأشكال الاستقطاب العلمى، فمعالجة الماركسية الكلاسيكية اقتصرت علي المستوي الداخلي للمجتمعات ولم تمت إلي النسق الرأسمالى فى علاقته على المستوى العالمي [٢٣]. وعدم ادراك الماركسية الكلاسيكية لهذه المشكلة الخاصة بشمولية الرأسمالية لعدم المساواة وعدم العدالة في العلاقة بين الطرفين، ربما يرجع إلى أن ماركس لم يعاصر انتشار الامبريالية التى أدت إلى بلورة هذه الفكرة.

لقد أعطت الماركسية الكلاسيكية لطبقة البروليتاريا (عمال الصناعة) دورا هاما فى عملية الثورة وتحق التنمية. ولم تهتم (الماركسية الكلاسيكية) علي الإطلاق بفئة الفلاحين، وقد كتب في ذلك "انجلزوماركس" في الكوميونيست

مانيفستو Communist Manifesto عام ١٧٤٨ عن الفلاح كفرد من هؤلاء الذين يعتبر حربهم ضد الرأسمالية شيئا غير ثورى لأنهم- علي حد قولهما- يعيدون (الفلاحون) عجلة التاريخ إلي الوراء [٢٤]. هذا من وجهة نظر انجلز وماركس- لأنهم لم يحاولوا التحرر من الرأسمالية التى حطمتهم ومنافستها لهم بطرحها السلع في الأسواق بكميات هائلة وبأسعار زهيدة.

وعلى ذلك يعتقد كل من "انجلز وماركس" أن الخلاص من الرأسمالية سيكون على أيدى البروليتاريا (عمال الصناعة) فقط بل إنه يجب على الفلاحين أن يجدوا الحليف الطبيعى الذى يقودهم ولابد أن تكون صفوة حضرية [٢٥]. وهذا له يوضح عدم اهتمام الماركسية الكلاسيكية بفئة الفلاحين وعدم وثوقها بأنهم من الممكن أن يقفوا فى مواجهة الرأسمالية وربما يرجع ذلك إلى أن الماركسية الكلاسيكية اعتبرت أن عمال الزراعة يمثلون فئة فرعية من مجموع العمال ككل.

أما الماركسية الحديثة فقد اهتمت بفئة الفلاحين على عكس الماركسية الكلاسيكية وربما يرجع ذلك إلى أن طبقة البروليتاريا التى مجدتها الماركسية الكلاسيكية أصبح يشوبها الضعف فى العالم الثالث لقلة عدد عمال الصناعة نتيجة لأن الاستعمار الرأسمالى لم ينشئ من الصناعات إلا ما قد يلائم سياسته الاقتصادية الاستعمارية، فنجد أن دورها يظهر عفويا وبطريقة تلقائية في العمليات الثورية فى الدول النامية. وبالرغم من ذلك فلا يمكن استبعاد هذه الفئة من عملية الثورة هذا فضلا عن الماركسية الحديثة تتسم بالنظرة العالمية لاهتمامها بموضوعات متعددة (ثورة الفلاحين – القوى الطلابية- تحرير المرأة) ولم يقتصر اهتمامها بالأفراد الجماعات.

ثالثاً: الإطار السوسيولوجى فى تفسير التنمية:

أكـد "ميـردال" علـى أنـه لا يصـح الفصـل بـين العوامـل الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعيـة والنفسـية لأيـة مشـكلة بـل يجـب بحـث المحتـوي الـذى يشملها ككل، ومن ثم فيعالج مشاكل التنمية عن طريق دراسة وتحليل العناصر الستة التى يتكون منها النسق الاجتماعى وهى من وجهة نظره كما يلى:

الـدخل والنـاتج – وظـروف الإنتـاج– ومسـتوى المعيشـة وهـذه العناصـر الثلاثـة اقتصـادية، أمـا العنصـر الرابـع وهـو الاتجاهـات نحـو الحيـاة والعمـل، والعنصر الخامس وهو الأنظمة، والمشاركة الشعبية لهذه الأنظمة، فهى عناصر اجتماعية، والعنصر الأخير وهو السياسات التى يتبعها المجتمع، فهذا العنصر يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية [٢٦].

لقد وقف ميردال "علي طرفي نقيض مع نظريات التحديث (مثل مراحل والت روستو) التى تأخذ بسياسة عدم التدخل من جانب الدولة، مؤكدا عدم مسايرة هذه الآرساء وعجزها عن تلبية احتياجات الدولة النامية.

بـل إن "ميـردال " يطالـب الـدول الناميـة تبنـى سياسـة التـدخل، ولـيس التدخل فقط بل تدخل الدولة بشئ من الصرامة واقتصادياتها، وأن يكون لكل دولـة مـن الـدول الناميـة سياسـة قوميـة للتنميـة الاقتصـادية خاصـة بهـا وملائمـة لظروفها تشرف علي تنفيذها الدولة وتؤازرها الأهالي.

٣- يؤكد "ميردال" علي أنه لابد للمجتمعات النامية أنتتبع أسلوب الدفعة القوية Big Push، فالأخذ بالتدريج في تنفيذ الخطة أمر لايجدى فى عملية التنمية، فتدخل الدولة فى التنمية لا يكفى وحده وإنما لا بد معه من أسلوب الدفعة القوية فضلا عن أن هذا الأسلوب (الدفعة القوية) من المفروض أن لا يعتمد على حجم مجهودات الدولة فقط وإنما لابد أن يعتمد أيضا على

الاتجاه (اتجاه الأفراد) نحو التغيير ورغبتهم الحقيقية فى التغيير وعلى الوقت، وعلى كيفية التغيير.

٤- مناداته بفكرة جديدة فى تفسير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهى فكرة العلية الدائرية والتغير التراكمى Circular causation and cumu lative change أو كما تسمى الحلقة المفرغة Vicious circle ووضع الحال لذلك وهو من وجهة نظره كسر إحدى حلقات هذه السلسلة المترابطة (الحلقة المفرغة) حتى تتمكن أية منطقة متخلفة الخروج من حالة التخلف.

٥- أهتم "ميردال" بالتخطيط فهو يمنع حدوث أي ارتداد وتراجع في التغيير، والمبدأ الأساسي فى ايديولوجية التخطيط "لميردال" هو أن الدولة هى التى تتولى القيام بدور المخطط ففى الدول الغربية نجد أن التخطيط يفرض نفسه على المجتمع القومى نتيجة للتغير الاجتماعى الذى يتضمن كل شئ بحيث يؤدى فى النهاية إلى وجود مستوى رفيع من التخطيط باعتباره أمرا منتهيا. أما التخطي بالنسبة للدول النامية، فلا بد أن يكون مبرمجا على حد قول "ميردال" طبقا لحاجة البلد المنطقية، وفى مرحلة مبكرة من التنمية، بل ولابد أن يكون هذا التخطيط المبرمج شاملا وكاملا وليس متجزئا ومنقطعا كما هو فى البلدان الغربية، أي أن يكون أقرب إلى الشمول أو الاكتمال لكى تنجح الحكومة فى تطبيقه.

٦- يهتم "ميردال" بنقطة أخرى وهى أنه لابد من التعاون بين الدول النامية لتخفيف وطأة وكبح جماح التفاوت الاقتصادى بين الدول الغنية والفقيرة فهذا التضامن سيجعلها أكثر قوة.

هذه هى الملامح الرئيسية التى يدور حولها ميكانيزم التخلف والتنمية من وجهة نظر "ميردال" وبقى لنا أن نقول أن "ميردال" اتخذ خطأ مخالفا لما سارت عليه نظرية التبعية والتى مثناها فى آرساء شارل بتلهايم وفرانك من فكرة التبعية والتخلف ومن أهم فهم تخلف الدول المتخلفة ووسائل تنميتها يتطلب فهما عميقا لكل من العوامل الخارجية والداخلية التى أسهمت فى تدعيم هذا التخلف.

ومن ثم فإن ما ينقص نظرية "ميردال" بالنسبة للتنمية هو النظرة التحليلية علي المستوى الدولى وليس على لمستوى الداخلى فقط فجاءت معالجة ميردال للتنمية بطريقة منعزلة عن الموقف العالمي وإن كان الدكتور عادل حسين يدافع عن "ميرادال" في هذه النقطة ويذهب إلى أن "ميردال" قد ركز على المعوقات الداخلية للتنمية، فهو لم يدمج أثر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية فى بنية البحث فى تخلف الأمم وأدى هذا إلى إساءة فهم اطروحته، وعبر "ميردال"عن إدراكه لهذه النتيجة بأنه أسرع فى كتابة (تحدى الفقر العالمي) الذى يصفه فى العنوان الفرعى للكتاب بأنه تلخيص واستمرار للدراما الأسيوية، والقسم الثانى من الكتاب هو الاستمرار أو الإضافة وبه يمكن تحديد الإسهام الهائل "جانر ميردال" بأنه فى إطار نموذج التبعية والاستقلال[٢٧]. ففى الدراما الأسيوية لم يغفل "ميردال" الأثر السلبى للعلاقات الدولية.

وعلى أي حال فإذا وضعنا فى اعتبارنا أن موقف الاحتكار والتبعية قد يكون عرضة للتغير بتغير بناء كل من الدول النامية والمتقدمة فإن أراء "ميردال" الخاصة بميكانيزم التخلف والتنمية تكون سليمة ومناسبة لعملية تنمية الدول النامية.

فيرجع "ميردال" عدم التكافؤ فى الاقتصاد العالمي إلى وجود الوقائع العامة التالية:

هناك مجموعة صغيرة من الدول الغنية تماما ومجموعة أكبر منها بكثير من الدول الممعنة فى الفقر.

إن دول المجوعة الأولى مستقرة بصفة عامة، على نمط من التطور الاقتصادى المستمر، فى حين نجد أن (معدل التقدم) فى دول المجموعة الثانية أبطأ بسبب وجود خطر دائم وهو عجزها عن التخلص من الركود.

ونتيجة لذلك فإن عدم التكافؤ الاقتصادى بين الدول النامية والدول المتقدمة أخذ في التزايد بصفة عامة فى الأونة الأخيرة. ويتخذ الاتجاه نحو عدم التكافؤ الاقتصادى العالمي شكلا مناقضا لما يجرى داخل الدول المتقدمة كل على حدة، ففى هذه الدول يتسم الاتجاه فى الأونة الأخيرة بالسعى نحو مزيد من تكافؤ الفرص، وهذا التطور قد أصبح عاملا من عوامل الاسراع نحو الهدف بل أنه ما يزال يكتسب قوة يوما بعد يوم. أما بخصوص تطور الدول النامية– بالنسبة للعالم ككل فلم يظهر حتى الآن أي مقابل حقيقى داخل الدول الفقيرة كل على حدة – لعملية التوازن التى تجرى الأن داخل الدول الغنية ومازالت غالبية الدول الفقيرة تتسم بأكبر قسط من عدم التكافؤ الداخلى بين الأفراد والطبقات والأقاليم بل إن عدم التكافؤ مايزال يزداد باستمرار فى كثير منها.

ويذهب "ميردال" إلى أن هناك أدراكا متزايدا بين شعوب الدول النامية لهذه التناقضات الدولية الهائلة وشعورا بخطورة استمرارها فى التفاقم.، ولكن هذه الشعوب وقاداتها يميلون إلى القاء قسط من اللوم على بقية العالم وخاصة على الدول الغنية– ويعزون فقرها إلى غنى هذه الدول– أو بالأحرى يعزون التفاوت

في الخل إلى نظام الاقتصاد العالمي الذى يبقيها فقيرة فى حين توجد دول غيرها غنية تتجه إلى الإثراء والمزيد من الغنى يوما بعد يوم.

ويذهب "ميردال" إلى أن عدم التكافؤ الموجود ليس فقط على المستوى العالمي بل يوجد أيضا على المستوى الإقليمى، فهناك عدم تكافؤ داخل كل قطر على حدة من الدول النامية بالرغم من التاريخ الطويل لقياسة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية من وجهة نظر "ميردال" كانت هذه السياسات ضعيفة وتتميز بالركود بمقارنتها بالسياسات التى نهجتها المناطق الغنية ويوضح "ميردال" أن هناك صلة وثيقة بين عدم التكافؤ الإقليمى الداخلى فى الدول الفقيرة وبين عدم التكافؤ العالمي بين الدول، فهذان النوعان من عدم التكافؤ يعد كل منهما سببا للآخر، فى نطاق الحلقة المفرغة أو الطريقة الدائرية للعملية التراكيمة. فالمستوى المنخفض للتطور الاقتصادى يقابله مستويات منخفضة من التعليم العام والتطور الاجتماعى، وهذا يتضمن معوقات أكبر للأثار الانتشارية للحافز على التوسع، وفى الوقت نفسه تكون الدولة الفقيرة أقل ديمقراطية لنفس الأسباب إلى حد كبير، ولوجود عدم التكافؤ الداخلى فيها، علاوة على أنها بسبب فقرها تقاوم القيود النفسية المفروضة على كل سياسة تستهدف إيجاد تكافؤ الفرصة– فضلا عن أن عدم تكافؤ الفرص يساعد على الابقاء على قيمة منخفضة لعوامل الإنتاج علاوة على فاعلية ضئيلة للجهود الانتاجية فى هذه الدول، ويؤدى هذا كله إلى عرقلة نموها الاقتصادى.

ويذهب "ميردال" إلى أن الاستعمار كان يعنى تقوية جميع قوى السوق التى تعمل باستمرار على زيادة التفاوت وعدم التكافؤ داخل كل قطر على حدة من الدول النامية بالرغم من التاريخ الطويل لسياسة التنمية الاقتصادية فى الدول

النامية من وجهة نظر "ميردال" كانت هذه السياسات ضعيفة وتتميز بالركود بمقارنتها بالسياسات التى نهجتها المناطق الغنية ويوضح "ميردال" أن هناك صلة وثيقة بين عدم التكافؤ الإقليمى الداخلى فى الدول الفقيرة وبين عدم التكافؤ العالمي بين الدول، فهذان النوعان من عدم التكافؤ يعد كل منهما سببا للأخر، فى نطاق الحلقة المفرغة أو الطريقة الدائرية للعملية التراكمية[٢٩]. فالمستوى المنخفض للتطور الاقتصادى يقابله مستويات منخفضة من التعليم العام والتطور الاجتماعى، وهذا يتضمن معوقات أكبر للأثار الانتشارية للحافز على التوسع. وفى الوقت نفسه تكون الدولة الفقيرة أقل ديمقراطية لنفس الأسباب إلى حد كبير، ولوجود عدم التكافؤ الداخلى فيها، علاوة على انها بسبب فقرها تقاوم القيود النفسية المفروضة على كل سياسة تستهدف إيجاد تكافؤ الفرصة- فضلا عن أن عدم تكافؤ الفرص يساعد على الإبقاء على قيمة منخفضة لعوامل الإنتاج علاوة علي فاعلية ضئيلة للجهود الانتاجية فى هذه الدول، ويؤدى هذا كله إلى عرقلة نموها الاقتصادى.

ويذهب "ميردال" إلى أن الاستعمار كان يعنى تقوية جميع قوى السوق التى تعمل باستمرار على زيادة التفاوت وعدم التكافؤ المحلي والدولى، ولقد كان للاستعمار- ومازال حتى فى بعض البلاد المستغلة ما يماثله فى نظم السلطة القائمة (كالنظام الطبقى ، التفرقة العنصرية والدينية، واعتماد الريف على المدن) وهذه النظم التى تحافظ على عدم التكافؤ لا تساعد على التقدم الاقتصادى فى الدول النامية، فهى تعوق التنمية فى داخل الدولة وتقضى فى الوقت نفسه على الحافز على التوسع القادم من البلاد المتقدمة، ولقد كانت هذه النظم، بمثابة أساس من القوة استغلتها الدول الاستعمارية فى المحافظة على الاستعمار وهكذا

نجد أن عدم التكافؤ المحلى والدولى يتداخلان معا فى صورة من (الحلقة المفرغة) أو العملية الدائرية [٣٠]. ويركز "ميردال على نقطة هامة وهى الافتقار إلى حكومة عالمية ويذهب إلى أن الموقف الدولي سئ للغاية، ويبعث على اليأس لأننا لانكاد نملك سوى بداية واهية لما يشبه هيئة دولية تؤدى للعالم كوحدة واحدة ما تؤديه الحكومة الوطنية لدولة من الدول، فهناك افتقار إلى حكومة عالمية يمكنها التدخل بهدف تحقيق تكافؤ الفرص.

ولقد قامت خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التى تليها محاولات جريئة لتشكيل منظمات دولية فيما بين الحكومات فى كثير من المجالات بهدف رسم سياسة لتحقيق التكامل الاقتصادى العالمي ولقد كانت الآلام والمخاوف التى عاناها العالم خلال الحرب، هى الحافز على هذه المحاولات، فقد يشعر الجميع بأنه يجب عليهم بناء العالم من جديد، ولكن نتائج هذه المحاولات مازالت محدودة فى الواقع إذا قيست بالأمال التى علقتها عليها الشعوب فى وقت من الأوقات. فقدر كبر من هذه المنظمات لايزال حتى الآن مجرد منابر للدعاية ووسيلة من وسائل الاتصال الدبلوماسى بين الحكومات، فالبنك الدولى للإنشاء والتعمير على سبيل المثال يقدم قروضا يوجه بعضها إلى الدول النامية وفى الواقع أن هذه المبالغ ضئيلة للغاية حتى أنها فى بعض الأحيان تكون أقل من المبالغ التى يفقدها بلد من البلدان النامية– نتيجة لهروب رؤوس الأموال منه. كذلك الحال بالنسبة للمعونات الدولية، فبعض برامج المعونة الدولية قد فشلت نتيجة لأنها تركز على نواحى معينة مثل المستشفيات الحضرية الضخمة والجامعات المظهرية، ونقل بعض الأنظمة من الدول المتقدمة بصرف النظر عن مدى اختلاف ظروف الدول النامية، فى الوقت التى تكون حكومة الدول

النامية فى ضائقة مالية، تجد من الصعب عليها التخفيف من حدة الفقر ومن اجتيازها ضائقة العسر المالى، وهذه المشاكل كان فى الإمكان للمعونة الأجنبية أن تساعد فى حلها[٣١]. ولكن بالرغم من كل هذه الظروف المحيطة بالدول النامية، إلا أن "ميردال" متفائل بخصوص مستقبلها، وباستطاعتها أن تغير من تخلفها وتحقيق التنمية بها، فمن وجهة نظر "ميردال" تستطيع الدول النامية عن طريق الاستفادة من وضعها المستقبل المكتسب وبسياسة هادفة أن تغير من تخلفها- فإن الاستقلال الذى حصلت عليه هو رصيدها الثمين، فهو يعطيها الحرية لتنظيم حياتها بما يتمشى مع مصلحتها وتوجيه كل نشاطها إلى رفع مستواها الاقتصادى لتحقيق أكبر قدر من تكافؤ الفرص مع بقية الدول فالعالم يقترب بسرعة من فترة تصبح فيها الدول الغنية فى مركز لا يسمح باستعمال قوتها العسكرية الفائقة فى الدول التى هى أقل من حيث القوة العسكرية والتى هى بوجه عام الدول النامية والساخطة، وهذا التغيير الكبير يؤدى بلاشك إلى مزيد من توازن القوى فى العالم وإن كان هذا التوازن لم يتحقق بعد من المنظمات الدولية، وتتضح المحنة التى تواجه الدول الغنية على حد قول ميردال عندما تقرر حكومته إحداها استغلال تفوقها العسكرى، فحينئذ ستجد الرأى العام العالمي كله معبأ ضدها بسبب انشقاق الشعب فى هذه الدولة وبصرف النظر عما يمكن أن تجنيه حكومة ما باستعمال القوة من فوائد مؤقتة، فإن النتيجة الدائمة النهائية هى، ازدياد الكراهية والحقد والمقاومة من جانب الدول الفقيرة، فلقد انقضى الوقت الذى كان يمكن أن تخضع فيه الدول النامية لمظاهر القوة والتمشى مع سياسة الأمر الواقع [٣٢]. ويدرك "ميردال" تماما أن المشكلة ليست هى الاستقلال السياسى لهذه البلدان النامية ولكن المشكلة هى التركة التى خلفها

الاستعمار، فبعد أن تحصل الدول النامية على استقلالها السياسى تكتشف أن هذا الاستقلال السياسى لا يعنى مطلقا أنها قد أصبحت تلقائيا فى طريقها إلى التقدم الاقتصادى بل إنها ستجد نفسها فى مواجهة الدول المتقدمة التى تعمل على زيادة عدم التكافؤ الإقليمى والدولى على السواء لهذه البلدان طالما أن معدل نموها ما انفك منخفضاً.

وعلى أن حال فإن "ميردال" يرى أن التنمية تحتاج إلى إجراءات وسياسات ثورية لأنها لاتمثل تطورا طبيعيا ولكنها تحتاج إلى إعداد وتخطيط، أو ما أسماه "ميردال" دفعة قوية Big push المؤثرة لكي تنهي الجمود وتحقق التقدير الاقتصادى الذى لن يأتى من تلقاء نفسه أو على الأقل لايتحقق بالسرعة الكافية [٣٣] ويذهب "ميردال" إلى أن النسق الاجتماعى يتكون من عناصر ستة وأن التغير فى أى عنصر منها يؤدى إلى تغيير العناصر الأخرى فى نفس الاتجاه، ولهذا السبب فإنه من الجائز أن تؤدى عملية التنمية من خلال العلاقة الدائرية إلى عمليات تراكمية تحرك النسق الاجتماعى صاعدا معتمدة فى ذلك على حجم مجهودات التنمية وسرعة تحركها فى النسق الاجتماعى.

وعناصر النسق الاجتماعى كما يراها "ميردال" هى:

١- الدخل والناتج Out put and income

ويذهب "ميردال" إلى أن من خصائص جنوب أسيا انخفاض متوسط الإنتاج ويتبع ذلك انخفاض الدخل القومى (قديما).

٢- ظروف الإنتاج Condition of production

انخفاض انتاج العامل الفردى فى دول جنوب آسيا على البناء والنشاط الاقتصادى ويكون ذلك سببا فى انخفاض الإنتاج.

٣- مستوى المعيشة: Level of living

يعلل "ميردال" سبب انخفاض مستوى المعيشة فى جنوب آسيا قديما قبل القفزة التنموية لبعض بلدانها أنه بسبب الزيادة السكانية ولسوء ظروف الإسكان والرعاية الصحية فضلا عن انخفاض الإنتاج.

٤- الاتجاهات نحو الحياة والعمل: Attitude towards life and work

إن انماط المواقف والاتجاهات تتأثر بانخفاض الدخل والناتج ومستوى المعيشة.

٥- الأنظمة: Institutions

تتسم بعدم الفاعلية وبعدم الثبات وبانخفاض مستواها وضعف بنائها الفوقى، كما أن المشاركة الشعبية لهذه الأنظمة ضعيفة وأن التفاعل بين العناصر السابقة يؤدى إلى القاء المسئولية على عنصر الأنظمة فى انخفاض الإنتاج والدخل.

أما العنصر الأخير فهو: السياسات Policies ويفسر ذلك "ميردال" بأن الأخذ بسياسة معينة مثل (عدم التدخل) فإن النسق الاجتماعى سوف يتغير نتيجة لتفاعل العناصر الخمسة السابقة. وأن الركود فى التخطيط يعنى الحاجة إلى التنسيق بين السياسات للاسراع بعملية التنمية. ويعتبر "ميردال" أن العناصر الثلاثة الأولي تشير إلى العوامل الاقتصادية أما العنصران الرابع والخامس الخاصان بالاتجاهات نحو العمل والأنظمة فيمثلان عناصر اجتماعية. أما العنصر الأخير وهو (السياسة) فهو يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

ويذهب "ميردال" إلى أن أساس التغير فى النسق الاجتماعى هو العنصر الرابع الخاص بالاتجاهات تجاه الحياة والعمل والعنصر الخامس

الخاص بالأنظمة فالاتجاهات تجاه الحياة تعتبر بمثابة جزء من ثقافة موروثة وليس من السهل ولا يمكن بسرعة تغييرها وسوف يستغرق الأمر وقتا وجهدا حتى يكتسب أفراد مجتمعات جنوب أسيا نظام وعادات الدقة فى مراعاة الوقت التعاون والرغبة فى تحسين مصيرهم، ويصبحوا مستعدين للتجربة وتقبل التغيير، كما أن النظام الطبقى فى هذه المجتمعات يحتاج إلى بعض الوقت حتى يتقبل التغيير فهذا النظام يقف عائقا فى تحقيق التنمية. ويعطى "ميردال" أمثلة للتغير المطلوب فى الأنظمة من حيث الكفاية والتنظيمات التعاونية، ويذكر أن التغير على المدى الطويل سوف يؤدى إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة والدخل ويؤكد "ميردال" على أن التنمية تبدأ بالتركيز على العنصر الثانى الخاص بالانتاج ويتبلور ذلك فى سياسة الحكومة من أجل التنمية، وفى اقتراضها من الدول الغنية بغرض الاستثمار وانشاء الصناعات الجديدة. وإذا حاولنا معرفة أثر أنماط الإنتاج على العناصر الأخرى نجد أن التنمية فى مجال الإنتاج تؤدى إلى زيادة الدخل وخاصة فى القطاع الاقتصادى ولكن تأثيرها على الأنظمة والاتجاهات يكون ضعيفا بل قد يختفى ويحدث هذا الوضع عادة فى بداية عملية التنمية التى تتقيد بقطاع صغير من الاقتصاد القومى ولا يتسع ليشمل القطاعات الأخرى. وأنه فى حالة اتساع عمليات التنمية فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد القومى فإن عملية التنمية تواجه صعوبة القصور الذاتى فى الأنظمة والاتجاهات self-sustained، ويرجع "ميردال" أسباب القصور الذاتى إلى عدم استجابة الأنظمة والاتجاهات للتغير الذى يطرأ على الإنتاج القومى [٣٤]. ويذكر: ميردال" أن العمليات التراكمية بمفردها وبدون عملية التنمية يكون مصيرها الركود والإحباط إذ أن التنمية تصبح تغيرا مضادا للوضع

الموجود فى النسق الاجتماعى، كما يذهب إلى أن العلاقة السببية بين العناصر الستة التى جحدها" ميردال" قد لاتسير فى اتجاه واحد فقط وإنما تتجه بعض العناصر إلى أعلى بينما يتجه البعض الآخر فى جنوب آسيا، فيعتبر تغيرا معاكسا، كما أن التعليم قد تكون له نتائج اقتصادية سلبية إذا لم يوضع فى إطار خطة محدودة، بحيث لا يكون اتجاه عدم الاشتغال بالزراعة (وتلويث أيديهم بالطين) نتيجة هذا التعليم، وهناك أمثلة عددية على أن التغير فى أية سمة سوف يعمل على تغير السمات الأخرى فى نفس الاتجاه بل أحيانا يكون فى اتجاه معاكس ويعتبر "ميردال" أنها حالات استثنائية ومن ثم فإن "ميردال" يؤكد على أن التخطيط من أفضل الوسائل التى تحمى التغير من الارتداد والنكوص. من هذا العرض يتبين لنا ديناميكية المجتمعات النامية والعناصر التى تساعد على بقاء التخلف والعلاقة بين التغير وعناصر النسق الاجتماعى.

إيديولوجية التخطيط للتنمية من وجهة نظر "ميردال":

وأول ما ذهب إليه "ميردال" فى هذا الصدد هو الاتفاق على ضرورة التخطيط فيعتقد أن من أهم التغيرات التى طرأت على سياسة الدول النامية هو الاقتناع بأن كل دولة يجب أن يكون لها سياسة قومية للتنمية الاقتصادية، بمعنى أن تكون لها خطة وطنية متكاملة وكثير من الدول النامية، أصبحت تأخذ بهذا الإسلوب ماعدا القليل منها التى لم تصل بعد إلى درجة تالقية الكبرى(٣٥).

١- مدخل التدخل والترشيد:

إن المبدأ الأساسي فى ايديولوجية التخطيط بالنسبة "لميردال" هو أن الدولة هى التى تتولى القيام بالدور النشط بل والحاسم فى المجال الاقتصادى،

بما تقوم به من عمليات الاستثمار وإقامة المشروعات وبما تتخذه من إجراءات مختلفة للضبط والتحضير. والتنفيذ على القطاع الخاص، وعلى ذلك فالدولة هى التى تستحث وتدير دفة التنمية الاقتصادية، فالتنمية تتم ويمكن الاسراع بها عن طريق التدخل الحكومى. فالظروف الاقتصادية بصفة خاصة لا يجب أن تظل كما هى بل لابد من أن تكون هذه الظروف وتطورها خاضعين لضبط الدولة حتى يمكن السير بالنسق الاقتصادى فى الاتجاه المرغوب عن طرق سياسات الدولة (٣٦).

٢- دواعى التخطيط الاقتصادى:

يعتقد "ميردال" بأهمية تدخل الدولة فى التخطيط الاقتصادى من أجل التنمية للاعتبارات التالية:

إن الزيادة السكانية تسرع بدرجة كبيرة بل لقد وصلت إلى معدل أعلى بكثير جداً عما كان متوقعا منذ عدة سنوات قليلة فقط، وهذا يحمل الدولة، مسئولية أكبر بل يدعوها إلى التدخل الذى يجب تخطيطه وتنسيقه بطريقة رشيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة هذه الظروف.

كما أن الجزء الأكبر من استجلاب رأس المال المطلوب للتنمية لابد من التفاوض بشأنه عن طريق الدولة، كما أن المقرضين يرغبون فى رؤية المشروعات الضخمة التى تشكل جزءا من خطة التنمية، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فإن النظرة التصديرية لهذه البلاد هى نظرة كثيفية بمعنى أنه بدلا من الحاجة المتزايدة لعمليات التصدير لتدعيم المراحل الأولي من عملية التصنيع كما حدث فى الدول الغربية فإن هذه البلاد يتحتم عليها أن تخلق مكانا لعملية التصنيع وذلك بحظر الواردات التى يمكن للانتاج الوطنى أن يحل محلها وكل

ذلك عن طريق تدخل الدولة أما بالنسبة للتكنولوجيا الحديثة، فبمجرد أن تتخذ إحدى الحكومات قرارها بالقيام بالتنمية الاقتصادية، فتظهر الحاجة إلى استثمارات اضافية في مجال النقل ومحطات الرى، ولابد للدولة من أن تأخذ على عاتقها القيام بمثل هذه الاستثمارات لأنها تتعدى قدرة الاستثمار الخاص، وهذا الأمر يوسع من المجال الذى تعد الدولة نفسها داعيا لأن تدخل فى غماره. كل هذه العوامل التى تستدعى تدخل الدولة لكى يحقق أسرع معدل للتنمية فى الاتجاهات المرغوبة، وهذا هو ما يشير إليه ادوارد ماسون Wdward Mason فيما كتبه عن عملية التخطيط فى منطقة جنوب آسيا فيقول أن الحكومة قد سيطر عليها الإحساس بالتخلف (٣٧). ويذهب ميردال إلى أن فكرة التخطيط الحديث فى نطاق تدخل الدولة يمثل انحرافا عن تعاليم "غاندى" فكان تأثيره على التخطيط الهندى هو جعل القائمين على التخطيط أكثر وعيا بالحاجة إلى أن يتضمن التخطيط أكثر من مجرد العوامل الاقتصادية، لقد كانت رؤيته فى التنمية على أنا عملية تشمل النسق الاجتماعى بأكمله، وبالتالى كان تأثيره فى هذا الخصوص هو ما يسمى بعنصر العقلانية فى التخطيط واعتمد تماما على القناعة الأخلاقية والتحمل الاختيارى للأفراد لمسئولياتهم فإن التخطيط بمجرد أن يصبح موضع اهتمام مستمر فسوف يتجه بوسائل عديدة لتشديد قبضته على الدولة ويذهب "ميردال" إلى أن الهنود اصبحوا مدركين بما تلقاه خططهم من استحسان فى الخارج سواء فى الدول الغربية أو الشيوعية وبأن البلاد الأخرى فى جنوب آسيا كانت أقل نجاحا منهم فى القيام بالتخطيط.

٣- مؤثرات خارجية:

ويذهب "ميردال" إلى أن ايديولوجية التخطيط الاقتصادى لهذه البلدان قد جاءت من جميع الاتجاهات ثم تلاقت على شعوب المنطقة (جنوب آسيا)، جاءت أولا من الدول الشيوعية ثم من الغرب بعد ذلك، ويضرب "ميردال" مثالا على ذلك بالهند فقادة الفكر والسياسة فى الهند قد تأثروا بشكل قوى بالثورة الروسية وكتابات الشيوعيين الروسى، وما كتبه الاشتراكيون اليساريون فى الغرب فكانت فكرة قيام الدولة بالتخطيط للتنمية الاقتصادية تأخذ بالتحديد باعثا اشتراكيا راديكاليا بل وعادة ما كان باعث ماركسى(٣٨).

ومع ذلك فإن التخطيط أخذ ينتشر أيضا عن طريق السياسة العامة فى الدول الغربية التى أصبحت كلها دول رفاهية. فإن تأثير التيار الغربى بالنسبة للتخطيط كان لايقل عن التأثير الذى انبعث من الدول الشيوعية على الأقل فيما يتعلق بالفكرة العامة عن فائدة التخطيط الذى تقوم به الدول. ويذهب "ميردال" إلى أنه إذا كان الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الشيوعية الأخرى السابقة يقدم القروض والمساعدات الفنية لهذه الدول (جنوب آسيا) فإن هذه القروض والمساعدات كانت مشروطة بالتزامات أيديولوجية للدول المانحة لها. بل إن عليها أن تتبع نظاما للعلاقات الدولية الاقتصادية والمالية تمليه عليها هذه الدول التى كانت شيوعية. وهذا لايختلف كثيرا على الدول الغربية فهى عند تعاملها مع حكومات جنوب آسيا تهتم بوجود خطة شاملة تستوعب المشروعات التى يكون عائدها مضمونا بصرف النظر عن مدى أهميته وحيويته لهذا البلدان.

٤- القوى المضادة: والسؤال الذى يطرحه "ميردال" هو هل انتشار ايديولوجية التخطيط فى بلدان آسيا (بصرف النظر عن مصدرها من الدول التى كانت يوعية أم الدول الغربية) تترجم فعلا إلى سياسة تطبيقية؟ ويجيب على ذلك

"ميردال" بأن هناك عناصر اجتماعية وسياسية فى جنوب آيا تقف ضد قبول ايديولوجية التخطيط منها التمسك بالقيم التقليدية خاصة تلك التى لها السمات الدينية والاجتماعية وهذا يقلل إلى حد ما من الرغبة فى إحداث التغيير، وهو ما يعتبر جوهر ايديولوجية التخطيط. وبالرغم من وجود صفوة فكرية فى كافة بلاد جنوب آسيا التى قد تشربت ايديولوجية التخطيط ومثاليات التحديث ومحاولتها نشر هذه المفاهيم بين الجماهير، فإن هذه الجود غير مثمرة بالدرة الكافية فالجماهير تتوقع من الحكومة أن تفعل الكثير من أجلهم دون أن يظهروا أي استعداد لتغيير أساليبهم التقليدية، وهذا بالطبع لا يخدم غرض التنمية[٣٩].

وننوه هنا إلى أن ذلك الاتجاه كان قديما قبل القفزة التنموية التى حدث فى جنوب آسيا.

٥- التخطيط الاقتصادى عند التطبيق:

فبالنسبة لتطبيق التخطيط الاقتصادى فيعتبر "ميردال" أنه لايوجد اهتمام مستمر بالتخطيط إلا فى الهند وباكستان فقط فى الوقت الحاضر، ويقصد ميردال فى منطقة جنوب أيا فالهند بالرغم من فقرها، فقد وصلت إلى درجة كبيرة من التضافر وفعالية الحكم أكثر من أية دولة أخرى فى المنطقة ففى الهند وباكستان مؤخرا كانت هناك محاولات جديدة ومنتظمة لمتابعة تنفيذ الخطط بواسطة تقارير لتقييم مدى التنفيذ ومع ذلك فحتى المهندس، كان تحقيق الخطط يلاقى قصورا فى الأهداف بالنسبة للأستثمارات فى مجال الصناعة من حيث الانجاز فى خطط التنمية.

بالرغم من ذلك فلايمكن أن تفكر أن التخطيط فى الهندسة بخلاف أية دولة أخرى فى المنطقة باكستان فى السنوات الأخيرة قد أصبح جزءا هاما من

الحياة السياسية القومية. ومن الصحيح كما يذهب و "ويتنسكى" أن الخطة فى الهند هى بؤرة الحياة العامة وهذا الأمر إلى حد ما يرجع إلى معرفة المهندس الطويلة نسبيا بجهود التخطيط فقد كان هناك العديد من الخطط فى مرحلة ما قبل الاستقلال، كما أن حكم الاستعمار كان ولفترة قصيرة ما بين ١٩٤٤ – ١٩٤٦ قد اقتنع بإنشاء إدارة التخطيط والتنمية ومنذ الاستقلال – ثم وضع ثلاث خطط خمسية دخلت إلى حيز التنفيذ وكانت الرابعة فى مرحلة الإعداد وفى كل حالة كانت تبذل جهودا قوية لاشتراك الناس فى مرحلة المناقشات الأولي– لقد كانت الخطط تؤخذ بشكل جدى حتى ولم لم يتم الوصول إلى الأهداف، وفى النهاية أصبح القبول لعملية التخطيط وتوافقه مع السياسة الفعلية فى الهندسة يعكس ما تملكه الهند من مجموعة كبيرة من المثقفين المؤهلين للقيادة خاصة فى السنوات الأولى للاستقلال. بل لقد أصبحت فكرة التخطيط فى الهندسة وبعد ذلك فى باكستان قد ترسخت فى الحياة السياسية والاقتصادية. (٤٠).

٦– التخطيط كأهمية مستمرة:

إن تأثير التخطيط على أساليب التفكير عند الناس، يقع أول ما يقع على الهيئة الرسمية التى تحيط بالحكم، فالحكومة بأكملها تصبح مستغرقة ومنشغلة، وتبدأ فى العمل كجزء من آلة التخطيط الضخمة فالاعداد والمناقشة وتنفيذ الخطة يصبح مهمتها الرئيسية، وبالتدريج تصبح كافة السياسات التى تقوم بها الحكومة تتم من منظور الخطة والخطة تقوم بتجنيد عدد متزايد من الناس، ليس فقط بما تقوم الحكومة بتنفيذه من سياسات أو تعقد، من مناقشات عامة أو تجربة من انتخابات ببرلمانية، ولكن أيضا من خلال مشاركة الناس فى الأنظمة

التـى تتعـدى المسـتوى الحكـومى، ان التخطـيط نفسـه يصـبح قـوة لـدفع النسـق الاجتماعى والاقتصادى.

والتخطيط عليه أن يقوم بتسوية المصالح المتنافسة، ويحدد الأسبقية بين إحـداها والأخـرى، وهـذا بـالطبع تحقـق أولا بالنسـبة للمصـالح المتعـددة داخـل الحكومة نفسها تلك المصالح التى تعمل داخل كل وزارة، وهذه المصالح لابد من مناقشـتها فـى إطـار سـياق الخطـة القوميـة، ومـع ذلـك فـإن التخطـيط وتـذويب صراعات المصالح لابد وأن يمتد ويتعدى مستوى الحكومة، جغرافيا إلى الأحياء والمحليات وقطاعيا، إلى مختلف المساعى الاقتصادية، ففكرة التخطيط تتضمن التنسـيق لكافـة الأنشـطة اقتصـادية وغيرهـا فـى الدولـة، فهـذا التنسـيق هـو الـذى يحقق الخطة ويؤتى بتأثيرها. على حد قول "ميردال" وفى جميع دول جنوب آسيا نجد أن البنـاء السياسـى لا يسمح إلا بدرجـة محدودة من التنسيق طبقا للتوجيـه الحكومى المركزى.

ويركز "ميردال" على نقطتين فى هذا الصدد:

النقطة الأولـى: هـى أن التخطيط عندما يصير اهتماما مستمرا فعليـه أن يواجه صورة التخطيط الديمقراطى من خلال التنظيمات الأقليمية.

النقطـة الثانيـة: هـى أن الأنظمـة الجماعيـة القديمـة التـى يعـاد تشـكيلها بجانـب مـا يتسـم انشـاؤه مـن أنظمـة جديـدة، يجـب أن تكـون الوسـيلة لمشـاركة الشعب فى التخطيط وبالأخص فى تنفيذ التخطيط.

وبمجـرد أن يصـبح التخطـيط الاقتصـادى ذا أهميـة مسـتمرة يكـون مـن السـهل احتـواء الطبقـات الأعلـى للأمـة خاصـة هـؤلاء الـذين يمثلـون التجـارة والصناعة، والمشروعات الفردية الكبرى للمشاركة فى هذا التخطيط الاقتصادى،

وبالطبع سوف يكون هناك معارضة للسياسات الفعلية التى سيتم إتباعها وسوف تأخذ وضعها الطبيعى نتيجة للمصالح التى تجد نفسها قد تضاءلت بدرجة ما، ولكن الشئ الأكثر أهمية هنا، هو ما إذا كانت الحكومة تواجه فقط مجرد معارضة متناثرة على قضاؤها محددة أم أنها تواجه صراعا مع مصالح متضافرة جيدا تعمل على تثبيط وإعاقة نشاطها التخطيطى، وبالتالى تستفيد من ايديولوجية التخطيط نفسها وأن المعارضة المنسقة قد تكون متوقعة أيضا من الطبقات الغنية نسبيا ففى المقام الأول، هم أول من يقع على رأسهم تأثير ما ينتج عن التخطيط من توافر وسائل الضبط المباشرة (الضرائب مثلا) ثانيا، أن ايديولوجية التخطيط فى أنحاء جنوب أسيا مكرسة أصلا لتحسين أحوال الجماهير، ا، تحقيق مزيد من التكافؤ الاجتماعى الاقتصادى، بما فى ذلك النزول بالمستويات الكبيرة، بالاضافة إلى حظر تركيز القوة هى أهداف معلنة للسياسة العامة لذلك ففى جميع بلاد المنطقة اتجهت ايديولوجية التخطيط نحو الراديكالية الاجتماعية والاقتصادية، ففى الهند وسيلان وبورما وأندونسيا، صارت الاشتراكية شيئا مقبولا باعتبارها إطارا مناسبا لمجتمع المستقبل، كما أن النظرة إلى القطاع العام الصناعى قد تزايد مجالها. فما حدث من تخطيط فى جنوب آسيا كان لمصلحتهم بصفة عامة كما أن الاشتراكية والتوسع المخطط فى القطاع العام لم يكونا أيضا ضد مصالح الطبقات الأخرى التى تعلوا على جماهير الشعب، كما أن وسائل الضبط (الضرائب) لم يكن عبؤها ثقيلا وذلك بسبب الكثير من الثغرات فى قوانين الضرائب التى تتيح فرصة التهرب منها. هذه الخلفية توضح لماذا لم يبدى رجال الأعمال أو الطبقات العليا المحافظة

مزيدا من المعارضة تجاه الاشتراكية وتحقيق المساواة، تضخم وسائل الضبط، تلك الأشياء التى ميزت تطبيق أيديولوجية التخطيط فى جنوب أسيا.

فالحقيقة وراء هذا هو أن تلك السياسات أما أنها كانت تحقق مصلحتهم المباشرة (الطبقات العليا) أو أنها لم تكن تضايقهم كثيرا. أما المعارضة فهى ما كانت تعمل فى أن تبقى الحكومة دائما متيقظة وعلى حذر من اتخاذ المزيد من الراديكالية.

التخطيط فى العالم الثالث:

يذهب "ميردال" إلى أن الدول الغربية أصبح يسود فيها قدر كبير من التخطيط الاقتصادى الشامل بالرغم من أنه لم يكن هناك سوى القليل من هذا التخطي فى المراحل الأولى من عملية التنمية فلم يحدث التقدم السريع فى مسار التخطيط إلا فى العقود الحديثة، مما ساعد على رفع هذا التخطيط هو وجود قوى رئيسية وحدوث تغيرات قد تفعلت وتعقدت وتراكمت تأثيراتها على سياسات الدول، وعلى راس هذه القوى والتغيرات فى الدولة الغربية والتى أدت فى النهاية إلى استخدام التخطيط على نطاق واسع هو تلك السلسلة التى لم تكن تنتهى من الأزمات العالمية العنيفة التى سادت النصف الأخير من القرن بما فى ذلك الحربين العالميتين وحالة الكساد الكبير التى جاءت بينهما أن التخطيط الاقتصادى فى الدول الغربية كان نتيجة لعملية التصنيع وما حدث من تغييرات اجتماعية واقتصادية فقد كان يرجع إلى ظهور مجتمع صناعى أكثر تكاملا. أما فى بلدان جنوب أسيا المتخلفة فقد استخدم التخطيط قبل أو فى مرحلة مبكرة جدا من عملية التصنيع فضلا عن أن التخطيط فى جنوب آسيا من ناحية المبدأ والمدخل، كان يعتقد بأنه لابد من أن "يسبق" تنظيم أعمال الضبط والتدخل فى

السوق ولم يكن من الممكن ترك التخطيط لكى ينمو بطريقة طبيعية كما هو الحال فى البلاد الغربية، وبذلك يكون التخطيط فى جنوب أسيا ليس نتيجة للتنمية ولكنه استخدم لكى يرعى التنمية.

ويذهب "ميردال" إلى أنه فى الدول الغربية نجد أن التخطيط يفرض نفسه على المجتمع القومى نتيجة للتغير الاجتماعى الذى يتضمن كل شئ بحيث يؤدى فى النهاية إلى وجود مستوى رفيع من التخطيط باعتباره أمرا منتهيا. أما بالنسبة لبلدان جنوب أسيا فغالباً ما يكونون غير راغبين إلى حد كبير فى قبول فكرة التخطيط، وعلى ذلك فلابد من أن يكون التخطيط فى هذه البلدان "مبرمجا" ولكن طبقا لحاجاتهم لمنطقية. وهذا كله نابع من الحقيقة بأن التخطيط قد جاء فى مرحلة مبكرة من التنمية، بل لابد من أن يكون هذا التخطيط "المبرمج" شاملا وكاملا وليس متجزئا ومنقطعا كما هو فى البلاد الغربية، فقد استخدم التخطيط المبرمج الشامل لنفس الغرض الذى سعت إليه بلدان جنوب آسيا. من استحداث وتوجيه التنمية الاقتصادية وعبورها مرحلة التخلف الموجودة وهنا يمكن القول بأن بلدان جنوب آسيا بالرغم من محاولتها استخدام عناصر التكنولوجيا فى تخطيط الدولة الشامل المبرمجة للتقدم بعملية التنمية إلا أنها تتجنب الظروف التى استخدمت فيها هذه العناصر مثل الضغط الزائد والابتعاد عن الحرية، ومن ثم فتستطيع القول بأن دول جنوب أسيا لم تتبع النمط الرأسمالى ولم تتبع لنمط الشيوعى للتنمية وإنما حاولت اتبع التخطيط الديمقراطى Democratic planning فلم يكن قادة هذه الدول سواء منها ما كانت لاتزال تحبو فى مجال الديمقراطية السياسية أو تلك التى كانت تقع تحت نير الديكتاتورية العسكرية على استعداد لغرض النظام الشيوعى. ولا يزال هناك

اختلاف فيها يتعلق بأنظمتهم الاقتصادية فهم لم يقوموا كما فعلت الدول الشيوعية بتأميم الإنتاج وجعلوا من الدولة هى المستثمر والجماعة هى الحكم، وما قاموا بتنظيم تجارتهم أو تبادلوا العلاقات فى نموذج يمثل احتكار الدول[٤١]. ومن ثم فإن تخطيطهم الاقتصادى بهذا له نمط ثالث يختلف عن ذلك التخطيط الخاص بالدولة الشيوعية أو الخاص بالدولة الغربية.

رابعاً: خاتمة الفصل:

تعقيب عن مدى ملاءمة الأطر النظرية المفسرة لعملية التنمية وإمكانية تطبيقها فى المجتمعات النامية

بالقاء نظرة شاملة على الأطر لنظرية المفسرة لعملية التنمية نجد أن أول إطار هو الاطار السيكولوجى فى تفسير التنمية، ويقوم على الاعتقاد بأن العالم الغربى هو الذى يقوم بنشر التنمية، فهو يقوم على دراسة العمليات السيكولوجية التى يمكن بواسطتها أن تتمثل شعوب الدول النامية الخصائص السيكولوجية المعبرة عن تقدم الدول المتقدمة (وهى خاصية الانجاز) فهذا الاطار لايملك المقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقق تنمية اقتصادية وتغير ثقافى، فضلا عن أنه لم يهتم بوضع كل من الدول المتخلفة والمتقدة فى إطار عالمى شامل.

أما الإطار الاقتصادى فنجد التنمية فى مفهوم نظرية التحديث والذى تمثله مراحل "والت روستو" تعتقد أن الدول النامية سوف تجتاز نفس المراحل فى المستقبل إن "روستو" يتجاهل التاريخ تماما فى تفسير التخلف وفى تناول متطلبات التنمية، لا يشير إلى قضية العلاقات الدولية المعاصرة، فالدول النامية وفق هذا التصور مجرد دول أصابها النعاس لفترة من الزمن وهى بالتالى مجرد دول تبدأ بداية متأخرة عما سبق أن فعلته الدول الغربية منذ حوالى ثلاثة قرون.

وهذه رؤية تجعل عملية التنمية كمتصل تنظيم فيه أمم العالم فى مراحل تنميتها المختلفة وهذه نظرة سطحية من الناحية الأمبريقية.

لم تستطع دولة نامية أن تحقق تقدما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا مستعينة بهذه المراحل.

وإن كانت التنمية من منظور نظرية التبعية قد تلافت خطأ مراحل "والت روستو" وتناولت ظاهرة التخلف من منظور مختلف "تماما" عما سبق، وتناولته فى ضوء النظام الدولى الشامل، بل وقد ركزت على علاقة الدول النامية بالاحتكار والتبعية، وفسرت التخلف فى ضوء استنزاف الدول المتقدمة لاقتصاديات الدول النامية، وهذا ما أكده "فرانك" Frank فى أكثر من موضع فمفهوم التنمية فى نظرية التبعية يؤكد على حتمية الثورة من أجل التنمية، فمن الضروري تبنى كل العناصر الثورية لكى تحقق التنمية وتخطو خطوات كبرة، وهذه نقطة هامة ولابد منها للوصول إلى التنمية.

أما الإطار السوسيولوجى فى تفسير التنمية والذى نمثله هنا بنظرية "ميردال" Myrdal الخاصة بمكانيرم التخلف والتنمية، فبالرغم من أن "ميردال" قد رفض اتجاه نظرية التبعية لكونه اتجاها اقتصاديا بحت إلا أنه يتضح لنا بعد عرض أفكاره وقضاياه أن تحليله للتنمية كان من الزاوية الاقتصادية أيضا إلى حد ما. فالعناصر الستة للنسق الاجتماعى ، من وجهة نظره تعتمد على الإنتاج وعلى النمو الانتاجى ، ففكرة "ميردال" فى معالجة مشاكل التنمية فى دول جنوب آيا هى عن طريق دراسة وتحليل العناصر الستة التى يتكون منها النسق الاجتماعى للدول النامية فميردال أهتم أيضا بالناحية الاقتصادية مثله مثل "فرانك" ولكنه مزج بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية معا، وهذا ما أغفله "فرانك".

كما أكد "ميردال" على أنه لابد للمجتمعات النامية من أن تتبع أسلوب الدفعة القوية Big Push، فالأخذ بالتدريج فى تنفيذ الخطة أمر لا يجدى أطلاقا فى عملية التنمية، وفى هذا يتفق "ميردال" مع نظرية التبعية فى التأكيد على حتمية الثورة من أجل التنمية وأن كان "ميردال" أخف وطأة فى اتباع اسلوب حتمية الثورة.

لقد بالغ "فرانك" فى استنزاف الدول المتقدمة لاقتصاديات الدول النامية، أما "ميردال" فقد ركز بحثه على المعوقات الداخلية للتنمية فهو لم يدمج أثر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية فى بنية (البحث فى تخلف الأمم) وأدى هذا إلى اساءة فهم اطروحته.

ونلخص من ذلك أن التنمية لكى تتحقق يستلزم ما يأتى:

- ضرورة تبنى كل العناصر الثورية التى تستطيع أن تدفع تنمية الدولة النامية خطوات كبيرة إلى الأمام أو ما أسماها "ميردال" بالدفعة القوية Big push أو على الأقل سلسلة الدفعات لكي يخرج المجتمع النامى من حالة الركود، فهذه الدفعات القوية لازمة لإحداث التغير فى المجتمع فى أسرع وقت ممكن.
- إن الحكومة هى المسئولة عن إحداث الدفعة القوية، فهى التى تملك امكانيات التغيير مع عدم اهمال مشاركة الأهالى الايجابية فى وضع الخطط وفى التنفيذ أيضا فالدولة هى التى تدير دفة التنمية الاقتصادية ويمكن الاسراع بها عن طريق التدخل الحكومى.
- ضرورة إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الدفعة القوية التى تحدث فى المجال الاقتصادى وفى المجال الاجتماعى، بحيث لا يتسبب عن عدم التوازن فى ذلك الصدد حدوث الهوة الثقافية ومشكلات اجتماعية منها

مقاومة التغيير الذى يحدث ووضع العقبات فى طريق التغيير بشكل يهدد نجاحه ويضعف من فاعليته.

- لابد من التخطيط الديمقراطى، ويقصد به محاولة شاملة لإصلاح كافة الظروف غير المرضية فلابد أن يكون هذا التخطيط مبرمجا وشاملا وكاملا وليس متقطعا أي يون أقرب إلى الشمول والاكتمال، لكي تنجح الحكومة فى تطبيقه وتحقق العدالة الاجتماعية.
- وأخيراً يجب أن يكون لكل دولة نامية شخصيتها الذاتية وخصوصياتها الثقافية وأن يكون لها خطة وطنية متكاملة، وسياسية قومية للتنمية نابعة من احتياجاتها وظروفها وإمكانياتها تقوم على تنفيذها الدولة.

المصادر والهوامش للفصل الثانى

1. Hagen, Everett: The creative personality In Robert H. Laur: Perspective on social change. Boston, Allyn and Bacon- 1973. pp. 80-81.

٢. د. السيد محمد الحسينى: الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى فى دراسات التنمية الاجتماعية- دار المعارف- مصر ١٩٧٣ ص ٨٧ وما بعدها.

٣. دافيد ماكليلاند: مجتمع الانجاز- عرض د. محمد كمال التابعى فى: الكتاب السنوى لعلم الاجتماع- العدد الأول – دار المعارف ١٩٨٠-ص ٣١٥ وما بعدها.

4. Ma Clelland, David; The Achievement oriented personality: In Robert H. Laur, Perspective on social change. Boston, Allyn and Bacon, 1973. p. 86.

5. Schumpeter, Joseph A.: The theory of Economic Development. An Inquiry into profits. Capital, credit, interests and the Business cycle. Translated from the German by reders opie. Harvard University press 1959. pp. 89-90.

٦. د. السيد الحسينى: مرجع سبق ذكره ص ,٩٢

٧. د. على الجريتلى: التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢- ١٩٦٦- دار المعارف بمصر، ١٩٧٤. ص ١٧ وما بعدها.

٨. د. على الجريتلى، المرجع السابق ص ١٣ وما بعدها.

وانظر أيضاً: Myrdal, Gunner, : Asian Drama vol. III Op-cit. pp. 1856- 1857.

٩. د. على الجريتلى: المرجع السابق ص ١٤٠ وما بعدها.

وانظر أيضا:

د. الحسينى : التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية- مطابع سجل العرب ١٩٨٠، ص ٦ وما بعدها.

10. Frank, Ander Gunder: Capitalism and underdevelopment in Latin America op-cit. p 12.

١١. شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية – ترجمة د. إسماعيل صبرى عبد الله- مرجع سابق ص ٢٧.

١٢. المرجع السابق، ص ص ٢٧-,٤٣

١٣. د. سعد ماهر حمزة: اقتصاديات التخلف والتنمية مع الاهتمام بالشرق الأوسط، مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٥٩. ص ٣٦ وما بعدها.

١٤. المرجع السابق: ص ٣٢ وما بعدها.

16. Frank, Ander Gunder: capitalism and underdevelopment In: latin America –op-cit, p. 12.
17. Ibid., pp. 16-17.
18. Frank, Ander Gunder : capitalism and underdevelopment in: Latin American pp: 30-31.
19. Ibdi., pp. 32-33.
20. Frank, Ander gunder: Capitalism and underdevelopment. Op-cit. p. 34.
21. Ibid., pp. 35-36.
22. Ibid., p. 34.
23. Marx, Karl: Exploitation and Accumulation of Misery in Robert E. will and Harcourt G. vatter: Poverty in Affluence. The social Political and Economic Dimensions of Poverty in the United States. N. Y. Chicago. Burlingame. 1965. pp. 54-57.
24. Lipton, Micheal: why poor people stay poor. A study of urban bias in world development. Temple Smith London. 1977.
25. Lipton, Micheal: why poor people stay poor. A study of urban bias in world development. Temple Smith London. 1977.

25. Ibid., pp. 110-111.

٢٦. جانر ميردال اقتصادى سويدى، أستاذ الاقتصاد السياسى والمالى بجامعة ستوكهلم سابقا، والسكرتير التنفيذى سابقا للجنة الاقتصادية الخاصة باوربا والتابعة للأمم المتحدة زار القاهرة عام ١٩٥٥- وألقى فيها عدة محاضرات لميردال ثلاثة مؤلفات تعتبر علاقات طريق وهى:

a. Economic theory and underdeveloped Regions, 1956.

b. Asian Drama: An inquiry into the poverty of Nations-1965.

c. The challenge of world poverty A world Anti-Poverty program in outline, 1971.

ولقد ترجم المؤلف الأول بعنوان: النظرية الاقتصادية والدول النامية- ترجمة إبراهيم الشيخ ومراجعة حسين الحوت. القاهرة- الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة اخترنا لك.

ولقد انكب "جانرميردال" ما يقرب من العشرين عاما على العمل التحضري والمباشر لانتا الدراما الأسيوية.

٢٧. أنظر: عادل حسين: الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤- ١٩٧٩ دار المستقبل العربى- القاهرة ص ,٣٧١

٢٨. جانر ميردال: النظرية الاقتصادية والدول النامية- ترجمة ابراهيم الشيخ ومراجعة حسين الحوت- مجموعة اخترنا لك ١٩٥٦، ص ١٤ وما بعدها.

29. Myrdal, Gunner : Asian Drama. Vol III. Penguin Books. Op-cit.pp. 1870-1875.

٣٠. جانر ميردال: النظرية الاقتصادية والدول النامية، ص ص ٥٤-٥٦,

31. World Development Report. 1980. The world Bank: Washington D.C. August – 1980. pp. 80-81.

٣٢. جانر ميردال: النظرية الاقتصادية والدول النامية- مرجع سابق ذكره – ص ٦٥ وما بعدها.

33. Myrdal, Gunner. Asian Drama Vol. II. Penguin Books. P. 716.

34. Ibid., Pp. 1873-1874.

٣٥. د. إسماعيل حسن عبد الباري: الوعى التخطيطى – دار المعارف، ١٩٨١,

36. Myrdal, Gunner: Asian Drama. Vol II. Op-cit. p. 710.

37. Ibid., pp: 716-718.

38. Ibid., p. 727.

39. Ibid., p. 728- 731.

40. Ibid., 734.

41. Myrdal, Gunner: Asian Drama, vol II. Op-cit. p. 740.

الفصل الثالث
الصفوة والتغير الاجتماعى

مقدمة:

إن أصحاب اتجاه الصفوة يوضحون اثر القيادة السياسية في أحداث التغير الاجتماعي، حيث يدرسون التغير الاجتماعى فى ضوء المبادئ العامة للعلوم السياسية وإذا اعتبرنا كما ذهب ولبرت مور Wilbert Moore أن التغير الاجتماعي هو بمثابة تبديل للبناءات الاجتماعية متضمنا النتائج التي تحدث في هذه البناءات متمثلة في قواعد السلوك والقيم والناتج الثقافى والرموز.

فهذا التعبير يشتمل في محتواه التغير لدور القيادة ذات المهمة الموجهة والنماذج الدائرة للتغير كتعاقب المركزية واللامركزية في التنظيمات الإدارية والتغير الثوري كالانقلاب علي الحكم.

فإذا فسرنا التغير الاجتماعى في ضوء ما يسمى بنظرية الصفوة فباستطاعتنا القول أن التغير الاجتماعى يتم بواسطة الصفوة التى تقود الجماهير وتحدد الوسائل التى يمكن اتباعها لتحقيق أهداف الجماعة فالهدف الأساسي لنظريات الصفوة يتمثل في الدفاع عن وجود صفوة حاكمة تكسب شرعيتها وأحقيتها لأنها تمثل فى البناء الاجتماعى وبين نشأة الصفوات أو انهيارها فالتغيرات الاقتصادية والسياسية تحدث تعديلات في هيئة الجماعات الاجتماعية المختلفة وما لديها من قوة ثم ما تلبث تلك الجماعات التى تزداد قوتها أن تسعى إلى التحكم فى توجيه مسار التغير إلى الأمام(١).

وفى البلاد العربية النامية فى الوقت الحاضر تظهر الحاجة إلى قادة وصفوات قادرة على تحقيق أهداف الغالبية العظمى من السكان وبذلك يكون نشاط الصفوات متجها إلى إحداث التغير الذى يؤدى إلى درجة ما من التقدم.

هذه مقدمة موجزة ومدخل يفسر العلاقة بين التغير الاجتماعى والصفوة وتبدأ فى مناقشة الرؤية الكلاسيكية لدور الصفوات في إحداث التغيير بياجاز، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه الكلاسيكى موسكا، "باريتو؛ و "ميشيلز" و "بيرنهام" و "تشارلز رايت ميلز" [٢].

أولاً: الرؤية الكلاسيكية لنظرية الصفوة:

ظهرت نظرة الصفوة فى صورتها الكلاسيكية عند بايتو وموسكا كرد فعل لنظرية ماركسي عن الطبقة الحاكمة واهتمت بدحض نظرية ماركسي فضلا عن اهتمامها باكتشاف علم سياسى محايد ويبحث عن أساس جديد لمصدر بناء القوة فى المجتمع ويستند إلى أساس اقتصادى، وإن لم ينكروا أهمية هذا العامل ولكنهم يصرون على أنه عن طريق العمل السياسى يستطيعون فرض السيطرة ومقاومة كافة الضغوط الاقتصادية[٣].

وإذا كان ماركسي قد حلل التاريخ فى ضوء الصراع بين الطبقة التى تمتلك وسائل الانتاج وحينئذ تتحكم فى بقية طبقات المجتمع أو الطبقات المحكومة، فإن نظرية الصفوة تحلل التاريخ في ضوء الصراع بين الصفوة السياسية المسيطرة وأية صفوة أخري منافسة يمكن أن تتحداها من أجل الحصول على القوة[٤].

وبالرغم من التعارض الشديد بين الماركسية وأصحاب نظرية الصفوة إلا أننا نجد أن نظرية ماركس تفسر على أنها نظرية للصفوة علي اعتبار أن حكم الغالبية من البروليتاريا ينبثق منها أقلية بروليتارية تمثل صفوة هذه الغالبية.

وقد دفع ذلك إلي التخلي إلى حد ما عن مفهوم الصفوة والاهتمام بدراسة بناء القوة" ونجد أن دراسة" فلويد هنتر " Floud Hunter لبناء القوة واتخاذ القرارات في المجتمع الأمريكى أفضل مثال على ذلك مع العلم بأن ذلك لم يمنع

من التخلى عن مفهوم الصفوة والاهتمام بها ثم الاهتمام بعد ذلك بتعدد جماعات الصفوة والعلاقة بينها وبين الطبقات.

وتقوم دراسة "فلويدهنتر [٥]" علي أساس أن هناك خط اتصال رقيق بين الحكام والمحكومين وهذا الوضع لايتناسب مع الأفكار الديمقراطية التي يجب أن نحترمها الأمر الذى دفعه إلى دراسة أنماط القوة واتخاذ القرارات لمدينة أمريكية يصل تعدادها إلى نصف مليون نسمة وأطلق عليها" المدينة الإقليمية" وكان الهدف من دراسته هو معرفة من هم الحكام الحقيقيون وكيف يتعاملون مع بعضهم البعض، فمن وجهة نظر فلويد هنتر أنه إذا استطاع أن يعرف من هم الحكام الحقيقيون ومدى علاقاتهم بعضهم ببعض وعلاقاتهم ببقية الشعب، عن طريق هذا الفهم فقط يمكن أن يحل المشاكل المتعددة والمعقدة التى تواجه كل مجتمع محلى أمريكى اليوم.

ولقد عرف "فلويد هنتر" مفهوم "القوة power" فى أنها كلمة غير معنوية ترمز إلى وصف تركيبى للعمليات الاجتماعية أو بكلمات أبسط" القوة هي كلمة تستخدم لوصف أعمال رجال تكون مهمتهم حث رجال آخرين على العمل المفيد تجاه أنفسهم وتجاه كل ماهو نظامى ولا نظامى.

فهذه الدراسة تفترض وجود اعتبارين ايديولوجيين كبيرين يساعدان على توجيه السياسة بالنسبة للهيئات الصناعية فى العالم وهما بالتحديد الرأسمالية والاشتراكية يمكن للفرد أن يتخذ أيا من التصورين إطارا مرجعيا له وهذا القول قبل أن يصبح العالم قطب واحد رأسمالى مسيطر، لكل منها جوانب أخلاقية تختلف باختلاف انصار كل منهما. ووضع " "فلويد هنتر" أربعة فروض أساسية لدراسته كانت خلفية لنتائج التى توصل اليها ومن ضمنها أنه داخل المنظمة السياسية سوف نجد عدد أقل من الأفراد الذين هم صانعوا القرارات فنجد الرجال

ذوى الرأى القوى عددهم قليل نسبيا أما منفذى السياسية فيصل عددهم إلى المئات(٨).

وعلى ذلك نجد أن "فلويد هنتر" الذى بدأ مقاله بأنه يجب احترام الديمقراطية يتوصل إلى أن صانعى القرارات عددهم قليل بالنسبة لمنفذى السياسة الذين يصل عددهم إلى المئات، ومع ذلك نجد أنه ينتهى إلى ما وصل اليه، رايت ميلز Mills فى تحليله أيضا لبناء القوة فى المجتمع الأمريكى في أن القوة التى تصنع القرارات القومية والدولية متمركزة الآن في المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية فنجد "رايت ميلز" في دراسته لبناء القوة فى المجتمع الأمريكى أكثر عمقا من دراسة فلويد هنتر. لبناء القوة في المجتمع الأمريكى وسنعرض فى الفقرة التالية لدراسة "رايت ميلز" أكثر تفصيلا.

وأخيراً فنجد أن الاهتمام بدراسة بناء القوة من منظور ديمقراطى لم يمنع من التخلي عن مفهوم الصفوة بل واهتمت بعد ذلك الدراسات الحديثة لصفوات بتعدد جماعات الصفوة والعلاقة بينها وبين الطبقات. ونركز على العلاقة بين مفهوم الطبقة والصفوة وإلى أي حد يتلقيان، مع القاء الضوء علي دراسة "تشارلز ميلز" بتحليل بناء القوة في المجتمع الأمريكى وإلى أي حد استخدم "ميلز مفهوم صفوة القوة بمعنى الطبقة الحاكمة.

ثانياً: العلاقة بين الصفوة والطبقة:

لقد اهتم "تشارلز رايت ميلز Mills بتحليل بناء القوة في المجتمع الأمريكى وذهب إلى أن القوة التى عليها أن تصنع القرارات ذات العواقب القومية والدولية هي الآن متمركزة فى ثلاثة مستويات عريضة من القوة مبتدئة من القمة إلى أسفل وهى المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية، حتى أن مجالات بناء القوة الأخرى في المجتمع تبدو منحاة جانبا. فضلا عن أن

المؤسسات الدينية والتعليمية والأسرية يتزايد تدخلها في بناءات القوة المتعددة من حيث صياغة القرارات التى ربما يكون لها أبعادها التاريخية، ولذلك فإن هناك ثمة علاقات وظيفية بين هذه المؤسسات الثلاث وتداخلا بين وظائفها لتحقيق التكامل الاجتماعى ويمثل مثلث القوة هذا حقيقة بنائية في المجتمع الأمريكى حيث يميل قادة هذه المؤسسات إلى التجمع من أجل صنع القرارات ومن هنا يطلق على هذه التيارات صفوة القوة في المجتمع الأمريكى(٩).

يتضح لنا مما سبق أن "ميلز" استخدم مفهوم "صفوة القوة" بمعنى الطبقة الحاكمة، علما بأنه رفض المفهوم الماركسي عن الطبقة الحاكمة الذى يقوم على أساس من المصلحة الاقتصادية بل أصر على أن الصفوات الثلاث الأساسية وهى الاقتصادية والسياسية والعسكرية تشكل بالفعل جماعة متماسكة، فتوصل "ميلز" إلى تشخيص بالغ التشاؤم للمجتمع الأمريكى فشأنه في ذلك شأن "باريتو" و"موسكا" فيذهب إلى أنه بالرغم من الطابع الديمقراطى الذى تتسم به المجتمعات الحديثة إلا أنها خاضعة فى حقيقة الأمر لحكم الصفوة، فبالرغم من المزايا التى صاحبت مجتمعا كالولايات المتحدة فإن مجري الأحداث قد خلق صفوة حاكمة لم يسبق لقوتها مثيل في أي مجتمع إنسانى حتى الآن.

وعلي أي حال فالذى يهمنا في هذا الصدد أن استخدام "ميلز" لمفهوم" صفوة القوة "لوصف الأحداث السياسية وتفسيرها في المجتمع الأمريكى كاد يقارب مفهوم الطبقة الحاكمة(١١). ولقد اهتم "ريموند آرون" R. Aron بعلاقة الطبقة والصفوة وذهب إلى أن ربط ايديولوجية "الطبقة وسوسيولوجية" الصفوة" فى تركيبه واحدة هى مشكلة علمية ويمكن صياغتها على نحو السؤال التالى: ما هى العلاقة بين التمايز الاجتماعى والهيكل السياسى فى المجتمعات المختلفة وتساءل فيما يتعلق بما إذا كانت السياسة يجب أن تعمل تجاه إزالة الطبقات أم

تجاه إحلال الصفوة؟ وذهب إلى أن ذلك يعتمد على تقدير الإنسان للقيم والمسار التاريخى في المستقبل ولقد استعان "أرون" بفقرة مشهورة لماركسى التى جاءت في البيان الشيوعى Communist Manifesto:

"إن تاريخ المجتمعات كلها حتى الآن ماهو إلا تاريخ الصراع بين الطبقات ففى العهود السابقة نرى المجتمع فى كل مكان من الناحية العملية كان يتم تنظيمه فى نسق معقد من الطبقات المنفصلة وأنه كان هناك هيكل تنظيمى لصفوف الاجتماعية العديدة، ففى أوربا القديمة كان هناك النبلاء والفرسان، والعوام والعبيد، وفى العصور الوسطى كان البارونات، والمزارعون الإقطاعيون ورؤساء الطوائف، والأجراء الرقيق مثل هذه التناقضات ماتزال تعيش حتى الآن فى المجتمع البرجوازى الحديث، الذى لم يفعل سوى أن أحل طبقات جديدة وفرص جديدة للاضطهاد وأنماط جديدة من الصراع بدلا مما كان موجودا من قبل أن السمة الخاصة لعصرنا هو أنه قد بسط من التناقض بين الطبقات، وأصبح المجتمع بأكمله يسير نحو الانقسام إلى طبقتين عظيمتين يقفان فى واجهة مباشرة مع بعضهما البرجوازية والبروليتاريا".

في هذه الفقرة التى استشهد بها أرون نجد أن تعبير "الطبقة" قد اكتسب معنى واسعا، وينطبق على النبلاء مميز إياهم عن العوام أو العبيد كما ينطبق على البارونات كشئ مميز من الحرفيين أو الرقيق، ويذهب" ريموند" أرون" إلى أن الطبقة ماهى إلا تجمع ثانوى داخل المجتمع وتحقق وظائف معينة وتحتل مكانا مميزا فى الهيكل الاجتماعى بالنسبة للطبقات الأخرى(١٣). ففكرة الطبقة استخدمت بشكل عام فى التحليل التاريخى والسوسيولوجى للماركسين "فالطبقة" تظهر كمجموعة اجتماعية تتميز بمصالح مشتركة معينة وتحقيقها لوظيفة معينة أو باحتلالها لمراكز معينة. وإن كان من غير الممكن التحديد بدقة لعدد الطبقات

التى نقسم اليها المجتمع أو ماهى السمات المميزمة لإحدث الطبقات، ولو اعتمدنا على المتغيرات المجتمعية المتاحة فإن ملاك الأرض ورجال الصناعة ورجال البنوك ربما يمكن اعتبارهم بمثابة طبقات منفصلة أو بمثابة طبقة واحدة أوبمثابة مجموعات فردية داخل طبقة واحدة. وبالمثل فإن الفلاحين ربما يمكن اعتبارهم بمثابة طبقة واحدة، أو بأنهم ينقسمون إلى أصحاب أراضي مطوحونين، وملاك لقطع صغيرة من الأرض وعمال زراعيين.

إذا فما يريد أن يوضحه "ريموند أرون: هو أن فكرة الطبقة فى مضمونها الواقعى هى فكرة غير دقيقة تماما ويمكن تفسيرها بحسب نظرة كل مجتمع على حدة، ولقد حاول ماركس في نظريته أن يضع أساس مزدوجا يجمع بين الفلسفة والاقتصاد لهذا المفهوم التاريخى، ومن الواضح أن : ماركس "كان مدركا لهذه الصعوبات ولكنه كان يعتقد أنه يمكن التغلب عليها بوسيلتين. الأولي: أنه قدر كما قال فى الفقرة التى استشهدنا بها من قبل أن المجتمع بات فى طريقه إلى الانقسام بصورة متزايدة إلى طبقتين كبيرتين تواجه كل منهما الأخرى مباشرة– البرجوازية والبروليتاريا. الثانية: فى رأيه أن تعبير الطبقة لم يكن بالدقة الموضوعية ما لو أنها حجر أو حيوان يخضع لدراسة الباحث العلمى كحقيقة بشرية تلك التى تخلف نفسها عندما تصبح مدركة لهويتها، فالمفهوم الماركسي عن الطبقات يشتمل على أفكار هى: فكرة المجموعة الاجتماعية التاريخية المتمايزة بمصالح مشتركة وتشابه سيكولوجى، وفكرة الطبقة الاجتماعية المتمايزة وعيها بوضع معين فى عملية الانتاج والرغبة في التخلص من النسق القائم، ومن المعتاد دائما تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات العمال الصناعيين أو مكتسبى الأجور Wageearners والطبقة المتوسطة، والطبقة البرجوازية أو العليا، ويذهب" ريموند" أرون إلى أن هذا التقسيم قد يكون مفيدا من الناحية

السياسية ولكن ليست له قيمة علمية كبيرة لأنه لا تتوافر لواحدة من هذه الطبقات المزعومة وحدة حقيقية، فالطبقة المتوسطة تشمل أولئك الذين يحصلون على "مرتبات" Salaries وليس" أجورا" Wages وإن كان هذا التمييز سيكولوجيا أكثر منه اقتصاديا. بمعنى أنه سواء كان أجرا أو مرتبا فهو عائد يدخل للفرد فلا يكون هذا محكا للتمييز بين الطبقة المتوسطة وطبقة البروليتاريا.

وطبقا للتحليل الذى قام به "ريموند أرون" يتضح أن مجتمع اللاطبقات الذى تخيله اتباع "ماركسى" ليس هو المجتمع الذى تنعدم فيه المجموعات الاجتماعية، فالاختلاف فى أنماط الحياة ومستويات الحياة وقطاعات النشاط ما تزال باقية كما هى وستظل الدخول الفردية غير متكافئة كما يحدث فى مجتمع متعدد الطبقات.

أما التفاوت فى القوة السياسية فلم يكن من الممكن القضاء عليه أو تقليله بالتخلص من الطبقات لآن سلطة الحكم لا تكون إلا فى ايدى صفوة قليلة حاكمة وفى المجتمع اللاطبقى الذى أشار اليه ماركسى– كما هو فى المجتمع المتعدد الطبقات لا يشارك الجميع بنفس القدر فى إدارة وحكم المجتمع. وعندما يتحدث الناس عن القوة الغاصبة للبروليتاريا فهم يتسخدمون تعبيرا مجازيا أو رمزيا ذلك لأن مفهوم القوة لايمكن إلا فى ظل حكومة تعمل من أجل "الجميع" وليس العكس، الجميع هم بمثابة الحكومة.

ونخلص مما سبق أن ما يقصده "ريموند أرون" بالصفوة هى تلك الأقلية فى أى مجتمع والذى تؤدى وظيفة حكم المجتمع، أى أنه استخدم الصفوة بمفهوم" الطبقة الحاكمة وأصبح كل من المفهومين أداة على نفس القدر من الأهمية.

كما أن قراءة الأعمال الكلاسيكية لرواد علم الاجتماع قد خلقت تقاربا بين المفهومين لم يكن من المقصود إحداثه بحيث أصبح المفهومان مفهومين محورين فى تحليل بناء القوة وبناء الصفوة، وترتب على ذلك الاعتقاد أنه لايمكن فهم البناء السياسى وما يمارس داخله من أشكال القوة من خلال رؤية أحادية من حيث أن هذا الفهم يتطلب فهما للجماعات السياسية وأشكال الصراع الكامن والظاهر بينهما ومصالحها والأهم من ذلك كله علاقة هذه الجماعات بالبناء السياسى ككل [١٥].

ثالثاً: النظرة التعددية للصفوة:

لقد انتقد "روبرت دال" Dahl[١٦] مفهوم الصفوة الحاكمة بشدة وحاول أن يتبعد عنه بل وحاول أن يصل إلى رؤية تعددية لبناء القوة فى المجتمع، ترفض فكرة تركز القوة فى أديى قلة قليلة من الأفراد، وتركز على انتشاره القوة بين جماعات متعددة ويذهب إلى أنه لاتوجد صفوة حاكمة، ففى أى نسق نيابي حيث يتم التصويت الفردى طبقا للمناطق وحيث يوجد أكثر من مرشح واحد يجرى التصويت عليهم، يستطيع المرشح أن يفوز حتى ولو لم يحصل على أصوات الأغلبية وبالتالى يمكن أن تتخيل أن هناك هيئة تشريعية حقيقية حاكمة تم انتخابها فى ظل أشد القواعد ديمقراطية، تمثل الأفضليات لأصوات الأقلية، إذ فلا يميل "روبرت دال" إلى تسميته مثل هذا النسق السياسيى بنسق الأغلبية الحاكمة، ويسبب هذه الصعوبة يستبعد "روبرت دال" مفهوم الصفوة الحاكمة من أى نوع من المجموعات التى تتكون نتيجة لقواعد تم الأخذ بها بالفعل والتى تستطيع الأغلبية من الأفراد تحت ظلها أن تسود إذا ما اتخذوا أفعالا مسموحا بها طبقاً للقواعد الحقيقية، ويعبتر "روبرت دال" أن "الصفوة الحاكمة" ليست نتاجا للقواعد الديمقراطية، بل إن "الصفوة الحاكمة" مجموعة ضابطة اقل حجما من

الأغلبية، وليست نتاجا خالصا للقواعد الديمقراطية، إنما هى أقلية من الأفراد تسود آراؤها بصفة منتظمة فى حالات الخلاف فى التفضيل حول القضايا السياسية الرئيسية (١٧).

ويذهب "روبرت دال" إلى أنه ليس من المنطقى ولا من الناحية التجريبية أن إحدى المجموعات ذات درجة عالية من النفوذ فى مجال معين، سوف يكون لها بالضرورة هذه الدرجة العالية من النفوذ أيضا فى مجال آخر فى نفس النسق، وهو أمر يمكن تقريره من الناية التجريبية، فبالرغم من أن جماعات الصفوة الصغيرة من الناس تصنع الكثير من القرارات الرئيسية، ولكن هذا يكون فى مجال تخصصها فقط، وعلى سبيل المثال فالجماعات الصغيرة التى تقود التنمية الحضرية، ليست كالجماعات الصغيرة التى تقود التعليم العام، وتختلف أيضا من الجماعات التى تقود أحزابا سياسية، فالجماعات التى تقود التنمية الحضرية بدرجة عالية من الكفاءة سوف تحقق إذا ما أمتد نشاطها إلى التعليم أو إلى قيادة أحزاب سياسية (١٨). وتخلص من ذلك إلى أن "روبرت دال" يعتبر أن القوة تتوزع على جماعات متعددة ولا تتركز فى أيدى جماعة واحدة بحال من الأحوال. فلا تتحكم جماعة واحدة فى القوة وإنما تتوزع فى المجتمع بأكمله من القاعدة إلى القمة(١٩).

ولقد كتب فى هذا الصدد أيضا "سوزان كيلر " Suzanne Keller وتعد امتدادا لما توصل إليه "روبرت دال" من أن النظام التعددى للصفوة هو نظام ديمقراطى فالتأثير الذى يمارس المسائل والقرارات السياسية لا يأتى إلا من مجموعة قليلة من الأفراد وهى لاتكون صفوة واحدة وإنما مجموعة من الصفوات تمارس كل منها تأثيرا معينا على مجموعة معينة من المسائل والقرارات السياسية، وتؤكد سوزان كيلر (٢٠)" على أن المجتمع يتحكم فيه صفوات عديدة

بدلا من صفوة واحدة ففى المجتمع الصناعى الكبير المتميز بتعدد الجنسيات والمناطق والمهام الأخرى والمرتب طبقا للعمل والثروة والمكانة وأسلوب الحياة والقوة لا يمكن للقيادة أن توكل إلى حكم واحد سواء كان زعيما محاربا أو كاهنا كما أنه لا يجوز أن تكون القيادة لطبقة واحدة منفردة بالوراثة والتقاليد المتميزة.

وتذهب "سوزان كيلر" إلى أن الصفوة لها وظيفة تقوم بها من الوظائف الأساسية فى الأنساق الاجتماعية فلا بد من أن يظهر فى المجتمع بعض الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق المطالب الوظيفية وجماعات الصفوة هى الأفراد الذين يقومون بهذه المهام، فكل جماعة من هذه الجماعات تقوم بوظيفة من الوظائف الأساسية للنسق، وبناء على ما سبق يمكن التعرف على أربعة أنواع للصفوة والتى يمكن أن تضم عددا كبيرا من الصفوات وهى:

١- الصفوة السياسية وتأخذ على عاتقها وظيفة "تحقيق الأهداف".

٢- الصفوة الاقتصادية العسكرية والدبلوماسية والعلمية ولها وظيفة التكيف.

٣- الصفوة الدينية وتؤدى وظيفة التكامل.

٤- أما الصفوة الرابعة وهى الصفوة التى تضم المشاهير من الفنانين والكتاب القائمين بدور الترفيه العام فلهم وظيفة المحاسبة على النمط وضبط التوتر[٢١]. هذا ما ذهبت إليه "سوزان كيلر".

رابعاً: جماعات الصفوة فى المجتمعات النامية والتغير الاجتماعى:

إن الصفوة فى المجتمعات النامية لا يمكن أن تدرس إلا فى ضوء البناء الاجتماعى ككل، وعلى ذلك يكون التركيز على علاقة التبعية التى تربط دول العالم الثالث بالعالم الرأسمالي المتقدم، ويفهم البناء الاجتماعي السياسي هنا على أنه نتاج عملية التبعية هذه، بل إن استمرار هذا البناء على نحو معين يتشكل من خلال تبعية هذا البناء فالتبعية ليست فقط عاملا خارجيا كما يعتقد

كثير من دارس الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية علي الدول النامية بل هى أيضا تؤثر على العوامل الداخلية وتلعب دورا لايمكن تجاهله فى التأثير الداخلى علـى الانساق السياسية لهذه المجتمعات النامية. وإذا كان النظام قد لعب ولا يزال دورا فى تحديد طابع وأسلوب التمية فى دول العالم الثالث، فإن هذه الدول النامية لعبت أيضا ولاتزال دوراً فى تشكيل هذا النظام الدولى(٢٢).

إن إغفال هذه الحقيقة البنائية يعنى تجاهلا للطابع الدياليتيكى (الجدلى) الذى يميز العلاقات الاقتصادية السياسية التاريخية والمعاصرة التى ربطت الدول المتقدمة بالدول المتخلفة، فالتخلف هو نتاج لقوى تاريخية عالمية بقدر ماهو نتاج لقوى تاريخية محلية. فالخاصية التى يتسم بها البناء الاجتماعى فى مجتمعات العالم الثالث أنه بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولى، وقد ذهب "فرانك" فى تعضيد هذه القضية إلى القول بأن تاريخ العالم ماهو إلا تاريخ واحد، ومن ثم فإن التنمية والتخلف وجهان متقابلان لعملة واحدة، من حيث أنهم من نتاج التوسع الرأسمالى الذى تغلغل فى أعمال أكثر القطاعات انعزالا فى المجتمعات المتخلفة (١٣).

ونجد "د. سمير أمين" اهتم قضية تنمية التخلف فذهب إلى أن التراكم على الصعيد العالمى يتم من خلال نقل الفائض من الدول الغنية، فطالما دخل مط الانتاج الرأسمالى فى علاقة مع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية تتحول تلك الأخيرة إلى أنماط تابعة تنتج الفائض الذى يتم نقله إلى المركز الرأسمالى ويترتب على ذلك المزيد من التخلف فى التوابع المزيد من التنمية فى المركز، وفى القرن التاسع عشر بدأت علاقة تبعية من نوع جديد وتحولت بالتدريج إلى رأسمالية تابعة(٣٤)، وفى ضوء هذا النطاق العام لفهم البناء الاجتماعى فى المجتمع التابع يحاول انصار نظرية التبعية فهم البناء السياسى، وجماعات

الصفوة وفى ظروف التبعية لا تصبح وظيفة النسق السياسى، وهو تحقيق تنمية قومية، وإنما تدعيم علاقة التبعية القائمة فالقوة السياسية فى المجتمع التابع تكون مركزة فى أيدى فئة قليلة وبسبب ارتباطها المباشر بالتحم الاقتصادى، فالقوة تتركز فى أيدى أوليجاركية عسكرية بيروقراطية على النطاق القومى، فلا تستخدم الديمقراطية إلا بالقدر الذى يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف، من هذا المنطلق نتوجه إلى معرفة مدى انعكاس هذه الآراء النظرية على فهم البناء الاجتماعى السياسى لمجتمعنا المصرى، فلا بد من فهم الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى، والتسلح بموقف نظرى واضح عند دراسة البناء الطبقى، ورفض الماركسية التى تتصور وجود طقتين لا ثالث لهما فى المجتمع، مجتمعنا الصمرى مجتمع انتقالى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولم يعرف مرحلة الاقطاع بالشكل الكلاسيكى، ولا السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى، فضلا عن أن مرحلة التغير الاشتراكى لا زالت تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (وذلك فى الستينات أما فى السبعينات والثمانينات فقد تغير هذا التوجه الاقتصادى لمصر) بحيث أدى إلى وجود أشكال متعددة للانتاج، بعضها رواسب من أشكال قديمة، وبعضها حديث مهجن، وتتداخل هذه الأشكال مع بعضها، ويترتب على ذلك بناء طبقي متنوع حيث تتنوع الطبقات الرئيسية فى المجتمع المصرى بتنوع أشكال الانتاج السائد، وفى مقابل تصنيف الصفوة للمجتمع الحديث، لريموند آرون" الذى يذهب فيه إلى أن الصفوة فى المجتمع الحديث تنقسم إلى خمس مجموعات فرعية هى:

الزعماء السياسيون، وإداريو الحكومة، والمديرون الاقتصاديون والزعماء الجماهيريون، والرؤساء العسكريون [٣٥].

وتصنيف "سوزان كيلر" للصفوة فى المجتمع الحديث كما يلي:

الصفوة السياسية، الصفوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية العلمية، والصفوة الدينية والفكرة، وصفوة المشاهير من الفنانين والكتاب والقائمين بدور الترفيه في المجتمع نجد أن إحدى الدراسات الحديثة حددت جماعات الصفوة الهامة فى الدول النامية بخمسة نماذج مثالية للصفوات تتولى فى الغالب قيادة عملية التصنيع هى:

الصفوة ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة- الطبقة الوسطى- المثقفون الثوريون- الإداريون الاستعماريون- وأخيرا القادة الوطنيون.

وهناك صفوة من بين هذه الصفوات لاتحتل أهمية كبيرة فى الفترة الحالية وهى الأداريون الاستعماريون. وهنا نجد أن "الطبقة الوسطي" اقتربت من مفهوم "الصفوة " فضلا عن أن بوتومور قد أضاف صفوة أخرى لها تاثير فى المجتمعات النامية يفوق تأثير صفوة المثقفين أو القادة السياسيين هى جماعات "ضباط الجيش" على اعتبار أن الثورات فى مصر وسوريا والعراق قامت بزعامة ضباط من الجيش ينتمون أساسا للطبقة الوسطى والطبقة الدنيا.

ونعطى تفسير للتغير الاجتماعى من خلال الخلفية السابقة عن نظرية الصفوة والرؤية الكلاسيكية لها ثم مدى الالتقاء بين مفهوم الصفوة والطبقة ثم الأخذ بفكرة التعددية للصفوة والانتهاء إلى الصفوة أو الصفوات فى المجتمعات النامية مع الإشارة إلى التبعية التى تربط دول العامل الثالث بالعالم الرأسمالى المتقدم.

والتركيز الآن على محولة اقتراح مفهوم للتغير الاجتماعى فى ضوء الخصوصية التاريخية لمجتمعنا الذى نعيش فيه، ولن تذهب إلى ما يعنى التغير الاجتماعى فلقد أسهب فيه علماء كثيرون ولكن تريد أن نلقى الضوء على كيفية

حدوث التغير الاجتاعى منطلقة من نظرية الفوة التى ترى أنها قادرة على إحداث تغير فى مجتمعنا أكثر من النظريات الأخرى التى تناولت التغير الاجتماعى.

ونستند إلى تحديد المرتكزات الأساسية فى الصفوة القيادة ودورا الفعال في إحداث التيغر الاجتماعى وقد يتم التغير الاجتماعى عن طريق القيادات المثقفة التى تقدم للجماهير الأهداف الاجتماعية التى ترى فيا مصالحها ولها القدرة على تحقيق هذه الأهداف بتنظيم وسائل التنفيذ.

وتعد الصفوة القيادية هى بؤرة أحداث التغير الاجتماعى عن طريق تنسيق القوانين وإنشاء المنظمات الاجتماعية التى تعمل على تحقيق الأهداف التى يصبو إليها المجتمع.

فإذا لم تفلح الصفوة فى تحقيق مطالب الجماهير، فستبدأ حالة من التوتر ونتيجة لذلك سيتطلب من الصفوة القايدية إعادة النظر فى الأهداف نفسها أو فى وسائل تحقيق الأهداف. وتلعب الصفوة القيادية دوراً هاما فى إحداث التغير الاجتماعى حيث يكون لديها الوضوح النظرى والكفاءة السياسية اللازمة لإدارة الصراع ولاتخاذ قرارات رشيدة بين المتغيرات المتنوعة والسرعية. وهذه الصفوة القيادية ليست مجردة فرد أو بعض أفارد بالرغم من أهمية الأفراد الموهوبين واحتياجنا إليهم فلا بد للصفوة القيادية أن تستقطب عددا كافيا من العناصر الديناميكية المؤمنة بالهدف الرئيسى البعيد وقادرة على حشد القاعدة الشعبية، وتنظيمها كما تعمل على تنمية المجتمع والاستثمار الأمثل لسيكولوجية الجماعات المستفيدة مع تومزيع الأدوار على الأعضاء بحيث يؤدى كل فرد فيها دوره المنوط به.

المصادر والهوامش للفصل الثالث

1. Moore, Wilbert: Social change In: International Encyclopedia of social science vol (4) the Mac Millan company & the free press. 1968. p. 366.

٢. د. السيد الحسينى: مقدمة الترجمة العربية في: الصفوة والمجتمع – تأليف بوتومور – دار المعارف ١٩٧٨، ص ٦ وما بعدها.

3. Parry, Geraint: Political Elites, studies, In: Political Science Third impression, New Society 1962.

4. Ibid., PP. 27-29.

5. Hunter, Floud: Community power structure, A study of decision Makers, chapel Hil, University of North Carolina press. 1953. In : Edward Keynes and David M. Ricci, Political power Community and Democracy Rand Mc Nally and Company, Chicago 1970.

6. Ibid, PP: 108-109.

7. Ibid., P 110.

8. Ibid., PP: 112-117.

9. Mills, C. Wright: The Structure of Power in American Society – British Journal of Sociology- Vol. 9, No 1, PP: 29-41. In: Allessandro Pizzorno: Political Modern sociology Reading, Penguin Books 1962. P. 114.

10. Mills, C. Wright. The Structure of power in American Society – op cit, pp. 114116.
12. Aron, R. Social Structure and Ruling calss, opcit P.6
13. Ibid., PP. 616.
14. Ibid., PP- 6-16.
١٥. د. أحمد عبد الله زايد: مرجع سبق ذكره، ص ,٧٣
16. Dahl, Robert A: A critical of the ruling Elite mode. American Science Review, Vol, 52-1958. PP: 463-469. In : Allessandro Pizzorno: Political Modern Sociology Reading Peneguin Books. 1962.
17. Ibid., P. 128.
18. Ibid., P. 130.
19. Mills, C.W: The power Elite: Oxford University press. 1956.
20. Keller, Suzanne: The functions of strategic Elites: In: International Encyclopedia of social Science. Vol (4): the Mac Millan company & Free press, 1968.
21. Ibid., P. 27.
٢٢. انظر: د. السيد الحسينى: العالم الثالث تنمية أم تبعية؟ ص ١٤٩ وما بعدها فى :
د. السيد الحسينى وزملائه: دراسات فى التمية الاجتماعية– دار المعارف ,١٩٧٩

23. Frank, A.G: Capitalism and underdevelopment in Latin America Historical studies of chile and Brezil. Peguin Books. 1971. pp. 33-34.

34. Smith, Sheila : The ideas of Samir Amin, theory or tautology In: The Journal of Development Studies. Vol. (7) No. 1 October, 1980. PP. 5-20.

35. Aron, R.: Social structure and the Ruling class In: British Journal of sociology. Op-cit., pp. 6-16.

36. Keller, Suzanne: Beyond the Ruling class. Op-cit., p.27.

الفصل الرابع
العلاقة الوظيفية بين التنمية والتغير الاجتماعى

مقدمة:

إن التنمية وسيلة لإحداث التغير الاجتماعى فى بناء المجتمع ونظمه فالتنمية أحد مظاهر التغير الاجتماعى التى تبدو من خلال الإطار الثقافى والاجتماعى للمجتمع والتنمية بهذا المعنى يمكن أن تؤدى إلى تغير اجتماعى إلى الإمام طالما سارت برامجها ومشروعاتها وفق حركة ترشيدية علمية.

ويعرف "ولبرت مور" التنمية الاقتصادية بحركة التغير الاجتماعى، ذلك أن التنمية هى وسيلة أو أداة لحدوث التغير من أجل صالح الإنسان وارتقاء مستواه المادي والاجتماعى، وهذه نظرة تعطي أفاقا بعيدة المدى حول مستقبل التنمية، فمن قال بالتنمية قال بالتغير، إذ مهما كانت درجة التنمية فإنها بالضرورة سوف تحدث شكلا من أشكال التغير الاجتماعى داخل المجتمع (١).

ويعتبر ميردال "التنمية، ماهى إلا حراك إلى أعلى بالنسق الاجتماعى كله أو تغير اجتماعى فالتنمية عنده "ماهى إلا مسألة إنسانية، فالمستويات الأعلي من التغذية والإسكان أو التحسين فى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، هى فى حد ذاتها تحسينات لها أهميتها، وفى نفس الوقت فهى تزيد بدرجات متفاوتة من كفاية أفضل، ومن ثم من الناتج، وفى الاتجاه المقابل فإن المستويات الأعلي من الكفاية والدخل الناتج تعتبر عوامل مساعدة فيرفع مستوى المعيشة، وبحدوث التغيرات فإن نفس الشئ يصدق على تقدم مواقف ونماذج السلوك في جوانب عديدة لا يصدق على تقدم الأنظمة الاجتماعية، كالنواحى الإدارية الأكثر فعالية أو النظم الاجتماعية المتحررة من التمايزات الطبقية، ويذهب "ميردال" إلى أنه بسبب هذه الحالة التى لامفر منها فإن "عملية الحراك

للنسق الاجتماعى بأكمله إلى أعلى هو فى الحقيقة ما نعنيه جميعا بعملية التنمية.

واستكمالا لهذه النقطة فنجد "بندكس" Bendix يعنى بكلمة التحديث (التنمية) نمط من التغير الاجتماعى يشتمل على التقدم الاقتصادى والسياسى لأحد المجتمعات الرائدة، على حد تعبيره- وما ترتب على ذلك من تغيرات فى المجتمعات التابعة.

وهنا يهتم "بندكس" بدور الحكومة فى التحديث (التنمية) فيجب أن تلعب (الحكومة) دورا رئيسيا فى عملية التحديث، في نفس الوقت الذى تسعى فيه للتغلب على مصادر عدم استقرارها التى تنشأ من التوترات الخاصة التى يخلقها التخلف.

إن تقسيم العالم إلى مجتمعات متقدمة وأخرى تابعة، بالإضافة إلى السهولة النسبية لعملية الاتصال يشجع على التعليم كسبيل إلى التحديث (التنمية)، وهو الشئ المتاح بدرجة أكبر من رأس المال المطلوب للتكنولوجية العصرية، كما أن التعليم والاتصالات الحديثة تعمل أيضا على تشجيع النمو والظهور لطبقة من المثقفين وكنتاج ثقافى يعتبره – كما لاحظ "ويليهليم رايل" Wilhelm Riehl فائضا يمكن للدولة أن تستخدمه وتستفيد به [٣].

وهنا نجد أن "بندكس" يؤكد على الدور الذى يقوم به- بل يجب أن يقوم به المثقفون من قيامهم بالتنمية والانغماس فى البحث المكثف للخروج ببلادهم من حالة التخلف الواقعة فيها[٤].

وتركز المؤلفة على دور الصفوة وهى ستكون صفوة من المثقفين في حمل عبء التنمية الثقيل على أكتافها لكي تعبر الفجوة بين القلة الغنية جدا والكثرة الفقيرة، بين المتعلم والجاهل، بين مساكن المدينة والقرى بين ما يتعلق

بالعاصمة والمحليات بين العصرى والتقليدى بين الحكام والمحكومين. وعلى الرغم من أن مثل هذه العناصر من التوتر توجد أيضا فى الدول المتقدمة، إلا أنها تتضح أكثر ليس فقط في "الدول الجديدة" بنت اليوم ولكنها تظهر أيضا فى المجتمعات التابعة بنت الماضى التى يمكن ترتيبها طبقا لدرجة تخلفها لذلك فإن وصف الابنية الاجتماعي للدول النامية بالتخلف الآن لايجب التركيز عليه لأن هذه البلاد كانت تملك الكثير من الخواص الثقافية والاقتصادية التى كانت مواتية نسبيا لعملية التحديث (التنمية) ولكن أصبحت هناك فجوة خلقتها المجتمعات المتقدمة بينها وبين المجتمعات النامية، ومن ثم فإن الأمل الوحيد لعبور هذه الفجوة هو عن طريق الأقليات المتعلمة التى يجب أن تأخذ مكانها فى وضع ذى أهمية استراتيجية، فالمثقفون هم بؤرة الاهتمام فى المجتمع التابع، فلا بد لهذه الأقلية المثقفة من أن تسعى إلى الاستفادة بالأفكار والسبل الفنية المتقدمة لكى تتمكن من اللحاق بها(٥).

ولابد للصفوة المثقفة التى سيقع عليها عبء حمل لواء التنمية على أكتافها أن تحقق التنمية والتغير الاجتماعى الذى تهدف إليه، ولكى تخرج بلادها من حالة التخلف الواقعة فيها مع الحافظ على أو تقوية السمة الوطنية للثقافة المحلية فى نفس الوقت الذى تبذل فيه المحاولة لسد الفجوة التى خلقتها التنمية المتقدمة للمجتمع النامى، الذى مازال يلتمس طريقه إلى التنمية.

وفى الفقرة التالية سنتناول هذه المبادئ من وجهة نظر اقتصاديين آخريين ومنهم عادل حسين الذى استخدم منهجا قريبا مما ينصح به "ميردال"، ومن ثم فإن تناولنا للمبادئ الستة لميردال فى هذه المرة يختلف عما قدمناه فى "الإطار السوسيولوجى" فى تفسير التنمية النظرية ميردال" فى فقرة سابقة.

ففى الفقرة التالية نركز على كيف تؤدى التنمية إلى التغير الاجتماعى. أو دور الصفوة فى حمل عبء التنمية الثقيل على أكتافها وشق الطريق الوعر إلا وهو طريق التنمية.

أولاً: ميردال وميكانيزم التنمية:

لقد انتهينا فى فقرة سابقة عن الإطار السوسيولوجى فى تفسير التنمية "إلى أن هناك ستة مبادئ أو سياسات تتطلبها المصالح طويلة الأجل للتنمية ويعتبرها ميردال ضرورية لإحداث عملية التنمية وإذا تناولناها بالمناقشة نجد ما يلي:

١- التنمية عملية مركبة:

لقد أكد "ميردال" على عدم الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية لعملية التنمية. بمعنى أنه اعتبارها عملية مركبة، ويذهب الدكتور عادل حسين[٦] إلى أن الكتابات الحديثة ترفض الآن اختزال عملية التنمية إلى أن تكون مجرد تنمية اقتصادية، وترفض الأخيرة إلى أن تكون مجرد نمو فى الناتج القومى. إلا أن التقدم نحو المعالجة النظرية للتنمية الاقتصادية فى إطار تفاعلها مع التنمية الاجتماعية المتكاملة لم يكن أمرا سهلا ولازال ممكنا أن نلحظ ضعف الروابط العضوية بين بحوث الاجتماعيين وبحوث الاقتصاديين فى كل نظري واحد، فرجال الاجتماع فى الغرب يبحثون فى مجالهم وإن كانت عينهم على نتائج الاقتصاديين، ورجال الاقتصاد ينكبون على مهمتهم ويتلقون بما يسمونه العوامل غير الاقتصادية لقاء غير أصيل، ويعتبر عادل حسين هذا الوضع أنه نعكاس لأزمة النظرية العامة التى تفتقد التصور المركب لمجتمع.

فإسهام "ميردال" أنه درس العناصر الستة التى تيكون منها النسق الاجتماعى، فدرس العوامل الاقتصادية فى الدخل وإعادة توزيع الناتج وظروف الانتاج ومستوى المعيشة، كما درس العوامل الاجتماعية فى الاتجاهات نحو الحياة والعمل والأنظمة، ومدى المشاركة الشعبية كما درس النواحى التى تجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل السياسة التى يتبعها الجتمع (٧).

ونجد أن "ميردال" قد تعمق فى المعوقات الداخلية للتنمية واستمرارا لهذه النقطة وهى تناول التنمية كعملية مركبة كان لابد من طرح السؤال الآتي وهو:

ماهى التغيرات الاجتماعية المناسبة وعلاقتها بتوزيع الدخل؟ فلم يكن ممكنا تجاهل اعكاسات التجارب الاشتراكية التى أثبتت امكانية التنمية بدون مليونيرات وطبقة أصحاب أعمال كما ذهب "عادل حسين" ولقد اعترف البنك الدولى بأن المفاهيم الجديدة أحدثت تغيرات هاما فى استراتيجية، إذ كان البنك الدولي فى أيامه الأولي يولي اهتماما طفيفا لمزايا التنمية والتغير فى توزيع الدخل الذى ينتج عن التنمية، وأصبح مطلوبا أن يعاد توجيه سياسات التنمية والقروض من أجل التنمية بصورة سليمة وهذه السياسات يجب أن تركز على إالة الفقر العام والقضاء عليه ولكنه كيف ينفذ هذا المبدأ ؟ وكيف يرتبط عمليا ومنطقيا مع بقية السياسات المحدثة للتنمية؟ وهنا تبدأ الخلافات ويذهب "عادل حسين" إلى أن كثيرين من أولئك الذين حققوا نموا سريعا غير موزع توزيعا متساويا بدأوا التنمية بتوزيع غير متساو علي الإطلاق، وهذا يعنى أن التوزيع المبدئ للأصول (الممتلكات) والدخول قد يكون عاملا حاما وهذا فى الاتجاه نحو عدم المساواة، وتوحى الدلائل التاريخية بانه بمجرد أن يبدأ النمو يصبح من الصعب إعادة توزيع الدخل بصورة حقيقية عن طريق استخدام الوسائل مثل

الضرائب والتوظيف العام، ومن ثم يكون من الضرورى أن تولى عملية إعادة توزيع الممتلكات الأهمية الأولي بأي السبل المتاحة [٨].

٢ – الدور المحوري للدولة:

إن "ميردال" يعتبر سائر الحكومات فى الدول التابعة (حتى أشدها دكتاورية) حكومات رخوة Soft وهو يعنى أنها غير قادرة على فرض القوانين والقرارات التى تبدو ضرورتها واضحة لأن هذه الحكومات خاضعة لأصحاب المصالح المتخندقة فى الأوضاع القائمة والتى تتعارض مع التشريعات والإجراءات المطلوبة مع مكاسبهم المحققة من بقاء كل شئ على حالة، فالحكومة القوية هى شرط أساسى، فمنطق الاستراتيجية يؤدى بالضرورة إلى سيطرة الحكومة المركزية على مفاتيح الاقتصاد الوقمى، وإلى تدخلها المباشر والحاسم فى إدارة الاقتصاد.

فضلا عن أن دور الدولة فى البلدان التابعة أساس لحماية تجربتها فى التنمية من العامل الخارجي، فهى تواجه العالم الخارجى من موقف ضعف وليس من موقف قوة كما كان الحال فى الدول الغربية وهى فى موقف الدفاع الاستراتيجى وليست فى موقف الهجوم الاستراتيجى ويتطلب ذلك أن تعمل الدولة كمؤسسة مركزية تستخدم استخداما أمثل للكفاءات البشرية القادرة فى المجالات العلمية والفنية والاقتصادية والإدارية.

٣– أسلوب الدفعة القوية Big Push

إن أسلوب الدفعة القوية الذى استخدمه "ميردال" أصبح مبدأ مسلما به عند كل من كتبوا فى الغرب عن التنمية، والفكرة الأساسية هى كيف تبدأ الدفعة القوية أو القفزة الكبيرة كما يطل عليها د. عادل حسين أم الانطلاقة الكبيرة المركزة؟ وكيف تعمل وإلى أين تتجه؟ إن "ميردال" كان محقا حين أوضح أن

النمو غير المتوازن ضرورة فى ظل التشوهات الاقتصادية الموروثة، وبناء على منطق الدفعة القوية أو الكبيرة حيث لا يمكن عمليا إقامة كل المشروعات المطلوبة وفق التوقيت الأمثل اقتصاديا، ومن ثم تظهر طاقات عاطلة أو اختناقات لايمكن تلافيها الا فى مرحلة تالية ولكن كل هذا لا يحله إلا التخطيط الشامل كما يرى" ميردال" وحتى التخطيط الشامل لايحل كل المشكلة تماما ولكن يحد منها. ويذهب "ميردال" إلى أن ربط" الدفعة القوية يجب أن يكون بمبدأ أن التنمية عملية مركبة (أى النظر إلى النسق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى معا) ولا تكون الدفعة القوية مركزة فقط على التنمية الاقتصادية بالمعنى الضيق.

٤ الحلقة المفرغة:

أن الكثيرين يرفضون فكرة "الحلقة المفرغة ولكن المرفوض هو التفصيل الذى أخذته الفكرة فى تنويعاتها المختلفة، وإذا كان جوهر الفكرة أن للتخلف أسبابا متكاملة تؤدى إلى استقراره وإعادة انتاجه، فإن هذا الجوهر صحيح فالدولة أسبابا متكاملة تؤدى إلى استقراره وإعادة انتاجه، فإن هذا الجوهر صحيح فالدولة المسيطرة خلقت أوضاعا فى الدول النامية تؤدى إلى الاختناق تتقدم الدول المسيطرة للانقاذ بشروطها شروط الانقاذ تؤدى إلى استمرار نفس الأوضاع [٩].

ولكن نجد أن "ميردال" نفسه حل هذه المشكلة بكسر إحدى حلقات هذه السلسلة المترابطة والخروج من حالة التخلف.

٥ – التخطيط:

يذهب "ميردال" إلى أن "خطة من أجل التنمية هى فى جوهرها برنامج سياسى.

إن التخطيط فى أبسط وأوضح معانيه هو حصر المورد وحصر الاحتياجات ومحاولة المواءمة بينها لتحقيق أقصى درجة من النمو المتوازن، فى فترة زمنية محددة" وترجمة هذا المفهوم إلى أهداف ومشروعات، وهو ما تنطوى عليه أية خطة خمسية أو عشرية أو عشرينية، وليس مجرد رسم خطته معناه أن أهدافها ستتحقق بالضرورة، فنجاح الخطة يتوقف على دقة الحصر للموارد القائمة والمتوقعة فى فصول سنوات الخطة، ويتوقف على الواقعية فى تقدير الاحتياجات ورسم الأهداف ويتوقف على الكفاءة فى ترجمة الأهداف إلى مشروعات ويتوقف على جودة أجهزة التنفيذ، وفاعلية آليات الأشراف والمتابعة والتقييم والتعديل ويتوقف على اقتناع الشعب للخطة واستجابة لمتطلباتها ومؤازرة الدولة فى تنفيذها، بل أن "ميردال" يؤكد على قيام الدولة بدور المخطط- وهذه العناصر جميعها هى مفاتيح النجاح أو الفشل لأية خطة تنموية (١٠).

فالتخطيط نشاط اجتماعى يجب أن تشارك فيه أوسع الجماهير. إن مشاركة العاملين فى إعداد الخطة ثم تنفيذها شرط جوهرى لسلامة الخطة وضمان أساس لتنفيذها على النحو الأكمل. وكثيرا ما يتساءل المديريون والفنيون كيف يمكن أن يشارك مجموع العاملين بكل جدي فى هذه الأعمال ذات الطباع التكتيكى والعلمى الواضح؟ أليس الحدث عن هذه المشاركة مجرد "شعار" لكسب تأييد الجماهر فى عملية سياسية لا علاقة بها بالتخطيط؟

والرد على هذا التساؤل يكمن فى حقيقته أن عاملا بسيطا يمكن أن يدرك من شئون الآلة التى يديرها أكثر مما يدركه عمليا كبير المهندسين، وأن مشاركة العملين تستهدف الاستفادة من كل إمكانيات المعرفة ومن كل المبادرات المتاحة فى الاقتصاد القومى كله.

ومن ناحية أخرى هؤلاء العاملون مطالبون بتنفيذ الخطة بما يفرضه عليهم هذا التنفيذ من أعباء وتضحيات، ومع اختفاء ضغط البطالة عليهم، ولذلك فلا بد من أن يفهموا ما هم مطالبون به، ويقتنعوا بأهميته ويتحمسوا لعمله، ولكن هذا ليس بالأمر الهين من الناحية العملية.

إن المشاركة الفعلية للعاملين فى تحضير وإعداد الخط لم تتحقق أبدا بطريقة تلقائية، لقد خضع العاملون خلال قرون طويلة لأمره من يملكون، ولذلك فلا بد لكي تتمكن الجماهير من أن تأخذ مقدراتها بيدها من أن تكتسب الثقة الكاملة بنفسها وأن تعى قوتها وما يضيفه عليها التنظيم من قدرة. وهنا لابد من وجود طليعة نابغة من الجماهير نفسها، وهنا يجب التسليح الفكرى للجماهير.

٦- التعاون بين الدول النامية:

يرى "ميردال" أن التفاوت الاقتصادى فى العالم يجب مواجهته بتعاون الدول النامية وتكاتفها مع بعضها البعض، فهذه هى الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن تكسب لنفسها اعتبارات تعجز عن كسبها متفرقة. غير أن الواقع هو عدم وجود تعاون بين الدول النامية.

ويؤيد الدكتور سمير أمين هذه الفكرة [١١] بقوله: أن الدول المحررة من العامل الثالث يمكن أن تعمل جماعيا فى اتجاهين:

الاتجاه الأول:

هو المساعدة المشتركة فالواقع أن بلاد العالم الثالث الغنية فى مواردها الطبيعية المستغلة أساسا لصالح الدول المتقدمة يمكنها أن تتبادل فيما بينها المواد الأولية اللازمة لمشروعاتها القومية للتنمية، ففى الوقت الراهن هذه الواردات تمر بصفة دائمة بالمراكز المتقدمة التى تتحكم فى أسواق المواد الأولية

وتستحوز على تسهيلات الدفع. وبإمكان الدول النامية أن تختصر هؤلاء الوسطاء (الدول المتقدمة) وتقوم هى مباشرة بتبادل هذه المواد الأولية بينها وبين بعضها فالمسألة لم تعد "أسواق مشتركة" لاتقدر إلا على إعادة انتاج وزيادة خطورة اللا مساواة فى التنمية بل يجب مواجهة هذه المشكلة وهذا الكلام ينطبق أيضا على مواد التقنية الملائمة حيث تتشابه غالب المشكلات التى تواجهها بلاد العالم الثالث.

الاتجاه الثانى:

هو الحركة الجماعية التى تهدف إلى تعديل التقسيم الدولي للعمل بين البلاد المتقدمة وبلاد العالم الثالث فى اتجاه تخفيض اللامساواة وليس فى اتجاه تجديدها دون انقاصها وفى الوقت الحاضر اقتنع عدد لا بأس به من بلاد العالم بفكرة مواجهة الاحتكارات الحقيقية (المستهلكين) بواسطة تكتلات منتجى المواد الأولية وتدعيم هذه التكتلات بواسطة صناديق التأييد الجماعى وتتطلب استراتيجية التنمية المستقلة ماهو أكثر من ذلك فهى تتطلب التحكم القومى فى استغلال الموارد الطبيعية ولا يعنى بهذا فقط مجرد التأميم الشكلى لهذه الموارد وإنما بصفة خاصة تنظيم تيار الصادرات وخفضه إلى مستوى الواردات المطلوبة لاستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات. لأنه حاليا تقوم الاستراتيجية المتجهة إلى الخارج على علاقة عكسية تماما، فالصادرات تصل أولا إلى حدها الأقصى كدالة للطلب (الخارجي) ثم بعد ذلك يأتى السؤال عن كيفية استخدام حصيلة الصادرات.

ويستند التقسيم الدولى للعمل على هذه الاستراتيجية بحيث أن خفض اللامساواة فى تقسيم العمل يتطلب بكل تأكيد خفض تيار صادرات المواد الأولية وتؤكد المقاومة الشديدة لهذا الخفض من قبل العالم المتقدم أنه رغم العديد من

الخطب الخادعة لا يستطيع أن يتخلى عن نهب العالم الثالث، فإذا قدر لهذا النهب أن يتوقف فسيكون المركز مضطر إلى تعديل هياكله بالتالى حتى يتكيف مع تقسيم دولي للعمل أقل فى اللامساواة وعندئذ فقط من وجهة نظر د. سمير أمين يمكن البدء فى الحديث عن نظام دولى جديد حقيقى وليس فقط عن الشروط الجديدة للتقسيم الدولي اللامتكافئ للعمل. كما يؤكد د. سمير أمين على أنه لايوجد بديل نري عن الاتجاهين الاثنين السابقين لمواجهة التقسيم االلامتكافئ للعمل(١٢).

وبعد مناقشة العوامل الستة الرئيسية فى نرية "ميردال" للتنمية يجدر بنا أن نتوقف قليلا لكي نتأكد مما له وما عليه.

حقا لقد أهتم "ميردال" بالعوامل الداخلية للتنمية أكثر من اهتمامه بالعوامل الخارجية فهو لم يركز على العلاقات الدولية والدور الذى لعبته وماتزال تلعبه الدول المتقدمة الصناعية فى إعاقة تنمية الدول النامية، بل أن دور الماركسية المحدثة وعلى رأسها "بول باران" (الاقتصاديين والماركسيين فى الغرب) ثم دور الاقتصاديين فى الدول الاشتراكية والأوروبية كان لهم الفضل الأكبر فى التركيز على طبيعة العلاقة الدولية، ولكن إذا نظرنا إلى أن الدول النامية لا باعتبارها مجرد حالة تخلف زمنى، ولكن باعتبارها حالة تخلف مركبة أورثها الاستعمار الاجنبى للدول النامية . فالدولة النامية ليست طفلا ولكنها قزم"مشوه" ويمتد هذا التأصيل التاريخى لحالة التخلف إلى الحاضر فعملية استنزاف الموارد من الدول "النامية" لا زالت مستمرة، ومعدلات وأنماط التنمية مشروطة بقرارات المركز (دول الشمال المتقدمة) ووفقا لمصالحه وتطلب هذا تحوير الأبنية المحلية على نحو يرسخ التبعية ويعوق التنمية المستقاة، وبالتالى فإن التنمية الجادة المستقلة لابد أن تبدأ بكسر حلقة التبعية كما يؤكد "ميردال"

وتتوال بقرارات مستقلة تحقق تنمية متحورة حول ذاتها وتتجه إلى سوقها الداخلى فى الأساس.

ويدافع عادل حسين عن "ميردال" فى اغفاله العلاقة الدولية ويعتبر أن مسئولية الاستعمار التاريخية عن إعاقة التقدم الاقتصادى وتشويه النمو الاقتصادى فى الدول النامية المستعمرات لم تكن أبدا موضع شك من القوى الوطنية فهى شئ بديهى وبالرغم من ذلك فإن "ميردال" لم يغفل الأثر السلبى للعلاقات الدولية.

فقد ركز بحثه على المعوقات الداخلية للتنمية ولم تدمج العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية فى بنية" البحث فى تخلف الأمم وهذا الذى أدى إلى إساءة فهم نظرية ميردال أو إساءة فهم أطروحته بل أنه لتحديد موقفنا كباحثين فى دولة نامية، ينبغى أن نستعين بخبرتنا التاريخية والمعاصرة، ويحسن أن نستخدم أيا منهجيا قريبا مما ينصح به ميردال وهو كما يلي:

- تحديد الهدف.
- ثم ندرس المشاكل الواقعية.
- ونستنبط السياسات المتكاملة المطلوبة.

دون تحيزات اجتماعية أومذهبية مسبقة بقدر الامكان(١٣).

وفى نهاية هذه الفقرة تركز المؤلفة علي ما يلي:

١- لا توجد الآن نظرية عامة للمجتمع الإنسانى، نظرية على مستوى عال من التجريد، تصلح موجها لدراسة المجتمعات في كل أنحاء الأرض.

إن دراسة المجتمعات الصناعية المتقدمة مسألة هامة بالنسبة لنا، ولكن ينبغي أن يكون المنهج اقترابا مباشرا من هذه الأنظمة والاستفادة من محاولات التعميم والتنظير المحدود التى تعكس صورة أدق لطبيعة هذه النظم وعملها.

٢- منذ الخمسينات، توالت البحوث التنموية حول كيفية إدخال الصناعة فى الدول المتخلفة.

وبعيدا عن النظريات العامة، توصلت الدراسات الى ستة مبادئ يتفق على ضرورتها للتنمية أية تنمية وهذه المبادئ الستة هى صلب نظرية "ميردال" كما سنرى وهى:

أ – مبدأ المواجهة لحقيقة أن العلاقات مع الدول الصناعية غير مواتية بسبب التناقض الفعلي فى المصالح بين الشمال والجنوب أو بين (المركز والتوابع).

وهذه النقطة التى عليها الخلاف فى أن "ميردال" لم يركز عليها مع العلم بأن د. عادل حسين يذهب إلى أن "ميردال" لم يغفلها.

ب- الاعتماد على النفس بشكل أساسى: وهذه النقطة أيضا لم يغفلها "ميردال" فأكد فى أكثر من موضع أن مساهمة الدول المتقدمة إلى الدول النامية سواء على هيئة قروض أو استثمار مباشر، أو منح وهذه ينقص من قيمتها، فكل ذلك لم يكن فى صالح الدول النامية بل أنه لابد من ضرورة اعتماد الدول النامية على المدخرات المحلية. وكما يذهب محبوب الحق [١٤]. أن استراتيجية التنمية لا بد أن تكون اعتمادا قوميا متزايدا على النفس، وهى لاتعنى اكتفاء ذاتيا بل أنها تعني الاعتماد فى المقام الأول على موارد البلد الخاصة بشرية وطبيعية، والقدرة على تحديد الهدف وصنع القرار بطريقة مستقلة، أنها تستبعد الاعتماد على النفوذ الأجنبى، والقوى التى يمكن أن تتحول إلى ضغط سياسى، أنها تستبعد الأنماط التجارية الاستغلالية التى تحرم البلاد من مواردها الطبيعية اللازمة لتنميتها [١٥].

جـ – التنمية عملية مركبة.

وقد ركز عليها "ميردال"

د- القفزة الكبيرة أو الدفعة القوية Big push وأحيانا يعبر عنها بالهجوم المباشر ضد الفقر على حد قول محبوب الحق.

هـ - الدور المحوري للدولة والتخطيط.

و- عدالة توزيع الناتج:

وهو منطق اطلاق المبادرات وحشد القوى البشرية لملاقاة التحديات الخارجية والداخلية للتنمية المستقلة، ويتطلب ذلك الحد من تفاوت الدخول إلى القدر الضروريى لحفز العمل والابداع ولا يؤدي إلى الانقسام والتناحر ولقد ادرك "ميردال" أهمية التماسك الاجتماعى واعتبره عاملا هاما فى تيسير التقبل العام لاستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية.

ونجد أن كل ما توصلت اليه الدراسات هى من صميم "نظرية ميردال".

٣- عند مستوى أقل من التجريد وجد د. عادل حسين أن هذه المبادئ الستة يمكن أن تنظم (بمضمون وترتيب معين) فى نموذج التنمية التابعة أو وافق ومضمون وترتيب أخر فى نموذج التنمية المستقلة، ويعنى ذلك د. عادل حسين [١٦] أن مفهوم التنمية المحدد بالمبادئ الستة فضفاض، بل ويحمل فى داخله انقاسا حادا إلى نموذجين:

النموذج الأول: هو السائد عمليا وهو يؤدى إلى التبعية والتنمية المشوهة.

النموذج الثانى: يلقى مقاومة ضارية من الدول المسيطرة ولذا لا تقدر عليه إلا دولة مقاتلة ولكنه الطريق الوحيد والصحيح إلى تنمية جادة متمركزة حول ذاتها، ويذهب د. عادل حسين إلى أن الخلاص من التبعية وتحقيق الاستقلال عملية تستغرق مرحلة زمنية، ولذا يمكن أن تعبر عن هذا النموذج

بأنه نموذج التبعية- الاستقلال ويقصد هنا أن يقوض التبعية تدريجيا بتنمية مستقلة.

٤- أمام الخبرة التاريخية ومع التسليم بحقائق العلاقات الدولية المعاصرة (التجارة غير المتكافئة الشركات المتعددة الجنسية- الديون الخارجية) يتبنى اقتصاديو الدول التابعة نموذج للتنمية المستقلة، أن هذا انتصار على المستوى النظرى ولكنه لا ينعكس على الأنظمة الحاكمة فى الدول التابعة- ولكن يعنى الالتقاء الواسع على المستوى النظرى- أن إنصار هذا النموذج يمثلون اتجاهات ومدرات متباينة وهذا صحيح ولكن يجمعهم أن نقطة البدء عندهم هى ضرورة التخلص من التبعية (١٧).

٥- فى إطار نموذج – التبعية- الاستقلال، يذهب د. عادل حسين إلى أن العملية تتطلب تحديد الهدف الرئيسى البعيد (وهو نموذج المجتمع المستهدف)، وهى تتطلب بل تتعارض مع تقنين إعادة ترتيب الأوضاع الدولية واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية تصلح مكونا انتاجيا مناسبا للتنمية المستقلة ويرى د. عادل حسين أن المبادئ الستة تتكامل داخل نموذج التنمية المستقلة (بمضمون وترتيب معين وباستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية كمكون انتاجى) ويركز على مبدأ "إعادة توزيع الناتج باعتباره أحدث المسلمات فى أدبيات التنمية، ويرى أنها (إعادة توزيع الناتج) لا يمكن أن تتحقق إلا فى إطار تنمية مستقلة. وبالتحديد من خلال استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية التى تضمن بنيتها تحقق هذا المبدأ ولكنه يرى أنه يحسن بنا أن نصبغ التحدى الذى يواجهنا لا على أنه إعادة توزيع الناتج، ولكن على تقبل المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة لنمط الاستهلاك الملائم . وتحديد هذا النمط والالتزام به ليس

عملية اقتصادية بحتة، وهو عملية شاقة ولكنها ضرورة ترتبط بمشروع إحداث نهضة حضارية مستقلة (أو بمجرد السعى لتنمية مستقلة).

٦- وينتقل د. عادل حسين من ذلك إلى بحث هدف "الاستقلال الحضاري" (كجوهر للهدف الرئيسى البعيد) يختلف عن مفهوم التحديث السائد والذى يعنى عادة أن يتحدد هدف الدول النامية فى أن تصل إلى أن تكون نسخة مكررة من المجتمع الغربي والحضارة الغربية.

٧- فى إطار الاستقلال بمفهومه المركب، وخاصة على ضوء مفهوم الاستقلال الحضاري حدد د. عادل حسين دور معاير متوسط دخل الفرد وهدفه أن يكون ذلك من خلال قيمنا الحضارية والتنمية الاقتصادية المستقلة، ويذهب د. عادل حسين إلى أن تشغيل هذا النموذج الذى يبدو متسقا منطقيا أمر بالغ الصعوبة فى الحياة العملية ولكن التشغيل ليس مستحيلا فى حالة توفر روح عامة من الانبعاث الوقمى وقيادة قادرة وتنظيم سياسى مناسب.

٨- وأخيرا يرى أنه لابد من تقريب هذا النموذج العام للتنمية المستقلة إلى واقع الأمة العربية، أي لابد من مراعاة الشكل الخاص للمتغيرات المشكلة للنموذج، ولابد من دمج المتيغرات الملحية الخاصةب المنطقة العربية ويقصد من ذلك الأصول المتميزة للحضارة الإسلامية- مشاكل التوحيد القومى بين أقطار عربية طقعت شوطا فى النمو القطى – المشاكل الفريدة الناشئة عن متغيرى النفط والمال النفطى (اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا) – حدة التحديات الخارجية (من القوى الخارجية) على مشروعنا الحضارى المستقل، والتى تتناسب مع النتائج الاستراتيجية، والتعديلات الهامة فى توازنات القوى الدولية المترتبة على نجاح هذا المشروع [١٨].

لقد كانت الجولة السابقة مرهقة فلابد من معاناة فكرية بهدف الاقتراب من الحقيقة وتلمس الطريق للدول العربية والنامية إلى التنمية.

فطريق التنمية خاصة لبلدان العالم الثالث طريق صعب ولن يشق طريقه الوعر وسط أعداء من كل نوع إلا إذا توفرت زعامة وقيادة على قدر المهمة هذه القيادة لابد أن تملك أيمانا بالهدف وإرادة حديدية، لديها الوضوح النظرى والكفاءة السياسية اللازمة لإدارة الصارع ولاتخاذ قرارات رشيدة بين المتغيرات المتنوعة السريعة وهذه القيادة ليست مجرد فرد أو بعض أفراد بالرغم من أهمية الأفراد الموهوبين واحتياجنا إليهم- إذ ينبغى أن ترتبط بمؤازرة كل أفراد المجتمع والمشاركة الشعبية.

ثانياً: كيف تؤدى التنمية إلى التغير الاجتماعى:

فى هذه الفقرة تركز المؤلفة على سؤال هام وهو كيف تؤدى التنمية إلى التغير الاجتماعى؟ أو ماهو الدور الذى تلعبه الصفوة فى مجالات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي؟ وما مدى فعالية قيادتها وقبل الاجابة على هذا السؤال يجب أولا تحديد ماهى هذه الصفوة.. هل هى صفوة حاكمة أم أنها عدة صفوات تختص كل منها بصنع القرارات الرئيسية فى مجال تخصصها؟

وإذا أخذنا بمفهوم "روبرت دال" للصفوة الحاكمة وهى على حد قوله

"مجموعة ضابطة أقل حجما من الأغلبية وليست نتاجا خالصا للقواعد الديمقراطية، وإنما هى أقلية من الأفراد تسود أراءوها بصفة منتظمة فى حالات الخلاف فى التفضيل حول القضايا السياسية الرئيسية[١٩].

بيد أنه ليس من المنطق ولا من الناحية الأمبريقية أن الصفوة الصغيرة ذات درجة عالية من النفوذ فى مجال معين، سيكون لها بالضرورة هذه الدرجة العالية من النفوذ أيضا مجال آخر.

فبالرغم من أن جماعات الصفوة الصغيرة من الناس تضع الكثير من القرارات الرئيسية ولكن هذا يكون فى مجال تخصصها فقط.

فالصفوة التى تقود التعليم العام تختلف عن الصفوة التى تقود أحزابا سياسية وتختلف أيضا عن الصفوة التى تقود التنمية الحضرية على سبيل المثال بدرجة عالية من الكفاءة، بل أنها سوف تحقق إذا ما امتد نشاطها إلى التعليم أو إلى قيادات أحزاب سياسية.

ومن ثم فإن القوة تتوزع على جماعات متعددة ولا تتركز فى أيدى جماعة واحدة بحال من الأحوال، فلا تتحكم جماعة واحدة فى القوة وإنما تتوزع فى المجتمع كله من القاعدة إلى القمة. وهذا هو المنطلق الذى انطلق منه "روبرت دال فمن هذه الفقرة سنتفق على أن القوة ستتوزع على عدة جماعات أي أنناسنأخذ مفهوم تعدد الصفوات وليست الصفوة الأحادية.

وفى هذا الصدد نجد أن هناك اختلافات بين العلماء الاجتماعيين حول تصنيف الصفوات المختلفة بوجه عام فى الدول النامية.

ومن أمثلة ذلك تصنيف ريمون أرون للصفوة فى المجتمع الحديث فقد صنف المجتمع الحديث إلى خمس صفوات كما يلي:

الزعماء السياسيون– اداريون الحكمة– المديرون الاقتصاديون– الزعماء الجماهيريون والرؤياء العسكريون [٢٠].

هناك تصنيف آخر "سوزان كيلر "للصفوة فى المجتمع الحديث كما يلي: الصفوة السياسية– الصفوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والعلمية، الصفوة الدينية الفكرية– وصفوة المشاهير من الفنانين والكتاب والقائمين بدور الترقية فى المجتمع [٢١].

وعلي الرغم من هذا الاختلاف حول تصنيف الصفوات فى المجتمع الحديث إلا أن هناك اتفاقا علي وجود مجموعة من الصفوات شائعة فى معظم الدول النامية وهى كما يلي:

الطبقة الوسطى، المثقفون الثوريون، والقادة الوطنيون فضلا عن أن هناك صفوات أخرى توجد فى بعض الدول النامية كالصفوة ذات الصلة بالطبقة الحاكمة (وتم كبار ملاك الأراضى أو الاستقراطية التجارية) والدور الذى تلعبه هذه الصفوة محدود بمصالحها الخاصة واستمرار الأوضاع القائمة وقد شجعت إلى حد ما فرص الحراك الاجتماعى لبعض الجماعات ولكنها لاتحقق الاحتياجات الجماهيرية التى تظهر فى زيادة النمو الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة (وعدالة التوزيع فى الدخل والخدمات الاجتماعية)[٢٢].

كما نجد أن المثقفين الثورين والقادة الوطنيين قد تختلطان مع بعضهما البعض ومن الممكن أن يكونوا طبقة وسطي. وعلى ذلك يكون التركيز هنا على الطبقة الوسطى وبمعنى أدق مثقفى الطبقة الوسطى، وهى تكاد تقترب من مفهوم الصفوة وتضم جماعة كبار موظفى الحكومة الذين يتولون الاشراف على كثير من النشاطات التنفيذية فى ظل ظروف التخطيط الاقتصادى والاجتماعى.

وبالاضافة إلى "الصفوة المثقفة هناك أيضا، صفوة رجال الأعمال وعلى الرغم من صغر حجمها العددى نسبيا فى الدول النامية إلا أنها قد بدأت تمارس تأثيرات مختلفة الأشكال، فهذه الفئة تضم من بيننا أبناء أصحاب السلطة التقليدية الذين يتميزون بقدر أكبر من المرونة ويملكون كمية كافية من رؤوس الأموال، وهم أكثر انفتاحا على المؤثرات الأجنبية وأكثر استعدادا لإقامة علاقات مع الخارج. فضلا عن الفئة الجديدة التى تضم بعض أقارب وأصقداء أصحاب السلطة الجدد وأتباعهم السياسيين الذين يستفيدون من علاقاتهم بتلك الفئة. وهذه

الفئة الجديدة من أصحاب الأعمال الوطنيين لا يسهمون فى التنمية الاقتصادية فلا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ولا تستطيع أن توظف هذه المصالح فى خدمة بناء مجتمع جديد. (٢٤).

وأخيراً صفوة رجال الجيش: فى الدول النامية يشكلون صفوة متميزة تلعب دورا حامسا فى المجتمعات المستقلة حديثا والتى لاتزال فيها النظم السياسية فى طور التشكيل، فهى تستمد أهميتها باعتبارها رمزا من رموز الاستقلال الوطنى.

أهمية المشاركة الشعبية فى عملية التنمية:

فالمشاركة الشعبية تعنى مشاركة جموع الشعب وليس الصفوة منه فقط وتقوم علمية المشاركة على أربعة مبادئ:

١- لا تعى المشاركة مشاركة أفقية أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة افقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

٢- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لايجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهى الجديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات وإنما لا بد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة فقط.

٣- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تصنعها الصفوة فقط وإنما تشارك في وضعها الجماهير.

٤- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة فى اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء من القادة والقمة والعكس.

المصادر والهوامش للفصل الرابع

١. د. إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية- الطبعة الأولي ١٩٧٨، ص ص ٦١-,١١٤

2. Myrdal, Gunner, : Asian Drama. Vol. III, op-cit PP: 1867-1869.

3. Bendix, R. : Towards a Definition of Modernization In: Comparative studies in Society and History Vol (a). 1967. PP.331-335.

4. Ibid., P. 333.

5. Ibid., P. 334.

٦. د. عادل حسين: الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩م الجزء الأول – دار المستقبل العربى- القاهرة ١٩٨٢,

٧. نحو تصور نظرى لقضية التنمية فى: المرجع السابق. ص ٢٨٥ ومابعدها.

٨. د. عادل حسين- المرجع السابق ، ص ,٢٨٨

٩. المرجع السابق. ص ص ٢٨٦-,٢٩٧

١٠. الديمقراطية، هل يمكن تخطيطها؟ فى د. سعد الدين إبراهيم: الأهرام الاقتصادى- العدد ٧٣٨- الصادر فى ٣ مارس، ,١٩٨٣

١١. مقال للدكتور سمير أمين: ترجمة الدكتور/ محمد على الدمشاوى صدر فى ثلاثة أعداد متتالية- وهذا الجزء الثالث في : الأهرام الاقتصادى- العدد ٧٧٨-,١٩٨٣

١٢. المرجع السابق: ص ص ٤٧-,٤٨

١٣. نحو تصور نظرى لقضية التنمية – د. عادل حسين، مرجع سابق ص ٢٩٣,

١٤. محبوب الحق: ستار الفقر– خيارات امام العالم الثالث– ترجمة أحمد فؤاد بلبع– تقديم د. إمساعيل صبرى عبد الله – الهيئة العامة للكتاب ,١٩٧٧

١٥. المرجع السابق: ص ,٩٧

١٦. د. عادل حسين: مرجع سابق ذكره ص ص ٣٢٨–,٣٢٩

١٧. المرجع السابق ص ,٣٢٨

١٨. المرجع السابق ص ,٣٢٩

19. Dahl, R. Acriticque of the Ruling Elite Model. American Political Science Review, Vol. (52). 1958. P. 463-469. In: Allessandro pizzorno: Political modern sociology Reading. Penguin Books. 1962. P. 128.

20. Aron, R. Social structure and Ruling class. Op-cit-PP: 6-16.

21. Keller, Suzanne: Beyond the Ruling class op – cit- P 27.

٢٢. الصفوة وبناء القوة فى: د. السيد الحسينى: علم الاجتماع السياسى – المفاهيم – القضايا– دار الكتاب والتوزيع – القاهرة ١٩٨٠، ص ١٣٢ وما بعدها.

٢٣. التقليد والتحديث: الصفوات فى المجتمعات النامية فى: بوتومور: الصفوةوالمجتمع، مرجع سابق. ص ,١١٢

٢٤. د. السيد الحسينى – علم الاجتماع السياسى– مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٦-١٣٨.

الفصل الخامس

أولاً: مقدمة فيما يحله المستقبل بالنسبة لنظريات التنمية:

على مدى العقود الأربعة الماضية، كان حقل التنمية تسوده ثلاث نظريات مختلفة للبحث هي:

نظرية التحديث، والتبعية، والنظام العالمي.

Modernization, Dependency and world- System Theories.

وهذه النظريات الثلاث قد نشأت في ظل سياقات تاريخية مختلفة وتأثرت بتقاليد نظرية مختلفة، كما أن الدراسات الامبريقية الخاصة بها قد استنارت بفروض نظرية مختلفة، لهذا فإن هذه النظريات قد قدمت حلولا مختلفة للمشكلات المرتبطة بالتنمية في العالم الثالث. مع ذلك فإن هذه النظريات نفسها كان يجمع بينها نموذج مشترك للتنمية.

وبعد أن تعرضت كل نظرية من هذه النظريات للهجوم من النظريات الأخرى، عملت على تعديل فروضها الأساسية وشرعت في أجندة بحث جديدة ردا على الحجج التى طرحها من واجهوها بالنقد.

١- نظرية التحديث:

لقد ظهرت نظرية "التحديث" في الخمسينات، حين أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم، وعندما عكف علماء الاجتماع الأمريكيون إلى وضع برنامج للنهوض بعملية التحديث في بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا[١].

ونظراً لأن علماء الاجتماع الأمريكيون كانوا متأثرين بشدة بالنظرية التطورية نراهم وقد تصوروا أن التحديث عملية ذات مراحل، لا يمكن الرجوع عنها وهى عملية مطردة، وطويلة الأمد، وتتحرك في اتجاه النموذج الأمريكي.

ولأن هؤلاء العملاء كانوا يخضعون لتأثير نظرية بارسونز الوظيفية، فإنهم نظروا إلى الحداثة على أنها تتعارض مع التقليد، وكان من نتيجة ذلك، أن علماء الاجتماع الأمريكيين قد اقترحوا على بلدان العالم الثالث ضرورة نقل لقيم الأمريكية، والاعتماد على القروض والمساعدات الأمريكية، وتحويل مؤسساتها التقليدية.(٢)

ولكن حينما تعرضت نظرية "التحديث" لهجوم في نهاية الستينات، قام باحثوها بتعديل فروضهم الأساسية، وأصبح الخط الذي انتهجته نظرية التحديث في نهاية الأمر هو ان التقليد، من الممكن أن يلعب دورا مفيدا في التنمية وأن بلدان العالم الثالث في مقدورها إتباع طرقها الخاصة في التنمية.

ومن أصحاب هذه الآراء "اجانر ميردال"، حيث ذهب إلى أن كل دولة نامية يجب أن يكون لها خطة تنموية خاصة بها تتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية وتتناسب مع تراثها الثقافى والحضارى(٣).

وكان من نتيجة هذه التعديلات الأخيرة أن نظرية "التحديث" شرعت في إنتاج اتجاه لبحث وهو دراسات التحديث الجديدة.

٢- نظرية التبعية:

ورغم أن نظرية التحديث كانت نتاجا أمريكيا، فإن نظرية التبعية كانت تستمد جذورها من العالم الثالث بل ونشأت تحديداً كرد على فشل المناخ الاقتصادى لهذه الدول في مطلع الستينات.

إن نظرية "التبعية" قد اعتمدت بشدة عل تصور للروابط بين الدول الغربية وبلدان العالم الثالث، باعتبارها مجموعة من العلاقات الاقتصادية الاستغلالية التابعة، والمفروضة من الخارج والتى تتعارض مع عملية التنمية.

ومن هنا، جاءت دعوة نظرية "التبعية" إلى بلدان العالم الثالث بضرورة قطع علاقاتها بالدول االغربية من أجل النهوض بطريقها المستقل، القائم بذاته في مجال التنمية.(٤)

ومع ذلك فحين تعرضت نظرية "التبعية" للهجوم في مطلع السبعينيات قام باحثوها بتعديل الفرضيات الأساسية التى كانوا ينادون بها.

وكانت آخر العناصر التى أكدت عليها نظرية "التبعية" تتمثل في: أن التبعية ليست مجرد عملية اقتصادية وإنما أيضا عملية اجتماعية سياسية، وأن التبعية ليست مجرد علاقة خارجية وإنما هى أيضا علاقة داخلية ذات خاصية تاريخية، وأن التنمية يمكن أن تتحقق جنبا إلى جنب مع التبعية.

هذه التعديلات الأخيرة في نظرية "التبعية" كانت بداية اتجاه جديد في مجال البحث وهو دراسات جديدة في التبعية.

٣- نظرية النظام العالمى:

كانت هى آخر النظريات التى ظهرت في مجال التنمية، وقد قدمت هذه النظريات توجها جديدا في تفسير الأحداث الرئيسية التى وقعت في عقد السبعينات، مثل عملية التصنيع في شرق آسيا، وأزمة الدول الاشتراكية. ونتيجة لتأثرهم في البداية بنظرية "التبعية" فقد اتجه باحثو النظام العالمى إلى التأكيد على ضرورة بحث مسألتى الشمولية والأمد الطويل، وبهذا ينبغي أن تكون وحد التحليل هى الاقتصاد العالمى، الذي يشكل نظاما تاريخيا مؤلف من ثلاث درجات، اقلب، وشبه المحيط، والمحيط.

وترى "نظرية" النظام العالمى أن الاقتصاد العالمى سوف يصل بنهاية القرن العشرين إلى مرحلة انتقالية، لأن عندها من القيام باختيارات حقيقية لتغير

مسار التاريخ البشرى– ومع ذلك فحينما تعرضت نظرية النظام العالمى للهجوم في نهاية السبعينات، فإن باحثيها قاموا بتعديل بعض من فروضها الأساسية. وفى صورته المعدلة، بات مفهوم "النظام العالمى" يؤخذ فقط كأداة بحثية وليس كواقع مادي.

وصارت الدراسات تجري الآن على المستويين العالمى المحلى، وأصبح التحليل الطبقي يأتى كشيء ثانوى لتحليل التدرجات الاجتماعية وهذه التعديلات كانت بداية تيار بحثي يعبر عن دراسات النظام العالمى على المستوى الوطنى.

ولقد أدت التغيرات في الفروض النظرية التى طرحتها تلك النظريات الثلاث السائدة في مجال التنمية إلى حدوث تحول مقابل في توجهات البحث في أدبيات التنمية منذ الخمسينات وحتى الثمانينات.(٥)

لقد حدث تحول للمنظورات النظرية في أدبيات التنمية، ففى الخمسينات ظهرت نظرية التحديث كنموذج أولى لدراسة التنمية في العالم الثالث.

وفى الستينات بينما فشلت نظرية التحديث في تفسير ما الذي حدث في أمريكا اللاتينية، ظهرت نظرية التبعية الجديدة ومعها منظور مختلف وجاءت الدراسات الكلاسيكية التى قام بها "درس سانوس" والتى سنعرضها – ودراسة "اندر جوندر فرانك" و"بول باران" لتشكل أجندة بحث جديدة لدراسة التأثير الضار للهيمنة الأجنبية على البلدان النامية.

الرؤية المستقبلية لنظريات التنمية:

يثور التساؤل بشأن ما يحمله المستقبل بالنسبة لنظريات التنمية، وإن حقل التنمية إذ يتحرك في طريق التلاقى في نظريات توليفية Synthesis–

حيث يبدو أن هذه النظريات الثلاث السائدة في مجال التنمية، قد أخذت الخواص المشتركة التالية في الثمانينات.

أولاً: إن كلا من هذه النظريات قد رأى ما يستدعى استعادة التاريخ- فبدلا من التركيز على الأنماط المثلى للحداثة والتقليد، وبدلا من تحديد النموذج العام للتبعية، وبدلا من إرساء شمولية النظام العالمى، صار الباحثون الآن أكثر اهتماما بفهم الحالات الملموسة ذات الخاصية التاريخية، ويتعمقون في مشاكل البحث التى تتطلب تحليلا تاريخيا مفصلا مثل:

لماذا حدثت الثورة الإسلامية في إيران، وماهو سب المعجزة الاقتصادية في هونج كونج خلال العقود الأربعة الماضية[٦].

ثانيـــاً: إن الدراسات الجديدة تحاول الأخذ بطريقة تحليل التعدد المؤسسي- فبدلا من الاعتماد فقط علي متغير واحد مثل دافع الإنجاز- وبدلا من تناول موضوع التبعية، باعتبارها مجرد عملية اقتصادية- بات الباحثون الآن يدرسون عملية التفاعل المعقدة بين المؤسسات المختلفة، أي كيف يحدث التفاعل بين الأسرة والدين والجماعات العرقية- والطبقات والدولة والحركات الاجتماعية- والاقتصاد العالمى لتشكيل التطور التاريخى لبلدان العالم الثالث.

ونتيجة لذلك، فإن الدراسات الحديثة قد أصبحت أكثر تطورا من الدراسات القديمة- ثم تجاوزت حدود المناقشة البسيطة حول ما إذا كانت العوامل الخارجية أكثر أهمية من العوامل الداخلية.

ثالثاً: إن السؤال الخاص بما إذا كانت التنمية شيئا مفيدا أو ضارا- قد ترك مفتوحا.

وتنوه المؤلفة إلى أن التنمية التى يقصدونها في هذا الصدد هى النمو الاقتصادي، وليست التنمية التى تمس كافة أوجه الحياة التى تهدف إليها البلدان النامية.

فبدلا من تصور التحديث كعملية مطردة، وبدلا من إبراز الآثار المدمرة للتبعية، فإن الدراسة الأخيرة أصبحت تشير إلى أن التنمية لها آثار مفيدة وضارة في آن واحد. والباحثون الآن صاروا في حالة إلى دراسة كل حالة على حده مقارنة بوضعها التاريخى الخاص، قبل أن يقرروا ما إذا كان للتنمية تأثير إيجابى أو سلبي، وعلى أي شريحة من السكان ينعكس هذا التأثير.

وتركز المؤلفة على أن هناك تيارا يسير نحو التلاقى في أدبيات التنمية. لأنها بصفة عامة أقل عدوانية على الحقائق التاريخية كذلك فإن هذه الدراسات تطرح تحليلا أكثر تطورا يعتمد على التعددية المؤسسية لتفسير الأحداث التاريخية الرئيسية التى وقعت في الاقتصاد العالمى الرأسمالى في عقد الثمانينات.

ومع ذلك ، فإن التيار نحو التلاقى مازال بعيدا عن حد الاكتمال، فمازالت أدبيات التنمية تبدو وكأنها تسير نحو التلاقي الانتقائي وليس صوب التلاقى الكلى.

ورغم أن نظريات التنمية الثلاثة السائدة تشترك معا في ملامح متشابهة قليلة، إلا أنها مازالت تحتفظ بسماتها (وعلاقاتها المميزة) الفردية، حسب الأسم الذي يحمله كل منها- فنظرية التحديث مازالت تركز اهتماما على العلاقة بين الحداثة والتقليد، بالرغم من تركزيها الآن على الدور الايجابي للتقليد بأكثر من ذى قبل ويحضرنى في هذا الصدد دراسة- هواردج وياردا(٧).

كذلك نظرية "التبعية"، فإنها مازالت تنحو إلى تحليل الروابط بين التبعية والتنمية، بالرغم من اتجاهها الآن إلى تحليل الجانب الايجابي للتنمية عما قبل.

أما نظرية "النظام العالمى" فهى مازالت تقوم بدراسة التيارات المادية الدورية للاقتصاد العالمى ومدى تأثير هذه التيارات وذلك بالرغم من أهتمامها الآن بدراسة المناطق الصغرى أكثر مما كان يحدث من قبل.

وتركز المؤلفة على أن هذه النظريات الثلاث لن تختفى فالمرحبون بالعولمة ومنبهرون بالمجتمع التكنولوجى الجديد سيظلون يتمسكون وينطلقون في اتجاهاتهم من نظرية التحديث.

أما المنزعجون والكارهون للعولمة، الذين لهم اتجاهات سلبية نحوها، فينظرون إليها على أنها ليست الا نتيجة الاستغلال الرأسمالى حيث تحمل الاستثمارات الأجنبية والسلع المستوردة في طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها– لا لغرض الا لتحقيق مزيد من الأرباح، وإن التصدى لهذا الاستغلال مطلب ضرورى وحتمى.

إن هذا الفريق سيظل يأخذ بنظرية "التبعية" التى تتضمن المشاعر السلبية والنظر إلى العولمة على أنها مزيد من الاستغلال الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية والثقافية.

أما نظرية "النظام العالمى" وهى التى تصر على تقسيم العالم إلى قلب (مركز) ومحبط، وشبه محيط فهذه النظرية في نظر المؤلفة– لن تختفى بل لعلها النظرية التى ستظل تابعة ومتربعة علي أقل تقدير في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، بل إن القلب لا منازع له ولا شريك وسيتمتع بالاستقرار الكامل– بل ولعل الولايات المتحدة هى التى تقود الإتجاه نحو العولمة بهدف

أمركة العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا أيضا. وتتمركز في القلب وتظل دول شبه المحيط ودول المحيط كما هى، وهذه ليست نظرة متشائمة بل لعلها نظرة واقعية على الأقل بالنسبة لدول النامية ومنها مصر.

بمعنى أن هذه النظريات الثلاث لن تختفى بل الأحرى أنها سوف تكون جميعا أكثر فعالية في تحقيق حصيلة بحثية متنوعة، مفسره لما يحدث من ديناميكيات وتغيرات كبيرة ومصيرية وخطيرة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

ثانياً: التراث السوسيولوجى لنظريات التنمية

مقدمة:

تناقش الدراسة الراهنة التراث السوسيولوجى لنظريات التنمية- وهو تراث ضخم يذخر بالعديد من الدراسات ذو الرؤية العميقة ف التحديث، والتبعية، والنظام العالمى الجديد.

ولقد آثرت المؤلفة أن تركز على الدراسات الكلاسيكية الجادة والمشهورة لكى تستلهم منها الجديد والمستقبل- حقا.. إنه تراث ضخم لأكثر من أربعة عقود مضت على نظريات التنمية وما يستتبعها من المساعى الفكرية النقدية والجهود البحثية.

- تناقش المؤلفة بالنسبة لنظرية التحديث ست دراسات كلاسيكية وهي:

١- دراسة "ليرنر" عن زوال المجتمع التقليدي.

٢- دراسة "ماكليلاند" عن الحاجة إلى الإنجاز وعلاقتها الجدلية بالنمو الاقتصادي.

٣- دراسة "انكلزوسميث" – وقد ركزا في هذه الدراسة علي وجود ظاهرة العصرية من خلال عشرة مؤشرات دالة عليها.

٤- الدراسة الرابعة هى التحديث والتنمية عند "سملسر" – وهو يربط بين التحديث والتنمية في أربع عمليات: الانتقال من التكنولوجيا البسيطة إلى المعقدة.

– يعتبر الاتجاه من زراعة المحاصيل للاستهلاك المحلي إلى المحاصيل النقدية والانتقال من الاعتماد على القوة الحيوانية والبشرية إلى التصنيع وتزايد القاعدة الحضرية.

٥- دراسة والت روستو وهو يربط بين التحديث والتنمية الاقتصادية عن طريق مرور المجتمع بخمس مراحل للنمو الاقتصادي.

٦- دراسة ليبست" عن الصفوة وعلاقتها بالتحديث.

ثم ننتهى من هذه الفقرة بتعليق حديث عن هذه الدراسات الامبريقية.

إن هذه الدراسات الامبريقية الكلاسيكية لبدايات نظرية التحديث- وكلها تؤكد على كيفية استبعاد التقليد من أجل مساعدة بلدان العالم الثالث على اتباع تؤكد على كيفية استبعاد التقليد من أجل مساعدة بلدان العالم الثالث على اتباع النهج الأمريكي في مجال التحديث.

كما تناقش المؤلفة الدراسة الكلاسيكية لـ "ثيوتونيو دوس سانتوس" عن التبعية: وهو يقسم التبعية إلى تبعية استعمارية، وتبعية مالية صناعية، والشركات متعددة الجنسية.

أما الدراسات الامبريقية لنظرية النظام العالمي الجديد فتناقش الدراسة التالية:

دراسة "والرشتاين" حيث تناولت العالم كوحدة للتحليل – وتركز هذه الدراسة على تأثير حالة التقهقر في الاقتصاد العالمى الرأسمالى في القرن السابع عشر على التنمية في القلب والمحيط وشبه المحيط.

أ – الدراسات الامبريقية الأولي لنظرية التحديث:

١– لعل أشهر الدراسات الأولي التى تناولت التحديث هى: الدراسة التى قام بها دانييل ليرنر Daniel Lerner في عام ١٩٥٨ وخرجت في كاب بعنوان زوال المجتمع التقليدي The Passing of Traditional Society وفى هذه الدراسة قام ليرنر ببحث عملية التحديث في العديد من دول الشرق الأوسط، وأجرى بحثه وألحق كل هذا بملاحظات عن مجتمع القرية– ومن كل ذلك جاءت الصورة التى رسمها "ليرنر" للتحديث على أنه صفة كونية وتحدث في العالم بأسره.

ولقد أوضح "ليرنر" أن المجتمع التقليدي بدأ ينحسر أمام الروح العقلانية والوضعية– كذلك بين أن دور وسائل الإعلام قد أصبح حاسما ويرتبط بعدد من المؤشرات الأخرى الدالة على التنمية، فهناك الحضرية المصحوبة بزيادة في معدل القراءة والكتابة، مما يؤدى بدوره إلى زيادة التعرض لوسائل الإعلام– وفى نفس الوقت أصبح الدور المتزايد من الشعوب الحضرية المتعلمة يشارك في نظام اقتصادى أوسع مجالا.

وتتحقق العصرية عند "ليرنر" من خلال التغيرات التى تحدث في المؤسسات والأنظمة، والتى تحدث أيضا في الأشخاص(٨).

ولقد ركز "ليرنر" على القدرة على اعتناق إتجاهات معينة، وعدها من الأمور الهامة، وهى من الأمور التى تعمل وسائل الإعلام على تشجيعها وتقوم

بتعليمها- وبذلك تكون وسائل الإعلام بمثابة أداة تحديث تساعد على الحراك الاجتماعى، ومن ثم فإن "التحديث" هو عملية تتصف بدرجة عالية من تعلم القراءة والكتابة- ووضوح وسائل الإعلام المختلفة.

ولقد صنف "ليرنر" عينة بحثه إلى تقليديين Traditional وإنتقاليين Transitional وعصريين Modern.

ومن الردود التى حصل عليها من استبيان بحثه، وجد أن مجموعة العصرين بالمقارنة بالأفراد التقليديين، كانوا أفضل معرفة، وكذلك صغار السن نسبيا- أما الانتقاليين بحسب تصنيفه- فكانوا يميلون إلى السخط والقابلية للتطرف.

والمهم في دارسة "ليرنر" إدراكه أنه ستكون هناك أزمة في الهوية Identity على المستوى الفردى، حيث يتعين على الأفراد أن يكيفوا معتقداتهم مع الوضع العصرى.

وهنا نقف وقفة ونضع خطوطا حول هذه النتيجة لأن هذه الإشكالية هى ما نحن فيه الآن- حيث تطرح هذه القضية وهى- أزمة الهوية- في كثير من المؤتمرات والندوات الحديثة وخاصة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين. ونحن في عصر العولمة- وهنا ننوه بأن "ليرنر" قد تنبه لها منذ الخمسينات من قبل أن تنهار الثنائية القطبية.

٢- لعل الدراسة الثانية التى تعبر عن نظريات التحديث هي:

دراسة "دافيد ماكليلاند " David Mc Clelland

وهو عالم النفس الذي اهتم بالقيم Values وظل لسنوات طويلة يدرس كيف يكتسب الأفراد الحاجة إلى الإنجاز need For achievement ويعني

بذلك الرغبة في فعل شيء أفضل وأسرع وبكفاءة أعلي ويؤكد على أن الحاجة إلى الإنجاز هى من الأشياء التى يمكن أن يجدها المرء في الأفراد في مختلف الثقافات وترتبط بمؤشرات أخرى للتنمية بما في ذلك مؤشر النمو الاقتصادي، وهو أحد الخواص التى تنسب للشخصية أو بصفتها فيروس عقلى Mental Virus تظهر وتنمو في الأطفال من خلال ما يؤكد قيمة الاعتماد على النفس والمناقشة والسلوك المنبعث من الذات- ومن ثم فعلى الدولة التى تبغى تشجيع روح الإقدام على المشروعات، أن تغوس في نفوس صغارها القيم المرتبطة بالحاجة إلى الإنجاز. كذلك البالغين أيضا في مقدروهم أظهار وتنمية هذه الخاصية الشخصية [٩].

٣- دراسة اليكس انكلز Alex Inkeles وسميث D.H. Smith

الدراسة الثالثة تناولت الاتجاهات والمواقف نحو العصرية Modernity والتى قام بها "انكلز وسميث" على مدى عشر سنوات ثم نشرت في كتاب عام ١٩٧٤[١٠].

وعلي أساس البيانات المستمدة من (٦٠٠ مقابلة) في ست دول متخلفة خلص انكلز وسميث إلى ما يدل على وجود ظاهرة العصرية بوجود مجوعة من المؤشرات يمكن عرضها على النحو التالي:

١- الاستعداد لاكتساب خبرة جديدة والانفتاح نحو التجديد والابتكار.

٢- الاهتمام بأشياء أخرى خلاف الأشياء ذات القيمة الفورية المباشرة.

٣- وجود موقف أكثر ديمقراطية تجاه آراء الآخرين.

٤- التوجيه نحو المستقبل وليس إلى الماضى.

٥ الاستعداد لتخطيط الحياة الذاتية للإنسان.

٦- الاعتقاد بأنه في مقدور الإنسان السيطرة على البيئة وإنجاز أهدافه.
٧- القبول بأن العالم هو شئ (يمكن حسابه) وبالتالى يمن السيطرة عليه.
٨- الإدراك بكرامة الآخرين- مثل النساء- والأطفال.
٩- الإيمان بإنجازات العلم والتكنولوجيا- حتى وإن كان إيماناً ضئيلاً إلى حد ما.
١٠- الاعتقاد في لعدالة (ويقصد العدالة التوزيعية).

٤- التحديث والتنمية عن سملسر:

تناقش الدراسة الراهنة دراسة سملسر، حيث أنه حاول أن يربط بين التحديث والتنمية.

وركز سملسر على الآثار الناجمة عن التنمية الاقتصادية على البناءات الاجتماعية.

فقد حدد سملسر Smelser أربعة عمليات لها أهميتها وتأثيرها في عملية التنمية[١١] العملية الأولي: وهى التى يتم فيها الانتقال من التكنولوجية البسيطة إلى المعقدة.

أما العملية الثانية: تلك التى يحدث فيها تغير من زراعة المحاصيل للاستهلاك المحلي- إلى زراعة المحاصيل النقدية.

- ثم المرحلة الثالثة: فهى تشمل الانتقال من الاعتماد على القوة الحيوانية والبشرية إلى التصنيع.

أما العملية الرابعة والأخيرة: فيتم خلالها تزايد القاعدة الحضرية للسكان- ولقد أكد "سملسر" إن هذه العمليات الأربعة لا تقع في وقت واحد، وإن التغيرات قد تختلف من مجتمع لآخر، كذلك إن الدافع للتغير قد يختلف من مجتمع إلى

آخر، فالدافع قد يتأثر بصورة أكبر بالتقليد، لذلك فإنه يؤدى إلى إنتهاج مسالك تختلف نحو التحديث، فمن وجهة نظر "سملسر" إن الاختلافات القومية هى أيضا من الأمور التى لها أهميتها دائما حتى في أكثر مراحل التحديث تقدما، كما أن الأحداث الدرامية كالحروب، والكوارث الطبيعية يمكن أن تؤثر بشكل حاسم في نموذج التنمية.

- كما يذهب "سملسر" بأن وقوع الاضطرابات الاجتماعية أمر حتمى وهذه الاضطرابات لأسباب عديدة أكثرها أهمية هو الصدام بين التقليد والعصرية، وتفاوت التغير البنائى والسرعة التى تسير بها عملية التصنيع.

وفي الواقع فإن المجتمعات التى تخوض عملية التحديث ترسم صورتها على أنها ساحات قتال، حيث أن التقليد يقف متحفزا في وجه قوى التمايز البنائى حيث تناضل ميكانيزمات التكامل لإبقاء عملية التوازن قائم- كما أن نجاح هذه الميكانيزمات في مهمتها يعتمد، على شدة وكثافة التغير البنائى، وعلى طبيعة المجتمع ما قبل العصرى وعلى المدى الذي تصل إيه العناصر المتمردة في المجتمع في الوصول إلى السلطة السياسية، وعلى الحد الذي تتواكب وتتوافق فيه الجماعات الاجتماعية المتزاحمة- وأخيرا على القدر الذي يتم به التدخل الأجنبي.

وعلى أية حال، فإنه من الصعب الهروب من النتيجة النهائية- وهى أن سملسر" يتعامل مع نموذج موحد الشك للتغير الاجتماعى وفيه تسير المجتمعات التى تخوض عملية التحديث على النهج الذي وضعته المجتمعات الأكثر تقدما.

هذا، ولا يدعي "سملسر" إن التحديث عملية سهلة، كما لا يدعى أن عملية التصنيع التى تمثل نقطة انطلاق للنمو الاقتصادي سوف تقع على الفور.

- وهنا يتحدث "سملسر" عن التغير الاجتماعى من حيث الصورة النمطية المثالية، وإن التغيرات من التقليد إلى العصرية.

وربما يمكن القول أن عملياته الرئيسية الأربعة من التغير الاقتصادي والتكنولوجي- كذلك آثارها الاجتماعية هى عمليات تتطابق في الواقع مع العمليات التى كانت خليقة بأن تقع في التصنيع الغربي- ونجد هنا نوعاً من فكر وركايمى جديد عند "سملسر"- وهو المنظور الوظيفى البنائى- الذي يرى أن التغير الاجتماعى في العالم الثالث بمثابة أحد العوامل الضرورية في النمو الاقتصادي- وإذا ما حدث هذا التغير وأمكن احتواء الاضطرابات الاجتماعية- من خلال مؤسسا قوية، فعندئذ فقط فإن العالم الثالث من وجهة نظر "سملسر" بمقدوره محاكاة المسلك الغربي مع بعض التغيرات المحلية(١٢).

٥- دراسة "والت روستو" عن العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وبين حدوث التغير الاجتماعى:

بمعنى العلاقة بين التحديث والتنمية- إن الأهمية التى يمثلها روستو بالنسبة لسوسيولوجيا التنمية تكمن فيما يأتى:

أولاً: فيما يبشر به من إمكانيات حدوث تنمية اقتصادية سريعة في العالم الثالث- وهذا في حالة التغلب على معوقات التقيد.

ثانياً: وهو السبب الأكثر أهمية، بسبب ما اكتسبته آرائه من وزن كبير، لفترة في الساحة السياسية في الولايات المتحدة، مع العلم بأن هناك أوقاتاً كان

الهجوم فيها على السياسات التى ينادي "روستو"- يعتبر أمراً ضرورياً وشرطاً كافياً لتجريد نظرياته الأكاديمية من قيمتها.

ومؤدى نظرية "روستو" هو أن كافة المجتمعات يمكن إدراجها في واحد من خمس مراحل للنمو الاقتصادي. وقد استمدت من دراسته للتنمية الاقتصادية الغربية. ولقد بدأ هذه المراحل بالمجتمع التقليدي والذي يتميز بأن يكون الناتج محدود بسبب عدم قدرة الوصل للعلم والتكنولوجيا، كذلك تكون القيم بصفة عامة ذات طبيعة قدرية (١٣).

وينهى مراحله بالمرحلة الخامسة والتى تتميز بالاستهلاك المرتفع، حيث تبدأ القطاعات الاقتصادية الرائدة في إنتاج أسلوب التخصص في تصنيع السلع الخدمات المعمرة والاتجاه يكون نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعى- ويعتبر "روستو" أن هذه المرحلة تمثلت في الولايات المتحدة بالإنتاج الضخم.

مما سبق يتبين أن "روستو" قد طرح نظرية يزعم أنها تتصف بالديناميكية وتناول العوامل الاقتصادية وأيضا القرارات والسياسات الاجتماعية للحكومات. ومثله من المنظرين الآخرين لعملية التحديث، فإن "روستو يدخل في دراسته عن التنمية مفهوم "الانتشار"، فهو يقول أن القوى الأوروبية برغم أنها لم تعمل على تعليم خلق الظروف الضرورية السابقة على عملية الإنطلاق- إلا أنها قد حركت المجتمعات في الطريق المناسب- كما أنها غالبا ما أدخلت عملية التحديث كأحد أهداف سياستها الاستعمارية- هذا، وكأن روستو يحمل تبريرا للاستعمار.

فكان "روستو" يعتبر أن عملية التحديث أمراً حتمياً- فمن الناحية النظرية، يمكن للمجتمعات إختيار وقف التنمية- ولكن من الناحية العملية، فإن التزايد السكانى والإنجذاب المطرد للمستويات المعيشية العصرية، يجعل من قوة الدفع نحو التحديث شيئا مستمراً.

وأخيرا فإن "روستو" مثل أصحاب نظريات التحديث الأكثر حداثة- يرى أن التكنولوجيا المتاحة، في أى وقت تضطر إلى وضع قيود على "الفعل الاجتماعى" والاقتصاى والسياسى وإن كان الأفراد في نطاق هذه القيود يكونون أحراراً في صنع خياراتهم الهامة.

وفى مرحلة لاحقة ورداً على منتقديه، أوضح "روستو" أنه لم يستبعد من نظريته مسألة التدخل السياسي والاجتماعي، وإن كان مجال الاختيارات- في أي وقت معين يكون كما هو دائماً- مقيداً ومحدوداً بالإمكانيات التى يستطع المجتمع تعبئتها وبالأنواع الضرورية من التكنولوجيا التى ترغب في استيعابها(١٤).

لقد قوبلت نظريته بالكثير من الانتقادات- ولو نحينا جانباً لحجج الاقتصادية البحتة- فمن المشكوك فيه أن تكون التنمية في الغرب قد حدثت وفقاً لما يقول به "روستو" بل ومن المستبعد أن تحدث أيضا في العالم الثالث وفقا للنهج الذي يقول به "روستو".

٦-دراسة ليست: عن الصفوة وعلاقتها بالتحديث

يركز "ليبست "Libpset على أن الصفوة فى أمريكا اللاتينية قد احتوت بعض المفهومات الرئيسية لنظرية التحديث. فالقيم السائدة التى مازالت تغذى

سلوك الصفوة، فى الدول النامية، هى قيم الإيعاز Ascription والخصوصية Partic ularism والانتشار diffusion.

ومن مجمل ما خرج به "ليبست" من الدراسات الامبريقية المتاة عن أمريكا اللاتينية، يرى أن الأمر يتطلب الاهتمام بصفوة أصحاب المشروعات لكي تكون أكثر عصرية، والأخذ بالحل الإصلاحى الذى يتمثل فى تغيير المقررات التعليمية الرسمية للتأكيد على المعايير المهنية، وكيفية حل المشكلة والإنجاز فى كافة المناحي، وخاصة فى مجال العلوم والتكنولوجيا- وبهذا الشكل لن تكون هناك حاجة لرفض أنساق القيمة التقليدية (١٥).

إن نظرية إلى مجتمعات العالم الثالث، باعتبارها أنساقاً منغلقة علي نفسها نسبياً، يعنى أن أسباب التخلف كان ينظر إليها على أنها أسباب كامنة فى البناءات الخاصة بهذه المجتمعات- وترجع إى قصور هذه المجتمعات ذاتها، وقد استتبع هذا – أنه إذا كان لهذه المجتمعات أن تنمو وتتطور فلابد أن ينصب الاهتمام الرئيسى على علاج هذه النواقص الداخلية- أنه لابد بشكل ما من مواءمة هذه المجتمعات لكي تتوافق بشكل أكبر مع عملية التصنيع والعصرية.

ويرى أنصار نظرية التحديث – أن التحديث أصبح تياراً عالميا- كما أن الصفوة فى أكثر المجتمعات افتقاراً للعصرية، أصبحت تتقبل جوانب هامة من قيم العصرية- كما أن كتلة العالم الثالث أصبحت تبرر كعنصر تحقيق للاستقرار فى السياسية الدولية- وكعامل محرك لعملية التحدث – ولعل "اليابان" تمثل نموذجاً ممثلاً للمجتمعات التى خاضت عملية التحديث بنجاح.

التعليق على الدراسات الامبريقية للتبعية

لعل الصورة الأصلية لنظرية التبعية والتخلف، كما وضع إطارها فى البداية بول باران Paul Baran ثم راجت وإتسعت بعد ذلك على يدى اندرجوندر فرانك Ander Gunder Frank ودوس سانتوس dos Santos. وآخرين.

كانت شبيهة بخط تفكير "تروسكى" Trotsky – لقد ركزت نظرية التبعية على تحديد أسباب تخلف دول العالم الثالث و (أمريكا اللاتينية فى البداية على وجه الخصوص) فى إطار النمو الذى يتصف بالديناميكية والتناقض فى النظام الرأسمالى العالمى. وقيل أن التخلف كشئ مخالف عن "عدم" التنمية، ليس هو بسبب بعض الأوضاع الداخلية كما روجت لذلك نظريات التحديث – وإنما هو بالأحري نتيجة لذات العملية التاريخية العالمية التى تطورت خلالها الدول الرأسمالية التى صارت متقدمة الآن. ويتمثل جوهر نظرية التبعية فى أنه نتيجة لتغلغل رأس المال الاستعمارى فى البلدان المستعمرة، فقد نشأ فى هذه البلدان هيكلا مشوها للاقتصاد والمجتمع يؤدى إلى الجمود الاقتصادى الشامل والفقر المدقع لشعوب هذه البلدان بصفة دائمة والهيكل الاقتصادى يعنى شيئان:

١- "**تبعية**" : واعتماد الاقتصاد على بنية الدول الرأسمالية المتقدمة والذى كان يتضمن إعادة تنظيم الاقتصاد بطريقة ليس لها مردود سوى إنتاج السلع الأولية للغرب الصناعى، ومنع التصنيع المحلي (فى ظل الاستعمار) – فضلا عن ذلك، إن الهيكل الإنتاجى كان محدودا فى مجاله وتنوعه[٢٢].

ومع نهاية ١٩٧٠- بعد نحو عشر سنوات من آخر حركة للاستقلال، جاء فى تقرير للأمم المتحدة أن حوالي ٩٠ فى المائة تقريبا من عائدات الدول

النامية من التصدير فى ذلك الوقت كانت ناجمة عن تصدير المنتجات الأولية. وإن نصف هذه الدول تقريبا حصلت على أكثر من ٥٠ فى المائة من عائدات التصدير من سلع أولية واحدة- وأن نحو ثلاثة أرباع هذه الدول حصلت على أكثر من ٦٠ فى المائة من العائدات من تصدير ثلاث منتجات أولية فحسب.

٢- "التوجه الخارجي"، الذى يعنى أن الاعتماد الكامل على الأسواق الخارجية، سواء من حيث إستجلاب رأس المال والتكنولوجيا أو كمنافذ لتصريف الإنتاج وكان الاعتماد غالبا مايزداد تفاقما بتركيز التبعية بشكل مطلق على عدد محدود من الدول العاصمية وهو ما كان فى الأساس نتيجة الروابط المستمرة مع الدول الأم (الاستعمارية).

ولقد كان هناك عدد من المؤشرات الامبريقية التى قيل أنها تعكس هذا التمركز على الخارج – ويتمثل فى:

تمركز الشريك التجارى، وتمركز منح المعونات، وتمركز التخصص فى الإنتاج الموجه للتصدير. أما بالنسبة لتشوه هيكل المجتمع – فإن نظريات التبعية قد أشارت أيضا إلى سمتين رئيسيتين تميز هذا التشوه:

١- التحالف الطبقى: بين رأس المال الأجنبى ووكلاء الاستعمار فى الداخل – وتؤكد نظرية "التبعية"، إن هيكل الإنتاج للمواد الأولية الموجهة للتصدير قد وجد بغيته فى وجود هيكل طبقى (داخلى) مجمد تهيمن عليه صفوة صغيرة من التجار وأصحاب الأراضى، التى أصبحت مصالحها الاقتصادية متشابكة بصورة متزايدة مع مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة- والتى كانت أساليبها ومشاربها الثقافية تقليد مخلص لأساليب ومشارب الدول الرأسمالية.

٢- تطور (نماذج مطلقة لعدم المساواة الاجتماعية) التى أفضت بدورها إلى تقيد وتشويه السوق الداخلى. ولقد كان الاعتقاد السائد أن التبعية يتولد عنها بناء من العلاقات الاجتماعية الداخلية يتوافق مع، ويتخلق من الطريقة التى تهتم بها دولة ما بهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية- ولقد أدى هذا إلى فرض عملية التخصص فى الإنتاج- كما أن استمرار توافق المصالح بين الدول الإمبريالية والصفوة فى المستعمرات السابقة، حتى بعد الاستقلال – قد أعاق أي محاولة للتصنيع- والتحول الإجتماعى الداخلى للأسوء وهذا هو ما يفضى إلى الركود الاقتصادى والفقر المدقع بصورة شاملة (٢٣).

إذن فإن ما نجده لدينا هو نظرية تنسب سبب التخلف المستمر إلى تراث من الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المشوه. وهذا الهيكل المشوه هو ما يشار إليه الاقتصاد المجتمع المحيطى.

ولقد أدى التركيز على الطبيعة التى تشكل وتقرر العلاقات الخارجية بين الدول الفقيرة والغنية بأصحاب نظريات التبعية فى فترة الاستعمار الجديد إلى الدعوة إلى الانفصال الجذرى عن النظام الرأسمالى العالمى باعتبار أن ذلك هو الدواء والعلاج للتنمية فى الدول الفقيرة (٢٤).

جـ - الدراسات الامبريقية لنظرية النظام العالمى على المستوى الكونى

من بين نظريات التنمية الثلاث السائدة، تنفرد نظرية النظام العالمى بأنها الوحيدة التى تتناول العالم كوحدة للتحليل.

ولعل أشهر الدراسات التى تمثل هذه النظرية دراسة "ايمانويل والرشتاين" عن تراجع مرحلة الاقتصاد العالمى الرأسمالى.

ويرى "والرشتاين" [٢٥] أن تحليل أو تفسير التنمية أو التخلف لا يمكن أن يتم دون معرفة الايقاعات الدورية للاقتصاد العالمى ككل – ويوضح أن هناك مجموعتين مختلفتين من الإيقاعات الدورية مجموعة دورات تتألف من مرحلة التوسع (أ) ومرحلة الانكماش (ب) بحيث كل دورة تدوم ٤٠-٥٥ سنة. ومجموعة دورات الإمداد الأطول مدى والتى من المفترض أن تمتد ما بين (١٥٠- ٣٠٠ سنة) وقد سميت هذه الدورات الأخيرة بهذا الاسم لأنها- تأخذ شكل المنحنيات الإحصائية لعمليات الامداد بمعنى أنه بالرغم من كون المرحلة (أ) مرحلة توسع، فإن المرحلة (ب) ليست انكماشا وإنما هى فترة جمود. ويذهب "والرشتاين" إلى أنه على الرغم من أن دول القلب تقوم باستغلال المحيط فى النظام العالمى- إلا أن المحيط يقاوم ويتحدى هذا الاستغلال، وهذا التغير الاقتصادى المستمر الذى يرتكز على الرأسمالية هو الذى يحدث التغير الاجتماعى.

ولقد تناول "والرشتاين" تأثير دوره الامداد فى الفترة من ١٤٥٠-١٧٥٠م- أي فى خلال ٣٠٠ سنة وتعد هذ الدورة بالذات ذات أهمية خاصة من وجهة نظر "والرشتاين لأنها تعطى الدليل على وجود اقتصاد عالمى رأسمالى- لذلك فإن هذه الدورة بعكس الدورة السابقة فى نهاية العصور الوسطي (١١٠٠ – ١٤٥٠م) التى وقعت فيها عمليات الوسع والانكماش بشكل متماثل تقريبا فى أرجاء أوربا، وقد أظهرت نموذجا غير متماثل للتنمية فى مناطق مختلفة من أوربا- مثال ذلك أن الأجهزة السياسية صارت قوية راسخة فى أوربا الغربية، بينما ضعفت فى أوربا الشرقية- كذلك الالتزامات الاقطاعية قويت فى أوربا الشرقية ولكنها ضعفت فى أوربا الشمالية الغربية.

فما هو تفسير هذا النموذج غير المتماثل للتنمية فى أوربا- بتركزه على المرحلة (ب) إبان الأزمة التى شهدها القرن السابع عشر، كانت مهمة البحث التى عكس عليها "والرشتاين" هى تحرى الكيفية التى أدت بها المرحلة (ب) نفسها إلى نتائج مختلفة بشكل كبير فى المناطق المساحية الثلاث (القلب- المحي وشبه المحيط) بالاقتصاد العالمى الرأسمالى.

القلب : The Core

من المعروف أن التراجع الاقتصادى العالمى يمثل نفس المشكلة فى جميع المناطق هذا الاقتصاد – حث يصير الطلب فى حالة ركود والأرباح تتقلص- ولكن يمكن الاحتفا بنفس المستوى من الأرباح لابد من إتباع الوسيلتين التاليتين:

"خفض التكلفة بزيادة عنصر الكفاءة أو باستخلاص أعلي معدل من فائض القيمة من القوة العاملة وزيادة نصيب الفرد فى مجمل نشاط السوق- وذلك عن طريق خفض البيع أو الاحتكار أو الاستفادة من اخافاقات المنافسين- فالقلة فقط هى التى فى مقدورها أن تنجح فى ذلك- من هنا- فإن عمليات التراجع فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى ماهى الا لحظات من التركيز المتزايد (لرأس المال)- ويركز "وارشتاين" على أن هذا التركيز لا يكون فقط على مستوى المنشأة- بل أيضا على مستوى الاقتصاد العالمى ككل.

وفى المرحلة (ب) إبان أزمة القرن السابع عشر، حاولت دول القلب (انجلترا- وفرنسا) خفض التكاليف بتحسين الأساليب التقنية لإنتاج الحبوب الغذائية والنسيج ومع ارتفاع حجم الإنتاجية بدأ إنتاج دول القلب فى أوربا الغربية يزيح بصورة مؤثرة الإنتاج القادم من أوربا الشرقية والجنوبية. ان دول القلب لم

تكتفى فحسب بالتنافس على الأراضى من أجل استعمارها- بل تصارعت أيضا فيما بينها بغرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي الرأسمالى(٢٦).

المحيط: The Periphery

مع بداية إنهيار الأسعار العالمية وضعف السوق العالمى كيف تمكن المحيط الذى تخصص فى تصدير المنتجات الزراعية من مواجهة ذلك من أجل تصريف إنتاجه- يرك "والرشتاين" على أن المحيط تمكن من التصرف بالسعي إلى خفض تكاليف الإنتاج والاستحواذ على نصيب أكبر من السوق فى منطقة المحيط بأوربا الشرقية: قام كبار الملاك المنتجين بخفض التكاليف باستخدام قدرتهم السياسية والاقتصادية معا على العمالة الريفية من أجل زيادة حجم عمل السخرة وذلك بإنهاء الحيازات الايجارية وإرغام الحائزين السابقين على أن يصيروا أجراء.

إن أسواق المناطق المحيطة قد اتسعت لتستوعب منتجات كبار الملاك المنتجين من أجل تلبية الحاجات الضرورية اليومية للسخرة- وبذلك لم تعد السوق سوقا عالمية، وإنما صارت إقليمية.

وأخذت قوة الدولة تذبل باطراد (كما فى بولندا).

شبه المحيط: The Semi Periphery

ما الذى حدث لمناطق شبه المحيط فى هذه المرحلة (ب)؟

هل شاركت فى المزايا النسبية التى تمتعت بها مناطق القلب أم فى التدهور النسبى لمناطق المحيط؟

يميز "والرشتاين" بين نوعين من شبه المحيط – مناطق كانت شبه محيطية كجزء من حالة التدهور التى جرت، ومناطق كانت شبه محيطية كجزء

من حالة النهوض المناطق شبه المحيطية. إن مناطق شبه المحيط التى كانت فى إنحدار مثل (أسبانيا- البرتغال) كانت أشبه بمناطق المحيط – وعانت من التدهور- وصارت فريسة لدول القلب- حيث أن "البرتغال" صارت تابعة اقتصاديا وحزام انتقل للمصالح الهولندية أولا ثم الإنجليزية- فى حين لعبت اسبانيا هذا الدور بالنسبة لفرنسا.

أما المناطق شبه المحيطية الناهضة- مثل (السويد- بورسيا) فقد شاركت بعض مزايا القلب – عن طريق التحالفات المتعاقبة وفتح اقتصادياتها أمام الاستثمارات القادمة من دول القلب- وحاولت إستغلال المنافسة بين دول القلب لدعم تقدمها فى مجال الاقتصاد العالمى الرأسمالى [٢٧].

الساحة الخارجية:

يركز "والرشتاين" على أنه فى القرن السادس عشر كان كثير من الدول مثل (روسيا- الهند- وغرب افريقيا) ظلت خارج الاقتصاد العالمى الرأسمالى.

وفى النهاية يخلص "والرشتاين" إلى أن تخصيص الأدوار فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى ليس بالشيئ الجامد – ولقد كان هذا هو الحال بصفة خاصة فى المرحلة (ب) حين وقعت تحركات واسعة فى المواقع.

ومن ثم فإن المرحلة (ب) تمثل تأكيدا لطغيان الجمود على كل شئ ولكنه الجمود الناجم عن تزايد تركيز راس المال، ومن ثم تزايد الاستقطاب والتمايز أي أن الجمود لا يبطئ من فعاليات الرأسمالية وإنما بالأحري هو جزء لايتجزأ- منها [٢٨].

لقد كان تركيز والرشتاين على الايقاع الدورى للاقتصاد العالمى الرأسمالى هو بمثابة اتجاه جديد فى مجال البحث، وعلى الرغم من أن دراسة "والرشتاين" ذاخرة بالرؤية العميقة إلا أنها تعرضت للانتقاد بسبب مايلي:

لم توضح نظرية والرشتاين كيف نشأ هذا الشكل الطبقى من الناحية التاريخية، ولماذا أخذت العلاقات الاجتماعية هذا الشكل المقرر.

ان ارفينج زيتلن Irving Zeitlin يركز على أن منظور النظام العالمى غير قادر على التوغل بالبحث فى القضية السابقة لأنه يقدم تحليلا للتدرجات الاجتماعية وليس تحليلا طبقيا، فإن هذا المنظور (النظام العالمى) يركز محور اهتمامه على تبادل العلاقات وتوزيع المكافآت فى السوق بأكثر مما يركز على الطبقات والصراع الطبقى فى مجال الإنتاج- ان "والرشتاين" يشير إلى تدرجات Stratfication تتمايز عن بعضها حسب موقعها فى النظام الهرمى، للمهام الوظيفية فى الاقتصاد العالمى الراسمالى- كما أن هذه التدرجات تحصل على مكافآت غير متساوية لمهامها الإنتاجية ومستوياتها المهارية واسهاماتها فى الاقتصاد العالمى.

ويشير "زيتلن" إلى أن هذا النموذج يخفى الطبقية الحقيقية للعلاقات الطبقية ويضع ستارا من الغموض على أصولها التاريخية- ومن ثم فإنه أيضا يقلب الصلة الحقيقية بين تقسيم العمل والعلاقات الطبقية رأسا على عقب. ومن وجهة نظر "زيتلتن" انه فى نطاق هذا النموذج المجرد – لايوجد أى نوع من علاقات الجبر- والقهر – والاستغلال – كما لايوجد علاقات بين المنتجين ومن يستولون على الثروات- بين من يفرضون القهر والمقهورين- بين الطبقات

المهيمنة والتابعة- وبهذا يصبح العبيد والسخرة، ومزارعو الحيازات والخدم والاتباع والعمال الحرفيون مجرد فئات وظيفية فنية.

كما يهتم "زيتلين" هذا النموذج التاريخى المجرد ويركز على أن التقيم العالمى- مقلوبا رأسا على عقب وأنه السبب فى العلاقات الطبقية فى مجتمعات بعينها بأثر مما يبدو فى الواقع – بل يعتبر أنه المحصلة التاريخية لها وبذلك يتهم "زيتلن" "منظور النظام العالمى بأنه نادرا ما يتمحص الخاصية التاريخية للعلاقات الطبقية فى الدول والتى تشكل العلاقات الكونية بينها- والتى تقرر كيف تؤثر هذه العلاقات الكونية على تطورها الداخلي [٢٩].

وتشير المؤلفة إلى أن هنا دراسة "بيرجسن وشوينبرج " فى ١٩٨٠ عن الموجات الطويلة للاستعمار وكان هدف هذه الدراسة هو دراسة تاريخ الاستعار بدءا من ١٤١٥م – وحتى الوقت الراهن.

كذلك هناك دراسة أخرى وهى دراسة مجموعة العمل البحثية عن (النماذج الكونية لحركات العمل).

وهدف الدراسة هو رصد وتحليل صراع الحركة العمالية ومداه خلال القرن العشرين- واتبعت هذه الدراسة طريقة تحليل المضمون للمجلات والصحف منذ عام ١٧٨٠ – وحتى الوقت الراهن.

هاتان الدراستان السابقتان- اتخذا منهج "والرشتاين" فى البحث من حيث المنهج التاريخى طويل المدي.

ولعل دراسة "والرشتاين" أثر عمقا ومن ثم فقد ركزت عليها الدراسة الراهنة.

وأخيرا فإن "والرشتاين" كان محقا فى قوله إن البنية الاقتصادية للدول المتخلفة لاتعد مرحلة مبكرة فى عملية الانتقال للتنمية- وإنما هى بمثابة إنعكاس لإنغماس مجتمع ما بصورة هامشية فى الاقتصاد العالمى كمجرد منتج للمادة الخام (٣٠).

ولعل "ماكس فيبر" قد تحققت تنبؤاته بأن الرأسمالية فى غضون أجيال- سوف تكون قد تمكنت من القضاء على جميع البناءات الاجتماعية المقيدة بالتقاليد، وبأن هذه العملية لن يكون من الممكن تجنب حدوثها- كما يصف الرأسمالية الحديثة بأنها قوة ثورية في جوهرها. وليس ممكنا بأي وسيلة من السبل، كبح مسيرتها(٣١).

التعليق على الدراسات الامبريقية لنظرية النظام العالمى الجديد عناصر القوة فى نظرية النظام العالمى علي المستوى الكونى:

إن نظرية النظام العالمى توجه الباحثين إلى دراسة الديناميكيات الكونية- ومن ثم قام "والرشتاين" بمواجهة تلك المشكلة البحثية المتعلقة بكيفية تأثير حالة التقهقر فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى فى القرن السابع عشر على التنمية فى القلب- المحيط وشبه المحيط.

وبإلقاء نظرة فاحصة على ظهور النظام الرأسمالى فى الفترات أو المراحل المتميزة- ففى كل مرحلة نجد أن تدبيرا بنائيا معينا بين القلب والمحيط، ينجح لفترة فى إنجاز عملية التراكم على نطاق عالمى تقود العلاقة للظهور مرة أخرى فى شكل جديد حيث أن المرحلة الأولي من الاستعمار الجديد قامت من ١٩٥٠ وحتى ١٩٧٠- وهذه الفترة أيضا استولدت من داخلها تناقضات تطلبت فى النهاية إلى تبديل العلاقات الاقتصادية والجيوبولوتيكية بين الدول الغنية

والفقيرة– وثمة بعض الكتاب مثال د. مير أمين اتجهوا إلى وصف مرحلة ما بعد ١٩٧٠ باعتبارها مرحلة ثانية من الاستعمار الجديد – وثمة البعض الآخر استخدموا مصطلح– "مابعد" الاستعمار مثل "دافيد بيكر David Becker لتوضيح سمات هذه الفترة.

وهنا قد نتساءل عن ماهى قيود وتناقضات الفترة الأولي من الاستعمار الجديد التى خلقت أزمة السبعينات وإعادة ترتيب العلاقات بين الشمال والجنوب؟ .

الرد على هذا التساؤل. بالإمكان رصد هذه التناقضات وهى تتوغل على مستويين مختلفين وإن كانا منفصلين عن بعضهما: مستوى تنمية الإمكانات المادية وهو المستوى المؤسس الوطنى أو الداخلى فى دول القلب وفى دول المحيط، ثم مستوى العلاقات الاقتصادية والجيوبولوتيكية بينهما.

إن نظرية التبعية قد أسهمت بالكثير– ففى نهاية الستينات والسبعينات، صارت هناك موجه من التأميم فى الدول النامية ومنها مصر التى جرى فيها الاستيلاء على الشركات والأموال المملوكة للأجانب، أو التى تم بيعها للبرجوازية الوطنية– وقد بلغت رؤية العالم الثالث للعلاقات الاقتصادية العلمية ذروتها فى تسليم المجتمع الدولى بحق الدول الأقل تقدما فى امتلاك موارد ثرواتها الخاصة ولكن مقابل الثمن الذى كان لابد من دفعه– ففى كافة أنحاء العالم النامى– كان الاستيلاء أو المشاركة الوطنية فى الشركات الأجنبية يستلزم دفع تعويضات مالية بالإضافة إلى تعثر الخطط التنموية الوطنية. ومن ثم كانت النتيجة المترتبة هى نشوب أزمة الديون فى الثمانينات لمعظم دول العامل الثالث.

ويمكن القول باختصار، أن الفترة الثانية من الاستعمار الجديد قد ولت نموذجا جديدا قامت فيه الدول الغنية بانتزاع الفائض من البلدان الفقيرة وإذا كانت الفترة الأولي من الاستعمار الجديد (١٩٥٠- ١٩٧٠) كانت تتميز بنقص الموارد المادية وانتشار التكنولوجيا- فإن العلاقة البارزة فى الفترة الثانية ومع مطلع الثمانينات إزدادت ديون العالم الثالث إلى الدول المتقدمة. ومع نهاية الثمانينات كانت ديون العالم الثالث تبلغ ما يعادل ثلث إجمالى الناتج القومى للدول النامية مجتمعة- فقد كانت إحدى السمات الأخرى لفترة ما بعد الاستعمار هى إعادة هيكل العلاقات الاقتصادية العالمية بتقسيم عالمي جديد حين كان "المصنع العالمى" يتفوق على السوق العالمى(٣٢).

حيث بدأت المواقع المعنية فى العامل الثالث الذى جري اختيارها للنشاط الاقتصادى الجديد وهى التى بات يشار إليها الآن بالاقتصاديات الصناعية الجديدة مثل بعض دول شرق آسيا تشارك فى دائرة الإنتاج الرأسمالى العاملى المتكامل بشكل أكبر- فى حين أن مناطق أخرى بالعامل الثالث- صارت بصورة متزايدة مهمشة عن هذه الدائرة. ومن ثم ظهر من ذلك تفكك العاملالثالث وأصبح المفهوم (العالم الثالث) يعكس صعود نجم بعض دول من العالم الثالث وأقول بلدان أخرى.

قبل ترك هذه الفقرة التى تتناول التراث السوسيولوجى الذاخر بالدراسات العديدة والبحوث المتعمقة نجد أن لعبة التقسيم الدولي- قد بدأت منذ القرن الخامس عشر، فهي لعبة لها تراثها التاريخى العميق- وإن التقسيم الدولي إلى قلب ، ومحيط، وشبه محيط – ومناطق خارج نطاق هذه اللعبة وهى المهمشة لعبت بإحكام عن طريق الاستعمار العسكرى ثم عن طريق الهيمنة الاقتصادية

وهى لم .. ولن تنتهى حتى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، حيث أصبح الاستعمار استعمارا ثقافيا- وأصبحنا أمام مجتمع تكنولوجى حديث، بل لعل الذين يدعون بأن العولمة ماهى إلا مؤامرة جديدة لاستعمار العامل كله ثقافيا وتكنولوجيا- لم يبعدوا عن الحقيقة. حتى أن بعض دول شرق آسيا والتى كان يطلق عليها (النمور الآسيوية) اصبحت فى محنة حاليا واضطرابات داخلية- (مثل اندونسيا) وكل ذلك بسبب إعادة تشكيل دور الدول فى التقسيم الدولي العالمى.

ثالثاً: الاتجاهات المنهجية والمنطلق المنهجى

أ – نظرية التحديث:

لقد اتجهت نظرية التحديث إلى التركيز علي العوامل الداخلية التى خضعت للتحليل الوظيفى البنائى والتى تتعلق بدور القيم والثقافة بوجه خاص، حيث كانت تحظى بأكبر قدر من الاهتمام فى نظرية التحديث، فهذه العوامل من وجهة نظر الدول الغربية تسود العالم الثالث فهى مرتبطة بالنموذج التقليدى (ما قبل الصناعى) وهى عوامل الإيعاز فى مقابل الإنجاز، والانتشار الوظيفى (عدم التخصيص) فى مقابل التخصص، والخصوصية فى مقابل العمومية.

وقد قبل أن القيم تتجسد فى الثقافة، بمعنى أن هذه القيم الثقافية تعوق عملية التنمية فى هذه المجتمعيات التقليدية، وبناء عليه فإنه إذا أمكن إزالة هذه العوائق (وهى القيم الثقافية المعوقة للتنمية فى بلدان العالم الثالث).

فإن عملية التنمية سوف تحدث من خلال انتشار العصرية Modernity الاقدمة من الخارج (أي من الدول المتقدمة)[٣٣].

ولقد اهتمت عملية التحديث بجماعات وطبقات الصفوة فى العامل الثالث والتى تعتبر بمثابة قوى تعمل للتغيير، فعلى المستوى الفردى، كانت هذه القوى تتمثل فى الأفراد الذين تؤهلهم شخصياتهم إلى الحراك الشخصى Mobile Personalities فى وظائفهم والذين يتصفون بالرغبة فى الإنجاز Nead to achieve بمعنى أنه كان الاهتمام بالأشخاص ذوى السمات العصرية وهؤلاء كانوا نسبيا على مستوى جيد من التعليم، كما أنهم أكثر استجابة لوسائل الإعلام، فضلا عن أنهم من ذوى القاعدة الحضرية أو من سكان العواصم فى توجهاتهم، فهم من الجماعات الأقل تقيدا بالتقليد، وقلما يخلو مكان من الدول النامية من صفوة التحديث Modernizing Elite التى تكون راغبة وقادرة مؤسسيا من خلال حكومة قوية وقادرة على هز مجتمعاتها النائمة فى السبات والمتأثرة بالتوجيه الأيديولوجى لخارجى، وإدخالها مرحلة الانلاطق الاقتصادى Economic take-off وما بعدها.

وطبقا لهذا التصور فإن عملية التنمية تكون فوقية قادمة من أعلى أى من الدولة المتقدمة (٣٤).

لقد كانت قوى التغيير Change agents هي الأقدر على أن تشمل المبتكرين الذين يقومون بنشر الأفكار الجديدة المستمدة من أماكن أخري، ومن الواضح أن "الابتكار" و "الانتشار" هما عمليتان متصلتان معا منطقيا وعمليا، وبشكل عام فإنه لايهم كثيرا ما إذا كانت إحدى السمات الثقافية الجديدة نابعة من داخل المجتمع أو من خارجه. فالذين يأخذون زمام الريادة فى تطبيق هذه السمة (التحديث) عمليا يمكن اعتبارهم من المبتركين فى سياق عملية التطبيق، فإنهم أيضا سيكونون ناشرين لها. وعلى أية حال، ففى نظرية "التحديث" نجد أن

الأفكار (أو الممارسات أوالتكنولوجيا أو رأس المال) التى ينبغى انتشارها فى أى مجتمع بالعالم الثالث قد تبعت من خارج هذا العالم الثالث، وفى الخمسينات والستينات زاد الاهتمام بكيفية التعرف علي المبتكرين وزيادة أهميتهم وتأثيرهم فى مجتمعاتهم.

إن المبتكرين أو ناشري الأفكار أو قوى التغيير كانوا بمثابة الميكانيزمات البشرية human Mechanisms التى من خلالها تكيفت المجتمعات لمواجهة التدى الذى فرضته العصرية Challenge of Modernity. وكان من المسلم به أن التغيير هو أمر حتمى ويتم حدوثه، وأنه بمجرد أن يبدأ فإنه سوف يستمر بتأثير قوة الدفع النابعة منه، كذلك كان هناك الافتراض بأن اتجاه التغيير ينحو لأن يأخذ شكلا واحدا فى كافة مجتمعات العامل الثالث، ووفقا لنفس الخطوط التى سبق وإن سار عليها دول الغرب من قبل.

وفى هذا السياق يكون واضحا أن المنهج التطورى- والمنهج الانتشارى والمنهج الوظيفى البنائى قد أسهموا جميعا فى نظرية التحديث حيث اعتمدت بشكل خاص على المنهج الوظيفى البنائى، وأن المنهج الوظيفى قد ظهر فى التحليل السوسيولوجى العام لنظرية التحديث.

وبسبب هذا التوجه المنهجى، فمن الواضح ان تأثير العوامل الخارجية علي مجتمعات العالم الثالث، لم يحظ باهتمام كبير.وعلى الرغم من أن الاستعمار بكل ما يعنيه قد أثر تأثيرا كبيرا على دول العامل الثالث الا أن علاقات دول العال الثالث بالدول الغربية أو دول الكتلة الشرقية (التى كانت موجودة بتأثيرها فى ذلك الوقت) لم يحل باهتمام كاف فى التحليل. وبنفس المنطق يمكن القول أن النظرة لمجتمعات العالم الثالث، على أنها انساق منغلقة

على نفسها، وأن أسباب التخلف ينظر لها على أنها أسباب كامنة وداخلية فى البناءات الخاصة بهذه المجتمعات النامية، وتعزي إلى قصور هذه المجتمعات ذاتها- وقد استتبع ذلك أنه إذا كانت هذه الدول تريد أن تنمو وتتطور، فيتعين عليها أن تعالج هذه النواقص الداخلية، بمواءمة هذه المجتمعات النامية لكي تتوافق بشكل أكبر مع عملية التصنيع والعصرية التى أخذت بها الدول المتقدمة، بمعنى أنه يتعين على الدول النامية أن تتمثل وتحتذى خطوات الدول المتقدمة. كما يجب أن يحدث نوع من الصحوة فى هذه المجتمعات النامية حتى تلحق بركب الدول المتقدمة (٣٥).

كما أن التطور عملية تدريجية طويلة من التغير الاجتماعي والثقافى تأخذ شكل لتمايز وتمثل حركة عبر أطوار محددة من البسيط إلى المعقد، وقد صار هذا المنهج يميز الفكر الاجتماعي الغربى بأكمله ولم يكن المنهج التطوري سوى واحد فحسب من مؤثرات عديدة كان لها انعكاسها فى نظرية التحديث.

وفى نهاية القرن التاسع عشر كان المنهج التطورى يواجه تحديا قويا من جانب أصحاب المنهج الانتشارى الذين كانوا يبغون تقديم مدخل بديل للظواهر الاجتماعية والثقافية- كذلك فإن المنهج الانتشارى يشير إلى الانتقال الحقيقى المماثل لخواص الثقافية وغيرها من السمات من منطقة إلى أخري فى المجتمع.

إن المنهج الانتشارى يعتمد بشكل عام على الافتراض بأن وجود قالب ثقافى مشترك أو خواص ثقافة مماثلة، لابد وأن يكون منبعه مصدر واحد.

ان المنهج التطوري يركز على انتقال الثقافة عبر الزمن، أما المنهج الانتشاري يركز على تقصي وتتبع الوسيلة التى انتقلت بها الثقافة عبر المكان عن طريق التفاعل الاجتماعى.

ومع ذلك فإن كلا المنهجين (التطري والانتشاري) كانا يشجعان عملية المقارنة بين الثقافات المختلفة وإن كان كل نهما أيضا قد انقاد إلى قدر من التكهنات التى ليس هناك ما يدعمها وأن كلا المنهجين لهما أهميتهما فى الدراسات الامبريقية عن التحديث. وخاصة فى المحاولات التى سعت إلى فهم الكيفية التى انتشرت بها التجديدات والابتكارات.

إن المنهج الوظيفى البنائى(فى منتصف القرن العشرين) كان نظام العصر ويقال أنه من رحم سوسيولوجيا بارسونز تولدت براعم نظريات التحديث. حيث كان المحور الرئيسى لهذه النظرية هو العلاقة المتبادلة بين التغير الاقتصادى والثقافى، وأكثر تحديدا حول آثار التكنولوجيا الغربية على المجتمعات غير الصناعية (الدول النامية)، بمعنى أن التغير الاجتماعى فى العالم الثالث بمثابة أحد العوامل الضرورية في النمو الاقتصادى- وإذا ما حدث هذا التغير وأمكن احتواء الاضطرابات الاجتماعية من خلال مؤسسات قوية، فعندئذ فحسب، فإن العالم الثالث بمقدوره محاكاة المسلك الغربي مع بعض التغيرات المحلية.

وتركز المؤلفة على أن نظرية التحديث أسهمت فيها عدة مناهج بحثية، وهى المنهج التطورى والمنهج الانتشارى والمنهج الوظيفى البنائى ووضعوا خطيا من الأفكار والاتجاهات يعرف بنظرية التحديث.

٢- نظرية التبعية:

تركز هذه النظرية على أن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم فى القيام بعملية انما مجتمعهم، كما يستلزم وعيهم باتباع منهج شمولى بمعنى إدراك العالم كوحدة واحدة- الأمر الذى يساعدهم فى

فهم حقيقة مجتمعهم– وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة وبذلك يمكن القضاء على التخلف.

إذ يعتقد "اندرجوندر فرانك" (٣٦) أن العلاج الوحيد للتخلف هو الخروج من دائرة النسق الرأسمالى عن طرق الاشتراكية وضرورة الثورة الوطنية فبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية واقتصادية.

بمعنى أن هذه النظرية تتبنى منهجا شموليا تحليليا تاريخيا لمعرفة أسباب وجود دول متقدمة وأخري متخلفة. والأخذ فى الاعتبار سلسلة تبعية العلاقات، وخضوع اقتصاديات دول (تابعة) لدول أخرى (مركز).

إن نظرية التبعية لا ترجع التخلف إلى عزلة الدول النامية أو عزلة بعض أجزائها عن المجتمعات الرأسمالية بل ترجع التخلف إلى ارتباط المجتمعات النامية بالمجتمع الرأسمالي، واستغلال المجتمعات الرأسمالية لهذه المجتمعات النامية، وعلي ذلك– فهذه النظرية تركز على علاقة الدول النامية بالامبريالية الرأسمالية وتركز أيضا على الاحتكار العالمى والتبعية، وتفسير التخلف فى ضوء استنزاف الدول المتقدمة لاقتصاديات الدول النامية. بمعنى أن نظرية التبعية تركز على المنهج الشمولي التاريخى التحليلى، فى علاقة الدول المتقدمة بالدول النامية، حيث كانت القولة المشهورة وهى المنطلق لهذه النظرية، (ان التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة) بمعنى أن تقدم الدول الغربية هو سبب تخلف الدول النامية.

٣– نظرية النظام العالمى الجديد:

بعكس النظريات الأخري فى مجال التنمية، تصر نظرية النظام العالمى علي أن وحدة التحليل ينبغي أن تكون النظام العالمي، لذلك فإن الباحثين فى

مجال النظام العالمي يهتمون بدراسة الديناميكيات الكونية التى تجاوزت تخوم الحدود الوطنية.

إن نظرية النظام العالمي تتبني منهجاً تاريخياً فريداً لدراسة الايقاعات الدورية طويلة الأمد (للاقتصاد العالمي) فى نفس الوقت فإن هذه النظرية فى حاجة أيضا إلى البحث عن قاعدة جديدة للبيانات من أجل الكشف عن ديناميكيات الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

وليس ثمة شك فى أن هذا التوجه قد ظهر فى الدراسة الامبريقية التى قام بها "ايمانويل والرشتاين".

فهذه النظرية توجه الباحثين إلى دراسة الديناميكيات الكونية ومن ثم قام (والرشتاين) على سبيل المثال بمواجهة تلك المشكلة البحثية المتعلقة بكيفية تأثير حالة التقهقر فى الاقتصاد العالمي الرأسمالى فى القرن السابع عشر، على التنمية فى القلب- والمحيط وشبه المحيط [٣٧] بمعنى توزيع القوى داخل القلب واستقرار القلب – وهذه الأنواع من المسائل الكونية التى خضعت للبحث لم يتعرض لها الباحثون فى نظرية التحديث والتبعية.

خلاصة القول: إن المنهج الذى استعانت به نظرية النظام العالمى هو المنهج المسارات الدنيوية والإيقاعات الدورية طويلة الزمن التى تجاوزت القرن.

فالدراسة الامبريقية التى أجراها (والرشتاين) قد تناولت فترة الإنحسار فى الدورة الاقتصادية العالمية التى استمرت من ١٤٥٠- ١٧٥٠م- بمعنى أن النقطة الصغيرة لدراسة (والرشتاين) كانت خلال ثلثمائة عام، من القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر.

وعليه فإن البيانات الراهنة والتى يتم جمعها على المستوى الوطنى تعد غير كافية فى مسائل البحث الكونية والتى واجهها الباحثون فى مجال النظام العالمي.

وكان من نتيجة ذلك أن هؤلاء الباحثين بدأوا السعي للحصول على بيانات جديدة على المستوى العالمي.

بمعنى أن نظرية النظام العالمي قد أسهمت بصورة كبيرة ومهمة بانتهاج منهج جديد، وهو المنهج التاريخى طويل الأمد، من أجل دراسة الحركات الدورية للاقتصاد العالمى والموجات الاستعمارية والاحتكارية الطويلة.

٤- المنطلق المنهجى للدراسة الراهنة:

أولاً: تركز المؤلفة فى هذا الصدد على أنه لابد من اتخاذ المنهجية الواقعية أو المذهب العملى (Pragmatism) الذى يعتمد على الوعي الحقيقي الناضج وليس المزيف بأننا نحن الآن أمام "العولمة Globalization وهي بمثابة نظرية كبري تحتوى كل نظريات التنمية التى سبق ذكرها من نظرية "تحديث" ونظرية "التبعية" ونظرية "النظام العالمي" – فهي نظرية شاملة كل الأطر النظرية للتنمية المعروفة في زمن التنمية– كما أن "العولمة تسهم فيها أيضا كل المناهج البحثية العلمية التى أسهمت وشكلت الأطر النظرية الأخري من منهج تاريخي شمولي طويل الأمد، كالذى لعب دورا فى تشكيل نظرية النظام العالمي الذى يري أن وحدة التحليل هى الاقتصاد العالمي الذى يري أن وحدة التحليل هي الاقتصاد العالمي الذى يشكل نظاما تاريخيا مؤلفا من ثلاثة درجات: القلب – وشبه المحيط والمحيط – وتقسيم الأدوار الاقتصادية العالمية فى شكل هرمى كان له أصوله التاريخية.

كما أن المنهج الذى اعتمدت عليه نظرية التبعية هو المنهج الشمولي وإدراك العالم كوحدة واحدة.

ومحاولة دمج الاقتصاديات الوطنية فى السوق العالمية للسلع وراس المال بل والقوة العاملة والأشكال التاريخية للتبعية من تبعية استعمارية وتبعية مالية- صناعية والتى عززت دعائمها فى نهاية القرن التاسع عشر، والتبعية الجديدة التى ركز عليها (دوس سنانتوس) [٣٨] وهي التي تعتمد على الشركات متعددة الجنسية والتى تستهدف الأسواق الداخلية للدول المتخلفة، وهى التبعية التكنولوجية الصناعية.

كما نجد أيضا أن "العولمة" تحتوى هذا المنهج الذى يدرك أن العامل وحدة واحدة كما يدرك حقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، ولكنه للأسف لايدرك المقولة المشهورة التى مفادها، أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة. فضلا عن استخدام المنهج التطوري والمنهج الانتشارى والمنهج الوظيفى الذى لعب دورا كبيرا فى تشكيل نظرية التحديث- هو أيضا منهج عامل فى العولمة- حيث إن التقليد ليس له القدرة على الصمود أمام العصرية. ولابد من التوجه نحو المستقبل وليس إلى الماضى، والانتفاح على التجديد والإبتكار والعلم والتكنولوجيا- فنحن أمام مجتمع تكنولوجي حديث.

نجد أن "العولمة" تشتمل على كل النظريات الثلاث السابقة

١- نظرية التحديث بكل مقوماتها وأسسها التى تقوم عليها- فالتحديث عملية مطردة وتطورية ولا يمكن الرجوع عنها وهى العقل الالكترونى والتكنولوجيا الحديثة- والحياة الثقافية المادية والمعنوية- وثورة الاتصالات وتنطلق أيضا من

ضرورة نقل القيم الأمريكية وامتثالها، والاعتماد على القروض والمساعدات الأمريكية، وتحويل المؤسسات التقليدية إلى عصرية.

٢- وهي أيضا نظرية التبعية بشكل جديد وثوب جديد – وهي تنحو فى الوقت الحاضر نحو التبعية الثقافية والاقتصادية عن طريق الشركات المتعددة الجنسية- وتتجه إلى الاستغلال الاقتصادى من جانب الشركات العملاقة للمستضعفين فى الأرض- بل إن الهيمنة والتبعية أصبحتا لمركز واحد وقلب واحد وليست لكتلة غربية أو كتلة شرقية بعد سقوط نظام القطبية الثنائية بعد إنهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى.

بل ان المسرح قد خلي الا من قوة واحدة لاعبة فيه هي القوة الأمريكية بأذرعتها.

إن "العولمة" ماهى الا تبعية لمركز واحد ينقاد له العالم كله- وهي تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية.

٣- وهي نظرية النظام العالمي:

والعولمة تؤكد علي مسالة الشمولية- ووحدة التحليل هي الاقتصاد العالمي- الذى يشكل نظاما تاريخيا مؤلفا من القلب (المركز) وشبه المحيط والمحيط. كما أشارت المؤلفة إلى ذلك وعلي الرغم من أن العولمة ترد وتشيع أن العالم كله قرية واحدة- ولكن الحقيقة أن المركز (القلب) هو المهيمن والمسيطر على العلاقات الاقتصادية. بمعنى أن "العولمة" تشتمل على النظريات الثلاث معا فى آن واحد- اكتساب التحديث ونقل التكنولوجيا والعلم الحديث – وهى أيضا تعتمد على وجود مركز واحد هو أمريكا بأذرعتها، ومناطق مساحية أخري محيط وشبه محيط، وهي أيضا تحوى على "التبعية" والهيمنة وعلاقات

الاستغلال الاقتصادى لدول وشعوب العالم الثالث الذى لا يستطيع الوقوف أمام الصناعات العملاقة والراسخة فى الدول الغربية. بمعنى أن العولمة هى كل النظريات والمدارس الثلاث معا فى التنمية فى آن واحد بمناهجها الأساسية التى تسهم فى تشكيل هذه النظريات.

وننهى هذه الفقرة بالسؤال الذى يطرح نفسه وهو، ماذا نحن فاعلون أمام العولمة؟ وماهو الحل..؟ هل معنى ذلك أن دول العالم الثالث (ولا نعنى بها الدول التى خرجت من عباءة مسمى العالم الثالث من شرق آسيا)، هل تتحول فى ظل العولمة إلى عبيد ليس لهم سوى تنفيذ السياسات التى يفرضها سادة النظام العالمى الذين يديرون عملية العولمة؟

ولعل الإجابة علي ذلك السؤال انه ليست هناك حتمية تقود شعوبا بأكملها إلى مصير مظلم، والا سيكون ذلك نهاية التاريخ.

وان هذا التساؤل وهو ماالعمل إذن؟ يطرح فى كل ندوة وكل مؤتمر علمي، فى محاولة تشخيص الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية الراهنة– ويدعو إلى ضرورة الانتقال من مرحلة الكلام والنقاش إلى الفعل.

ولابد أن تكون هناك رؤية استراتيجية عصرية، ومهما قلنا من احتياجنا لبرنامج عمل وليس إلى أدبيات [٣٩] ومهما قلنا أنه لابد من سياسة حاسمة للتغيير تتكامل فيها السياسات: السياسية العلمية والتكنولوجية، والسياسة الاقتصادية التى تغير المناخ الاقتصادى الذي تعيشه مصر والسياسة الثقافية التى لابد وأنها تمحو الأمية السائدة وتنهض بالسلبيات الداخلية.

مهما قلنا– انه لابد من العمل على انسانية الإنسان فى أن يعيش ويتمتع بكل حقوقه من الاحترام والشعور بالأمن والأمان.

إن الإنسان هو صانع التنمية ومن ثم فلابد ان تكون كل الجهود المبذولة من أجل الإنسان ورفاهيته ومهما كثر الكلام الذى يطرح كثيرا فى المؤتمرات والندوات، فإن كل ذلك لن يكون ردا مقنعا على التساؤل.. ما العمل؟

هل ندخل فى هذه اللعبة ونحن لسنا بكامل الكفاءة الاقتصادية المطلوبة للشراكة فى العولمة...؟

وعلي الرغم من الاتجاهات الثلث نحو العولمة:

الاتجاه الأول: الذي يرى أنه لاضرر من دخول العولمة فهي تسعي إلى مزيد من تقسيم العمل وانتشار التكنولوجيا الديثة من مراكزها فى العامل المتقدم اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا إلى جميع بلدان العلم. ويتمنون لشعوبهم سرعة اللحاق بكل هذه المنجزات والخبرة التكنولوجية.

والاتجاه الثانى: يري أن العولمة ماهى إلا حصاد الاستغلال والاحتكار الرأسمالى الذى قوى وتوحش خلال عدة قرون وأصبح غولا يلتهم كل اقتصاديات الدول الضعيفة والمهمشة اقتصاديا، والحديثة العهد بالصناعات، وترى أن الدخول فى العولمة هلاك محقق، ومزيد من الهيمنة الاقتصادية والاحتكارية، والآن مزيد من الهيمنة الثقافية أيضا، على العالم بأسره- بل إن البعض يذهب إلى أنها مؤامرة لاستعمار العالم كله ثقافيا وتكنولوجيا وهو السلاح الجديد والحديث.

الاتجاه الثالث: وهو الذى يمسك العصي من المنتصف- ويقال عن هذا الوسط (لا إتجاه)- وهو الذى يعترف بأن العولمة لها إيجابياتها ولها سلبياتها.

وأحسبنى على الرغم مما قيل عنه، أتفق مع هذا الاتجاه- فهو شر لابد منه- وهذه النظرية أصبحت مفروضة على مصر كبقية الدول النامية فى عالم كبير ينحو إلى العولمة- بكل متطلباتها وصورها وأشكالها وفي مقدتها النواحي الاقتصادية كبروز الاتجاه نحو الاتفاقيات التجارية الدولية مثل اتفاقية الجات الجديدة GATT (٤٠).

وأيا كانت الآثار السلبية أو الايجابية لاتفاقية "جات" فإنها أصبحت حقيقة واقعة- وعلنيا الآن محاولة وضع خطة وبرنامج عمل لتغير المناخ الاقتصادى وليس أدبيات، تتفاعل مع المتغيرات والموقف التاريخي المصيري بالاستعداد له- لتفادى الآثار السلبية ولتحقيق أفضل استفادة من العناصر الايجابية.

هذا، ولقد تبنت مصر بالفعل رؤية استراتيجية، واتخذت موقفا إيجابيا ونقديا من العولمة، لا يتردد فى الدخول فى العولمة، ولا يدعو إلى الخروج من النظام العالمي. وهذه الرؤية الاستراتيجية نقدية، بمعنى أنه لاتقبل مصر العولمة فى صورتها الراهنة، وبممارساتها التمييزية ضد دول الجنوب كقدر حتمى لا مراد له.

ولقد انعقد في القاهرة (مؤتمر قمة المجموعة الـ ١٥ – والتى تمثل أبرز دول الجنوب فى أفريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا)، وذلك فى الاثنين ١١ مايو ١٩٩٨) وخرجت توصيات المؤتمر تفيد مايلي:

علي لسان الرئيس مبارك : "ان ما يطالبوننا به من فتح فورى للحدود غير مقبول.. وأن الانتقال لابد أن يكون تدريجيا، وأن التنمية أهم من العولمة وتحرير التجارة- فالبوصلة في الداخل وليست فى الخارج.. بما نحققه من

مصلجة وطنية وليس بما نستوحيه من الدول الكبري، ان الانفتاح المالي "علي البحري" أمر غير مرغوب .. فالسماح غير المحدود لرؤوس الأموال بالانتقال دون أي قيود لابد أن يكون بحذر وبالتدريج" (٤١)

ويمكن القول بأن قواعد المنهج في التعامل مع العولمة بالنسبة للتنمية هي علي النحو التالي:

١- ضرورة اقامة التوازن بين الخطط التنموية وبين حرية السوق بمعنى ضرورة الحفاظ على دور أساسى للدولة فى مجال التخطيط للخطط التنموية حتى تسير التنمية بغير ثغرات.

٢- مراعة البعد الاجتماعى فى السياسات الاقتصادية، والبعد الاجتماعى فى التنمية الشاملة، بمعنى النمو مع عدالة التوزيع.

٣- التركيز على الأبعاد الثقافية بمعنى القيام بعملية احياء ثقافي شاملة ومحاولة القضاء على الأمية نهائيا، وإزالة الهوة بين المثقفين وعامة الشعب، نحن نريد المثقف اللاعب وليس المنعزل، بحيث لا يكون هناك ثقافة للنخبة وثقافة أخري جماهيرية.

٤- الاصلاح السياسى والانفتاح الاقتصادى والخصخصة (بطريقة التحرير التدريجى)- حيث أن الروشتة الدولية ليست قدرا ولا أمرا سماويا ولنأخذ منها مايفيد ونترك مالا يفيد- "اننا شعب فقير من ستين مليونا وان تشغيل المصانع اهم من تشغيل الموانى، والإنحياز للسلعة المصرية أهم من الإنحياز لأفكار من طراز (العالم قرية صغيرة)".

٥- الحفاظ على الأمن القومى- وهنا لايقصد بهذا المفهوم العسكرى فحسب- ولكن يقصد بمفهومه الشامل بحيث يشمل الجوانب الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية لمصر– وهذا لن ياتى الا بالخطط التنموية الناجحة المتواصلة والشاملة لمصر(٤٢)

رابعاً: خاتمة:

الدور المستقبلى لعلم اجتماع التنمية:

١– إن الدراسات الخاصة بالتنمية لم تعد تشكل كيانا من المعرفة له هوية، أو هوية متماسكة، كذلك لم تعد تملك حججا قوية بأنها ستصبح نظاما أكاديميا متكاملا، وإنما بدأ يحل محلها أو تندمج فى موضوعات أخري.

وبحسب وصف دادلي سبرز Dudley Seers بخصوص دراسات التنمية، فهو يصفها فى الوضع الراهن، إما أنها فوق التل أو خامدة حتى الموت بمعنى أنها لم تعد متفاعلة مع الأحداث الجارية كما يجب.

٢– نجد أن فكرة مفهوم العالم الثالث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتى كانت وسيلة مفيدة فى تلخيص التجارب والمواقف المشتركة لدول هذه المنطقة– لم يعد يشكل فئة تحليلية فى فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية وآسيا.

٣– ولعل "هوجفيلت" مبالغا عندما وصف مفهوم العالم الثالث بأنه "توفي" – ويذهب فى القول إلى أن وفاة هذا المفهوم (العالم الثالث) اصبح يعكر تحلل العامل الثالث نفسه– بعد أن صارت بعض مناطق العالم الثالث مراكز الديناميكية فى الاقتصاد العالمي مثل "شرق آسيا" – وفى الوقت اضمحلت مناطق أخري إلى حد الاختفاء– مبددة كافة الإيمان فى وكما يقول فولفجانج ساخس Wolfgang Sachs.

لقد كانت فكرة التنمية ذات يوم بمثابة برج شامخ يحرك الحماس العالمى، أخذ البناء يتهاوى وأصبح على وشك الانهيار [٤٣].

٤- فى بداية الثمانينات، أصبحت الدراسات الخاصة بالتنمية محصورة فيما يشار إليه بالطريق المسدود، فالعمل فى حقل دراسات التنمية كان مبعثرا فى طائفة من المساعي الفكرية دون أن يربط بينها إتجاه أو غرض مشترك، وأخذ هذا التشرزم عدة مظاهر على النحو التالي:

- ركزت دراسات التنمية على منطقة شرق آسيا، حيث تمثل نجاح الدول التنموية وهى بؤرة الاهتمام، واعدة للاحياء الفكري النظرى.

- إن الاتجاهات النقدية التى تخطت المرحلة النظرية- وظلت لفترة طويلة تشكل أدوات نظريات التنمية، مثل "التبعية" والاستغلال ونمط الإنتاج، والتحديث، الترشيد، والتقدم، أصبحت تحت وطأة التفكك في ظل ما بعد الحداثة، وما بعد الماركسية.

- أصبح جانب كبير من الدراسات التى تناولت قضايا التنمية، مختزلاً فى نطاق أدبيات الاقتصاد السياسى العالمى- مركزا على قضايا تتعلق "بالديون"، و"الفقر" والتهميش Peripheralisation باعتبارها الجانب السيئ لعولمة الاقتصاد العالمي التى يسير بخطي متسارعة.

- لقد أدى الإهتمام بنوعية العلاقات الاقتصادية الى التحلل من ضجر العلاقات الطبقية التى ظلت تهيمن على جانب كبير من أجندة التنمية فى وقت سابق.

- مع الانشغال بالدراسات البيئية، اتجهت بعض أدبيات التنمية إلى التركيز على الفقر فى العامل الفقير، باعباره أكثر دمارا لطبقة الأوزون على الأرض، أكثر مما كانت تركز على الثروة فى العالم الغني.

والآن نتساءل.. هل نظريات التنمية التى كانت متبعة فى العقود الأربعة السابقة حققت أية نتيجة مرجوة منها لدول العالم الثالث ومنها مصر..؟

للأسف نجد أن أكثر من بليون نسمة أو نحو ثلث إجمالى سكان العامل النامي يعيشون بأقل من ٣٧٠ دولاا للفرد سنويا، ويعانى الملايين فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية حرما متزايدا ويعيشون فى بؤس بالغ وفقر مدقع، كذلك الفجوة بين الأكثر غني والأكثر فقرا التى تشمل خمس سكان العامل قد تضاعفت الآن كما كانت عليه منذ ثلاثين عاما مضت(٤٤).

– على الجانب الآخر، يمكن ملاحظة أن بعض الدول خصوصا شرق آسيا قد نمت بشكل سريع للغاية ومع ذلك فإن صعود نجم مناطق أو مجموعات جديدة من الدول فى الاقتصاد العالمى– وأقول نجم مناطق أو دول أخري– لا يجب على حد قول "هوجفيلت" أن يعمى بصرنا عن رؤية الطريقة التى ترتبط بها الثروة والغني.

وكما كانت المقولة المشهورة والتى طالما تشدق بها أنصار نظرية التبعية والتى مؤداها (أن التقدم والتأخر وجهان لعملة واحدة). فإنه الآن بدأت تظهر المقولة البديلة وهى أن (الفقر وخلق الثروة wealth- Creation هما وجهان لعملية تاريخية واحدة).

حتى لو كانت هذه العملية التاريخية ذاتها تمر بتغيرات جوهرية من حيث الطريقة الى تسير فيها بترتيب معين. والآن.. لعل الذى يشكل الخطر هو أنه بدلا من العمل على اقضاء على الفقر، فإنه فى النهاية سيعتبر شكلا من أشكال الاختلاف– بل إن الهرم المعروف الذى يمثل القلب والمحيط وشبه المحيط – الذى طالما أجهدت نظرية "النظام العالمى الجديد" فى التنمية نفسها

فيه– لم يعد هرما جغرافا بل صار تقسيما اجتماعيا للإقتصاد العالمى، بل أن التناقضات الملازمة للرأسمالية التى كان يجرى معالجتها فى الأطوار المختلفة للتوسع، بحيث كان يتم فيه إعادة ترتيب الدول والعلاقات الداخلية باعتبارها بناءات سياسية، قامت بتثبيت العلاقة الاستغلالية ذاتها بين اقتصاديات القلب والمحيط [٤٥].

بل لعل الرؤية أكثر قتامة حين نجد أن عملية العولمة والتى نحن بصددها تعطي علاقة علي مستوى أعلى من الشبكات الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية الكثيفة التى تتجاوز حدود الدول بأكثر من ذى قبل، وهذه العملية تقترن بعمليات تفكك حيث بدأت تتآكل البناءات القديمة للقوة السياسية وللتنظيم الاجتماعى الاقتصادي، مع مشروع بناءات جديدة فى التكوين، وهنا يحذر "انكى هوجفيلت" من الأزمة الرهنة – في تجربة التحول التى كان من مظاهرها أن شرائح عريضة من شعوب العالم وأكثرها تقع فى العالم الثالث– صار يجري استبعادها من شبكة التفاعل الاجتماعى والاقتصادى والبشرى، ومن ثم فستكون عملية العولمة الراهنة– بدلا من أن تكون عملية توسع– فإنها أقرب لأن تكون عملية انكاش Shrinking[٤٦].

والآن ومما سبق نجد أن نظريات التنمية لم تؤدي إلى نتيجة فى النهوض بالمجتمعات النامية، كذلك لم تحقق اي هدف من الأهداف التى تصبوا اليها التنمية من تقدم ورفاهية للإنسان وبخاصة في الدول النامية.

– أما عن علاقة التنمية بالتحديث فنلاحظ أن أرتورو إسكوبار Arturo Escobar يقول: ان الحداثة فى العالم الثالث، ليست هى مشروع التنوير الذى

لم يكتمل – فالتنمية هي آخر محاولة فاشلة لاستكمال عملية التنوير فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وحقا أن التساؤل المثار حاليا ماذا بعد الحداثة....؟

إن الإتجاه الآن لأصحاب الفكر اليوتوبي من الدول النامية هو استخدام الحوار التحليلى من أجل هدم كل مادار من حوار عن التنمية وعن نظرية التنمية– طيلة العقود الأربعة الأخيرة– وبدأ تناول الأمر لتراث التنمية كنسق للمعرفة خرج من كنف العالم الأول الذى لايهمه تقدم وتطوير الدول النامية بل الإبقاء عليها مقهورة ومهمشة. وأيضا لابد أن تكون هذه النظريات الغربية فى صالح الغرب أولا.

أن الوقت قد حان لكي تتغلب الرأسمالية علي الأزمة دون اللجوء إلى استعمار جديد، والسبيل إلى هذا هو إعادة ترتيب الأوراق ومراجعة العلاقات بين الشمال والجنوب. (٤٧) وإن كل تراث التنمية السابق يؤكد هذه العلاقة التى لا تكون لا فى صالح الشمال أولا.

ويحضرنى فى ذلك، التشبيه الذى قال به "اسكوبار" وهو اننا بحاجة إلى (إزالة الدهان القديم من فوق الجدران من أجل دهانها من جديد) واعتقد إننا لسنا بحاجة فقط إلى إزالة الدهان ولكن بحاجة أيضا إلى إزالة المبني كله ليكون الحل أكثر جذرية. والسؤال الذى يطرح نفسه في هذا الصدد هو: ماذا بعد التنمية..؟ وماذا بعد فشل النظريات التنموية الغربية..؟ وماذا بعد الحداثة..؟ وماهى البدائل...؟

– وهل من الممكن أن نستوحي نظريات تنموية أو علي الأقل تقدير اتجاهات تنموية أكثر فعالية تتناسب مع مناخنا الاقتصادى الاجتماعى السياسى الثقافى؟

اتجاهات تنموية مصرية مخلصة تكون هدفها الإنسان المصرى– معاناة الإنسان المصرى.

وهل هذا المطلب يعد يوتوبيا لاتتحقق – بل تحلم بمجيئها فحسب...؟

– إن العودة إلى التراث الفكري الاجتماعى العربى والمصرى وتحرير العلم الاجتماعى المصرى المعاصر من صبغة الخضوع والتقليد للفكر الغربي وترديد النظريات والمناهج الغربية بطريقة مشوهة– سيؤدى بنا إلى إبداع وصياغة أفكار وآرساء ونظريات أصيلة ترتبط بواقع المجتع المصرى وتراثه وخبراته ومناخه الإقتصادي والسياسى والثقافى[٤٨] بل أن هذه التجربة قد نجحت بالفعل، فهناك نظريات نابعة من التراث الأفريقي أو تراث أمريكا اللاتينية– ولم يخضه أصحابها في ذلك للفكر الغربي، بل أنهم وقفوا موقف المعارض فى كثير من المواقف من النظريات الغربية.

ولقد ظهر تيار مصرى ينادي بقيام علم اجتماع مصرى أو مدرسة مصرية فى علم الاجتماع [٤٩]. كما ظهر تيارى مصرى من علماء الاجتماع والانثربولوجيا المصريين ينادون بضرورة الإتجاهات النقدية الحديثة والبناءة الحقيقية لنظريات التنمية الغربية من خلال المجتع المصرى ومن خلال أرضية مصرية وليست غربية.

ولعل ذلك يبدد ... النظرة المتشائمة والقاتمة ويوحى بالتغير القريب وكما يقول "دافيد سلانر David Slater" ربما بعد كل ما قيل، فإن حركات التغيير هناك.. بالفعل.. وهى تتحرك.

وأخيراً سيظل المستقبل نهاية مفتوحة Open- End، علي الأقل في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

المراجع والتعليقات

1. Y. so, Alvin: social change and development Modernization, Dependency, and world system theories. Sage library of social Research. 1990.

2. Ibid., PP., 261-262.

3. Myrdal, Gunner: Asian Drama: an Inquiry into the poverty of nations, Vol III, Penguin Books 1968.

4. Y, so, Alvin: Social change and development. Modernization, Dependency and world system Op-cit., p., 162.

5. Ibid., P., 253.

٦. هذا وقد ظهر على شاشة الانترنيت الأعمال التى قام بها معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية.

United Nations Research Institute for Social Development.

فى عام ١٩٩٥- حيث أقيم المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية- قام المؤتمر بمناقشة أبحاث عن الموضوعات التالية:

أولاً: التكامل الاجتماعى- المخدرات- التدرجات البيئية والتكامل الاجتماعى فى العامل المتغير.

ثانياً: الأمن الاجتماعى والتغيرات فى الدول النامية- البحث عن الشخصية- العنف العنصري والدينى والسياسى.

٢- الأبحاث التى قام معهد الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥.

- نشاطات متعلقة بالمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.
- تحدى إعادة بناء المجتمعات التى تحطمت نتيجة للحروب.
- المساعدات الفنية وحياة المرأة.
- علاقة البيئة بالتغير الاجتماعى.
- التداخل العنصري والتطور.
- العنف السياسي والحركات الاجتماعية.
- اللاجئين والعائدين والمجتمع المحلي- التكامل والتطور.
- التأثيرات الاجتمعية والاقتصادية والسياسية لإنتاج وتجارة واستعمال المخدرات.

٣- النشاطات البحثية التى قام بها معهد الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥/١٩٩٦م.

- برامج الأبحاث الجديدة- ما بعد المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.
- أبحاث جديدة

الثقافات والتطور.

ابحاث الفقر

خطط لأبحاث مستقبلية.

أبحاث العنصر (الجنس) ذكور- إناث.

الجنس والفقر.

٤- تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالتطور (التنمية الاجتماعية).

Information Technologies and social Development

وهذا على سبيل المثال وليس الحصر ولعل ذلك يدعم الاتجاه الذى مفادة أن الباحثين قد باتوا أكثر اهتماما بفهم الحالات الملموسة والتى يظهر بها عملية التفاعل بين المؤسسات المختلفة.

٧- ويحضرني فى هذا الصدد دراسة هواردج – ويارد.

الذى يعد أن العامل الخارجي يفرض نفسه علي الدول النامية ما يقول أن الصفوة والمثقفين أيضا لا توجد لديهم أي قناعة تعبر عن رغبتهم فى اتباع الطريق الوطنى فى التنمية حيث أن الأنظمة والمؤسسات التقليدية والوطنية بمثابة رموز تعبر عن الكرامة والوطنيةولكن هى فى نظرهم رموزالتأخر والتخلف والنتيجة إحساس هذه الدول النامية بالشعور النقص والتخف والتناقض الوجدانى إزاء النماذج الوطنية- ويفضلون النظريات لخاصة بالتبعية والتدرجات الدولية التى تضع عبء اللوم بشكل كاف ومريح علي القوى الخارجية بدلا من القوى الداخلية.

See:

Wiarda, Howad J. Theory of Development Alternative Conceptions from the third world.

In: The Journal of Developing Areas. Volume (17) Number (4). July. 1983. pp., 433-452.

8. Lerner, D: The passing of Traditional society. New York. Free press. 1958.

9. See:

Mc Clelland, David: The Achieving Society, New York, free press, 1976.

10. See:

Inkeles, A and smith, D.H: Becoming Modern, carmbridge, Harvard University press, 1974.

11. See:

Smelser, N: Mechanisms of adjustments to change in: Industrial Man. Harmondsworth Pendguing, 1969.

12. Harrison, David: The sociological of Modernization and development, London, unwin hyman. 1988. P., 25.

13. See:

Rostow, W: The stages of economic Growth. A Non-Communist manifesto. Cambridge University press. 1960. P., 27.

14. Harrison, David: Op-Cit., 27.

15. See.

Lipset. S.M: Values Education and Entrepreneurship in: Lipset, S.M. and solaria, A; Elites in Latin America. New York, oxford University press. 1967.

16. Hoogvelt, ankie: Globalization and Postcolonial World. The new political Economy of Development The Johns Hopkins University press Baltimore, Maryland. 1997.

17. Ibid., PP., 35-37.

18. Dos Santos, Theotonio: The Structure of Dependence in: Development and underdevelopment – the political Economy of Inequality. Edited by; Seligson, Mitchell A and passé- Smith, John T. Lynne Rienner Publishers. London. 1993.

19. Ibid., PP., 193-194.

20. Ibd., P., 195.

21. Ibid., P. 198.

22. Hoogvelt, Ankie: Globalization and the postcolonial world. Op-cit., PP. 37-38.

23. Ibid., P. 39.

24. Ibid., P., 40.

وانظر أيضا إلى مؤلف " برستون" فهو يحمل نفس الفكرة:

See:

Preston, P.W; Development Theory An introduction, Blackwell publishers. Cambridge, 1996 PP., 322-323.

25. Wallerstein. Immanuel; capitalism Promotes social change in: Barteck, lynn and Karen multin: Enduring Issues in Sociology, Opposing view points. Green haven press, San Diego. 1995 PP., 281- 288.
26. Y. So., Alvin: op cit., 201-202.
27. Ibid., PP., 202-203.
28. Ibid., P., 205.
29. Ibid., PP. , 221-223.
30. Wallerestein, Immanuel; The rise and future Demise of world capitalist system. In sources Notable Selections, Edited by: Finstebuch, ukurt and Janet s. Schwarlz. The Dushkin publishing Group. 1993. PP., 331-332.
31. The political and social theory of max weber. Collected Essays, Wolfgang J. mommsen.

The University of chicageo press. 1989. PP., 53-54.

32. Hoogvelt, ankie: Op-Cit., PP., 48-51.

33. Harison, David: Op-cit., P., 30.

34. Ibid., PP., 30-31.

35. Ibid., PP., 1-2.

36. See.

Frank, Ander Gunder: Capitalism and underdevelopment in Latin Ameica. Historical studies of Chile and brazil, penguin books. 1971.

37. Y. So, Alvin, Op- cit., PP., 200-205.

38. Dos santos, Theotonio: The structure of Dependence. Op-cit., PP., 193-194.

٣٩. أنظر في ذلك:

البحوث المقدمة إلى مؤتمر:

العولمة وقضايا الهوية الثقافية ١٢-١٦ إبريل ١٩٩٨م – المجلس الأعلي للثقافة- مكتبة القاهرة الكبري.

٤٠- لمزيد من التفصيل انظر:

حصاد جولة اروجواي وأثارها دوليا وعربيا.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام- ١٩٩٤. ص ص ١٥٤-١٦٢.

٤١- محمود المراغي: قمة رد الاعتبار- الانفتاح علي البحري ليس مطلوب: مقال منشور فى روزاليوسف ، ١٨/٥/١٩٩٨,

٤٢. د. السيد ياسين: الرؤية الاستراتيجية المصرية للعولمة – الأهرام ٢١ مايو ١٩٩٨,

43. Hoogvelt, Ankie: Globalization and postcolonial World. Op-cit., Preface, PP., 1-2.

٤٤. انظر:

الفقر – تقرير عن التنمية فى العامل ١٩٩٠ مؤشرات التنمية الدولية- البنك الدولى للإنشاء ولتعيمر ١٩٩٠، ص ص ٣، ٤,

45. Hoogvelt, Ankie.: Op- Cit.,P., 3.

46. Ibid., Preface P., 5.

47. See:

Amin, Samir; The Challenge of Globalization In: Nyerer, Julius K. : Facing the Challenge. The South Centre. Zed Books . New Jersy. 1993. PP., 132- 138.

٤٨. انظر:

- د. أحمد أبو زيد : الوضع الحالي للعلم الاجتماعى فى مصر. بعض الملاحظات: مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجمتماع والانثروبولوجيا فى مصر ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٦,

٤٩. أنظر في ذلك:

أبحاث مؤتمر الأدوار المستقبلية لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا فى مصر- المجلس الأعلي للثقافة ١٣-٤ مايو ١٩٩٨.